

تَارُ الْكُتُبِ الْذِي وَصَفَتْهَا

---

# الاصول

الجزء الثالث

للعامة المحقق الاصولي النظار

الامام أبي اسحاق

— (ابراهيم بن موسى بن محمد) —

اللخمي الشاطبي ثم الغرناطي

رحمه الله تعالى

الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢ - ١٩١٤

مطبعة السار بمصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الباب التاسع

في السبب الذي لاجله افرقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين

فاعلموا رحمكم الله أن الآيات الدالة على ذم البدعة وكثيرا من الاحاديث اشعرت بوصف لأهل البدعة ، وهو الفرقة الحاصلة ، حتى يكونوا بسببها شيئا متفرقة ، لا ينتظم شملهم بالاسلام ، وان كانوا من أهله ، وحكم لهم بحكمه

الا ترى ان قوله تعالى ( ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء - وقوله تعالى - ولا تكونوا من المشركين \* من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا - الآية ، وقوله - وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق

بكم عن سبيله) — الى غير ذلك<sup>(١)</sup> من الآيات الدالة على وصف التفرق .؟

وفي الحديث « ستفترق امتي على ثلاث وسبعين فرقة »  
والتفرق ناشئ عن الاختلاف في المذاهب والآراء ان جعلنا  
التفرق معناه بالابدان — وهو الحقيقة — ، وان جعلنا معنى  
التفرق في المذاهب، فهو الاختلاف كقوله (ولا تكونوا كالذين  
تفرقوا واختلفوا) الآية .

فلا بد من النظر في هذا الاختلاف ماسببه ؛ وله سببان  
(أحدهما) لا كسب للعباد فيه ؛ وهو الراجع الى سابق  
القدر ؛ والآخر هو الكسبي وهو المقصود بالكلام عليه في  
هذا الباب ؛ الا ان نجعل السبب الاول مقدمة ، فان فيها  
معنى اصيلا يجب التثبت له على من أراد التفقه في البدع .  
فنقول والله الموفق للصواب :

\*\*

قال الله تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة

(١) اذا لم يكن قد سقط من الاصل شيء فالواجب ان ينتهي  
الكلام المتعلق باسم « أن » هنا ، وان يكون قوله « من الآيات » متعلقا  
بمحدوف هو خبرها ، لا بيانا لقوله « غير كذلك » والمعنى ألا ترى ان  
قوله تعالى كذا وكذا من الآيات الدالة على وصف التفرق ؟

ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم ) فاخبر سبحانه انهم لا يزالون مختلفين أبدياً ، مع انه انما خلقهم للاختلاف . وهو قول جماعة من المفسرين في الآية ، وان قوله « ولذلك خلقهم » معناه والاختلاف خلقهم . وهو مروى عن مالك بن انس قال : خلقهم ليكونوا فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير . ونحوه عن الحسن ، فالضمير في « خلقهم » عائد على الناس ، فلا يمكن ان يقع منهم الا ما سبق في العلم ؛ وليس المراد ها هنا الاختلاف في الصور كالحسن والتقيح والطويل والقصير ، ولا في الألوان كالأحمر والأسود ، ولا في أصل الخلقة كالتمام الخلق والاعمى والبصير ، والاصم والسميع ، ولا في الخلق كالشجاع والجبان ، والجواد والبخيل ، ولا فيما أشبه ذلك من الاوصاف التي هم مختلفون فيها

وانما المراد اختلاف آخر وهو الاختلاف الذي بعث الله النبيين ليحكموا فيه بين المختلفين ، كما قال تعالى ( كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ؛ وما اختلف فيه ) الآية ؛ وذلك الاختلاف في الآراء والنحل والاديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الانسان به أو يشقى في الآخرة

والدنيا . هذا هو المراد من الآيات التي كرر فيها الاختلاف  
الحاصل بين الخلق ، الا ان هذا الاختلاف الواقع بينهم على أوجه

## أحدها

الاختلاف في أصل النحلة

وهو قول جماعة من المفسرين ، منهم عطاء قال : « ولا  
يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم » قال - قال :  
اليهود والنصارى والمجوس ، والحنيفية - وهم الذين رحم ربك -  
الحنيفية . خرجه ابن وهب وهو الذي يظهر لبادي الرأي في الآية  
المذكورة

وأصل هذا الاختلاف هو في التوحيد والتوجه الواحد  
الحق سبحانه ، فان الناس في عامة الامر لم يختلفوا في ان لهم  
مدبرا يدبرهم وخالقا أوجدهم ، الا انهم اختلفوا في تعيينه على  
آراء مختلفة . من قائل بالاثنين وبالخمسة ، وبالطبيعة أو بالدهر ،  
أو بالكواكب ، - الى ان قالوا بالآدميين وبالشجر وبالْحجارة  
وما ينحتون بأيديهم

ومتهم من أقر بواجب الوجود الحق لكن على آراء مختلفة  
أيضا ، الى ان بعث الله الانبياء مبينين لاممهم حق ما اختلفوا فيه )

من باطله ، فعرفوا بالحق على ما ينبغي ، ونزهوا رب الارباب عما لا يليق بجلاله من نسبة الشركاء والانداد ، وازافة الصاحبة والاولاد ، فأقرّ بذلك من أقرب به ، وهم الداخلون تحت مقتضى قوله ( الا من رحم ربك ) وأنكر من أنكر ، فصار الى مقتضى قوله ( وتمت كلمة ربك : لأملأن جهنم من الجنة والناس اجمعين ) وانما دخل الاولون تحت وصف الرحمة لانهم خرجوا عن وصف الاختلاف الى وصف الوفاق والائفة ، وهو قوله ( واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ) وهو منقول عن جماعة من المفسرين

وخرج ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز انه قال في قوله « ولذلك خلقهم » : خلق أهل الرحمة أن لا يختلفوا . وهو معنى ما نقل عن مالك وطاوس في جامعه ، وبقي الاخرون على وصف الاختلاف ، اذ خالفوا الحق الصريح ، ونبذوا الدين الصحيح .

وعن مالك أيضا قال : الذين رحمهم لم يختلفوا . وقول الله تعالى « كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين - الى قوله - فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه » ومعنى ( كان الناس امة واحدة فاختلّفوا فبعث

الله النبيين ) فأخبر في الآية أنهم اختلفوا ولم يتفقوا ، فبعث  
النبيين ليحكموا بينهم فيما اختلفوا فيه من الحق ، وان الذين  
آمنوا هداهم للحق من ذلك الاختلاف .

وفي الحديث الصحيح « نحن الآخرون السابقون يوم  
القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا واوتيناه من بعدهم ،  
هذا يومهم الذي فرض الله عليهم ، فاختلّفوا فيه فهدانا الله له ،  
فالناس لنا فيه تبع ، فاليهود غدا والنصارى بعد غد »

وخرج ابن وهب عن زيد بن اسلم في قوله تعالى « كان  
الناس امة واحدة » — : فهذا يوم أخذ ميثاقهم لم يكونوا امة  
واحدة غير ذلك اليوم . — « فبعث الله النبيين مبشرين  
ومنذرين ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه »  
واختلفوا في يوم الجمعة فاتخذ اليهود يوم السبت واتخذ  
النصارى يوم الاحد ، فهدى الله امة محمد ليوم الجمعة

واختلفوا في القبلة فاستقبلت النصارى المشرق ، واستقبلت  
اليهود بيت المقدس وهدى الله امة محمد للقبلة

واختلفوا في الصلاة فمنهم من يركع ولا يسجد ، ومنهم  
من يسجد ولا يركع ، ومنهم من يصلي ولا يتكلم ، ومنهم من  
يصلي وهو يمشي ، وهدى الله امة محمد للحق من ذلك —

واختلفوا في الصيام ، فمنهم من يصوم بعض النهار ، ومنهم  
من يصوم من بعض الطعام ، وهدى الله امة محمد للحق  
من ذلك —

واختلفوا في ابراهيم عليه السلام ، فقالت اليهود كان يهوديا  
وقالت النصارى نصرانيا ، وجعله حنيفا مسالما ، فهدى الله امة  
محمد للحق من ذلك

واختلفوا في عيسى فكفرت به اليهود وقالوا لأمه بهتاناً  
عظيماً ، وجعلته النصارى الهاً وولداً ، وجعله الله روحه وكلمته ،  
فهدى الله امة محمد للحق من ذلك

\*

ثم ان هؤلاء المتفقين قد يعرض لهم الاختلاف بحسب  
القصد الثاني لا بقصد الاول <sup>(١)</sup> فان الله تعالى حكم بحكمته ان  
تكون فروع هذه الملة قابلة للانظار ومجالاً للظنون ، وقد ثبت  
عند النظار ان النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة ، فالظنيات  
عريقة في امكان الاختلاف <sup>(٢)</sup> لكن في الفروع دون الاصول ،  
وفي الجزئيات دون الكليات ، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف .

(١) الظاهر ان يقال « لا القصد الاول » فلعل الناسخ حرفه

(٢) اي الاختلاف فيها . ولعل الظرف سقط من قلم الناسخ

وقد نقل المفسرون عن الحسن في هذه الآية انه قال : اما  
أهل رحمة الله فانهم لا يختلفون اختلافا يضرهم . يعني لأنه في  
مسائل الاجتهاد التي لانص فيها بقطع العذر ، بل لهم فيه أعظم  
العذر ، ومع ان الشارع لما علم ان هذا النوع من الاختلاف  
واقع ، أتى فيه بأصل يُرجع إليه ، وهو قول الله تعالى (فان تنازعتم  
في شيء فردوه الى الله والرسول) الآية ، فكل اختلاف من  
هذا القبيل حكم الله فيه ان يرد الى الله ، وذلك رده الى كتابه ،  
والى رسول الله ، وذلك رده اليه اذا كان حيا والى سنته بعد  
موته ، وكذلك فعل العلماء رضي الله عنهم

الا ان لقائل ان يقول : هل هم داخلون تحت قوله « ولا  
يزالون مختلفين » أم لا ؟ والجواب : انه لا يصح ان يدخل  
تحت مقتضاها أهل هذا الاختلاف من أوجه

(أحدها) ان الآية اقتضت أن أهل الاختلاف المذكورين  
مباينون لأهل الرحمة لقوله ( ولا يزالون مختلفين الا من  
رحم ربك) فانها اقتضت قسمين : أهل الاختلاف ، ومرحومين<sup>(١)</sup>  
فظاهر التقسيم ان أهل الرحمة ليسوا من أهل الاختلاف ،

(١) المناسب ان يقال : أهل اختلاف ومرحومين - او - أهل  
الاختلاف والمرحومين . ولعل التحريف جاء من النسخ  
(م ٢ - الاعتصام - ج ٣)

والا كان قسم الشيء قسيما له ، ولم يستقم معنى الاستثناء .  
(والثاني) انه قال فيها « ولا يزالون مختلفين » فظاهر  
هذا ان وصف الاختلاف لازم لهم حتى اطلق عليهم لفظ اسم  
الفاعل المشعر بالثبوت ، واهل الرحمة مبرؤن من ذلك ، لأن  
وصف الرحمة ينافي الثبوت على المخالفة ، بل ان خالف احدهم  
في مسألة فانما يخالف فيها تحريا لقصد الشارع فيها، حتى اذا تبين  
له الخطأ فيها راجع نفسه وتلافى امره ، بخلافه في المسئلة  
بالعرض لا بالقصد الاول ، فلم يكن وصف الاختلاف لازما  
ولا ثابتا ، فكان التعبير عنه بالفعل الذي يقتضي العلاج  
والا تقطاع أليق في الموضوع

(والثالث) انا نقطع بان الخلاف في مسائل الاجتهاد  
واقع ممن حصل له محض الرحمة ، وهم الصحابة ومن اتبعهم  
باحسان رضي الله عنهم ، بحيث لا يصح ادخالهم في قسم  
المختلفين بوجه ، فلو كان المخالف منهم في بعض المسائل معدودا  
من اهل الاختلاف - ولو بوجه ما - لم يصح إطلاق القول في  
حقه : انه من اهل الرحمة . وذلك باطل باجماع اهل السنة

(والرابع) ان جماعة من السلف الصالح جعلوا اختلاف  
الامة في الفروع ضربا من ضروب الرحمة ، واذا كان من جملة

الرحمة ، فلا يمكن ان يكون صاحبه خارجا من قسم اهل الرحمة  
وبيان كون الاختلاف المذكور رحمة ما روي عن القاسم  
ابن محمد قال : لقد نفع الله باختلاف اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في العمل ، لا يعمل العامل بعلم<sup>(١)</sup> رجل منهم الا رأى  
انه في سعة . وعن ضمرة بن رجاء قال : اجتمع عمر بن عبد العزيز  
والقاسم بن محمد فجعلا يتذاكران الحديث - قال - فجعل عمر  
يحجىء بالشيء يخالف فيه القاسم - قال - وجعل القاسم يشق ذلك  
عليه حتى بين فيه<sup>(٢)</sup> فقال له عمر : لا تفعل ! فما يسرني باختلافهم  
حمر النعم . وروي ابن وهب عن القاسم ايضا قال : لقد اعجبني  
قول عمر بن عبد العزيز : ما احب ان اصحاب محمد صلى الله  
عليه وسلم لا يختلفون ، لانه لو كان قولا واحدا لكان الناس  
في ضيق ؛ وانهم أئمة يقتدى بهم ، فلو اخذ رجل بقول احدهم  
كان سنة .

ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد وجواز  
الاختلاف فيه ، لانهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون في ضيق ،  
لأن مجال الاجتهاد ومجالات الظنون لا تتفق عادة ، كما تقدم -

(١) كذا في نسختنا ولعل « الاصل بعمل »

(٢) كذا ولعل اصله : حتى تبين - او - يتبين ذلك فيه

فيصير اهل الاجتهاد مع تكليفهم باتباع ما غلب على ظنونهم  
مكلفين باتباع خلافهم ؛ وهو نوع من تكليف ما لا يطاق ،  
وذلك من اعظم الضيق . فوسع الله على الامة بوجود الخلاف  
الفروعي فيهم ، فكان فتح باب للأمة ، للدخول في هذه الرحمة ،  
فكيف لا يدخلون في قسم من رحم ربك ؟ فاختلفهم في الفروع  
كاتفاقهم فيها ، والحمد لله

ويين هذين الطريقين واسطة ادنى من الرتبة الاولى  
واعلى من الرتبة الثانية ؛ وهي ان يقع الاتفاق في اصل الدين ،  
ويقع الاختلاف في بعض قواعده الكلية ، وهو المؤدي الى  
التفرق شيئا

فيمكن ان تكون الآية تنتظم هذا القسم من الاختلاف ،  
ولذلك صح عنه صلى الله عليه وسلم ان أُمَّته تفرق على بضع  
وسبعين فرقة ، واخبر أن هذه الامة تتبع سنن من كان قبلها  
شبرا بشبر وذراعا بذراع ، وشمل ذلك الاختلاف الواقع في  
الامم قبلنا ؛ ويرشحه وصف اهل البدع بالضلالة وايعادهم بالنار ،  
وذلك بعيد من تمام الرحمة .

واقدم كان عليه السلام حريصا على ألفتنا وهدايتنا ، حتى  
ثبت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه قال : لما حضر

النبي <sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم قال - وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم - فقال « هلم اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده » فقال عمر: ان النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجد ، وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله ، واختلف اهل البيت واختصموا فمنهم من يقول : قربوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا لن تضلوا بعده . ومنهم من يقول كما قال عمر ، فلما كثرت اللفظ والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وسلم قال « قوموا عني » فكان ابن عباس يقول : ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم .

فكان ذلك - والله اعلم - وحيا اوحى الله اليه انه ان كتب لهم ذلك الكتاب لم يضلوا بعده البتة ، فتخرج الأمة عن مقتضى قوله « ولا يزالون مختلفين » بدخولها تحت قوله « الا من رحم ربك » فأبى الله الا ما سبق به عامه من اختلافهم كما اختلف غيرهم . رضينا بقضاء الله وقدره ، ونسأله ان يثبتنا على الكتاب والسنة ، ويميتنا على ذلك بفضله

---

(١) أي لما حضرته الوفاة . والحديث في الصحيحين . وفي الرواية بعض الاختلاف في اللفظ ولكنه لا يغير المعنى

وقد ذهب جماعة من المفسرين الى المراد بالمختلفين في الآية اهل البدع ، وان من رحم ربك اهل السنة ؛ ولكن لهذا الكتاب اصل يرجع الى سابق القدر لا مطلقا ، بل مع إنزال القرآن محتمل العبارة للتأويل ، وهذا لا بد من بسطه

فاعلموا ان الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع في العادات الجارية بين المتبحرين في علم الشريعة الخائضين في لجتها العظمى ، العالمين بمواردها ومصادرها

والدليل على ذلك اتفاق العصر الاول وعامة العصر الثاني على ذلك ، وانما وقع اختلافهم في القسم المفروغ منه آنفا ؛ بل كل خلاف على الوصف المذكور وقع بعد ذلك فله اسباب ثلاثة قد تجتمع وقد تفرق

( احدها ) ان يعتقد الانسان في نفسه او يُعتقد فيه انه من اهل العلم والاجتهاد في الدين - ولم يبلغ تلك الدرجة - فيعمل على ذلك ، ويعد رأيه رأيا وخلافه خلافا ، ولكن تارة يكون ذلك في جزئي وفرع من الفروع ، وتارة يكون في كلي واصل من أصول الدين - كان من الاصول الاعتقادية او من الاصول العملية - فتراه آخذاً ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها ، حتى يصير منها ما ظهر له بادي رأيه من غير احاطة بمعانيها ولا

رسوخ في فهم مقاصدها ؛ وهذا هو المبتدع ؛ وعليه نبه الحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبض الله العلم انتزاعا ينزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا »

قال بعض اهل العلم : تقدير هذا الحديث يدل على انه لا يؤتى الناس قط عن قبل علمائهم ، وانما يؤتون من قبل انه اذا مات علماءهم افتى من ليس بعالم ، فيؤتى الناس من قبله ، وقد صرف هذا المعنى تصريفا ، فقيل : ما خان أمين قط ، ولكنه آمن غير أمين فخان - قال - ونحن نقول : ما ابتدع عالم قط ، ولكنه استفتي من ليس بعالم

قال مالك بن انس : بكى ربيعة يوما بكاء شديدا ، فقيل له : مصيبة نزلت بك ؟ فقال : لا ؛ ولكن استفتي من لا علم عنده .

وفي البخاري عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> « قبل الساعة سنون خداعا ،

(١) لا نعرف هذا الحديث في البخاري ولا مسلم ، وهو في مسند احمد وستن ابن ماجه ولفظه « سيأتي على الناس سنون خداعات يصدق فيها الكاذب ويكذب الصادق ، ويؤمن فيها الخائن ويخون الامين ، وينطق فيها الروبيضة - قيل وما الروبيضة ؟ قال : الرجل التافه في =

يصدق فيهن الكاذب ، ويكذب فيهن الصادق ، ويخون فيهن  
الامين ، ويؤتمن الخائن ، وينطق فيهن الروبيضة « قالوا هو  
الرجل التافه الحقير ينطق في امور العامة ، كأنه ليس باهل ان  
يتكلم في امور العامة فيتكم .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قد علمت من  
يهلك الناس — اذا جاء الفقه من قبل الصغير استعصى عليه  
الكبير ، واذا جاء الفقه من قبل الكبير تابعه الصغير فاهتديا .  
وقال ابن مسعود رضي الله عنه : لا يزال الناس بخير ما أخذوا  
العلم من اكابرهم ، فاذا اخذوه عن اصاغرهم وشرارهم هلكوا .  
واختلف العلماء فيما اراد عمر بالصغار ، فقال ابن المبارك :

= أمور العامة « وقوله « في أمور » متعلق ينطق . اي يتكلم في امور العامة  
ومصالحها سفيه القوم ووضيعهم . والسنوات الخداعة التي تطمع الناس  
في الخصب والخير ولا تنيلهم ذلك . وفي سننه عند ابن ماجه اسحق  
ابن بكر بن ابي انقرات قال الذهبي مجهول وقيل منكر ، وذكره ابن حبان  
في الثقات . ورواه الطبراني والحاكم في الكنى وابن عساكر من حديث  
عوف بن مالك الاشجعي بلفظ « إن بين يدي الساعة سنين خداعة  
يتهم فيها الامين ويؤتمن الخائن ، ويصدق فيها الكاذب ويكذب فيها  
الصادق ، ويتكلم فيها الروبيضة — قال بارسول الله وما الروبيضة ؟ قال :  
السفيه ينطق في امر العامة » ورواه من حديث أنس بلفظ « ان امام  
الدجال سنين خداعة » الخ ورواه نعيم بن حماد في الفتن عن ابي هريرة  
بلفظ « تسكون قبل خروج المسيح الدجال سنون خداعة » الخ  
وأخره « و يتكلم الروبيضة الوضيع عن الناس » والطبراني عن عوف  
ابن مالك بلفظ « تكون امام الدجال سنون خداعة » الخ

هم اهل البدع . وهو موافق ، لان اهل البدع اصغر في العلم ؛  
ولاجل ذلك صاروا اهل بدع . وقال الباجي : يحتمل ان يكون  
الاصغر من لاعلم عنده - قال - وقد كان عمر يستشير الصغار ،  
وكان القراء اهل مشاورته كهولا وشبانا - قال - ويحتمل ان  
يريد بالاصغر من لا قدره ولا حال ؛ ولا يكون ذلك الا بنبد  
الدين والمروءة . فاما من التزمها فلا بد ان يسمو امره ،  
ويعظم قدره

ومما يوضح هذا التأويل ما خرجه ابن وهب بسند  
مقطوع عن الحسن قال : العامل على غير علم كالسائر على غير  
طريق ، والعامل على غير علم ما يفسد أكثر مما يصلح ؛ فاطلبوا  
العلم طلبا لا يضر بترك العبادة ؛ واطلبوا العبادة طلبا لا يضر  
بترك العلم ؛ فإن قوما طلبوا العبادة وتركوا العلم حتى خرجوا  
بأسيافهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولو طلبوا العلم لم  
يدلهم على ما فعلوا . ( يعني الخوارج ) - والله اعلم - لانهم قرؤا  
القرآن ولم يتفقهوا حسبما اشار اليه الحديث « يقرؤن القرآن  
لا يجاوز تراقيهم »

وروي عن مكحول انه قال : تفقه الرعاع فساد الدين

والدنيا ، وتفقهُ السفلةُ فساد الدين . وقال الفريابي . كان سفياؤُ  
الثوري اذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم تغير وجهه ، فقلت :  
يا ابا عبد الله ! اراك اذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم يشتد عليك .  
قال : كان العلم في العرب وفي سادات الناس ، واذا خرج عنهم  
وصار الى هؤلاء النبط والسفلةُ غير الدين .  
وهذه الآثار ايضا اذا حملت على التأويل المتقدم اشتدت  
واستقامت ، لان ظواهرها مشككة ، ولعلك اذا استقرت اهل  
البدع من المتكلمين او اكثرهم وجدتهم من ابناء سبايا الامم ،  
ومن ليس له اصالة في اللسان العربي ، فعما قريب يفهم كتاب  
الله على غير وجهه ، كما ان من لم يتفقه في مقاصد الشريعة فهمها  
على غير وجهها .

## والثاني من اسباب الخلف

### اتباع الهوى

ولذلك سمي اهل البدع اهل الالهواء، لانهم اتبعوا اهواءهم فلم يأخذوا الادلة الشرعية مأخذ الافتقار اليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا اهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الادلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك، واكثر هؤلاء هم اهل التحسين والتقييح، ومن مال الى الفلاسفة وغيرهم، ويدخل في غمارهم من كان منهم يخشى السلاطين لنيل ما عندهم، او طلبا للرياسة، فلا بد ان يميل مع الناس بهواهم، ويتأول عليهم فيما ارادوا — حسبا ذكره العلماء وتقله الثقات من مصاحبي السلاطين —

فالاولون ردوا كثيرا من الاحاديث الصحيحة بعقولهم، و اساؤا الظن بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحسنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، حتى ردوا كثيرا من امور الآخرة واحوالها من الصراط والميزان، وحشر الاجساد والنعيم والعذاب الجسمي، وانكروا رؤية الباري، واشباه ذلك، بل صيروا العقل شارعا جاء الشرع اولاً، بل إن جاء فهو كاشف

لمقتضى ما حكم به العقل ، الى غير ذلك من الشناعات  
والآخرون خرجوا عن الجادة الى البنيات ، وان كانت  
مخالفة لطلب الشريعة ، حرصاً على ان يغلب عدوه ، او يفيد  
وليه ، او يجر الى نفسه<sup>(١)</sup> كما ذكروا عن محمد بن يحيى بن لبابة  
اخى الشيخ ابن لبابة المشهور ، فانه عزل عن قضاء البيرة ثم عزل  
عن الشورى لاشياء تقمت عليه — وسجل بسخطه القاضي  
حبيب بن زياد ، وامر باسقاط عدالته وإلزامه بيته ، وان  
لا يقتي احداً

ثم ان الناصر احتاج الى شراء مجشر<sup>(٢)</sup> من احباس المرضى  
بقرطبة بعدوة النهر ، فشكا الى القاضي ابن بقي ضرورته اليه  
لمقابلته منزله ، وتأذيه برؤيتهم اوان تطلعه من علايه . فقال  
له ابن بقي : لا حيلة عندي فيه ، وهو اولى ان يحاط بجرمة  
الحبس . فقال له تكلم مع الفقهاء فيه وعرفهم رغبتى ، وما أجزله  
من اضعاف القيمة فيه ، فلعلم ان يجدوا لي في ذلك رخصة .

(١) هكذا جاء التعليل في نسختنا بهذه الافعال المفردة الثلاثة ،  
ولا مرجع للضمير في الكلام الا قوله « والآخرين » فيوشك ان يكون  
قد سقط من الكلام شيء . ولعل مفعول « او يجر لنفسه » قد سقط من  
الناسخ . ولعله « نفعا او - غنا

(٢) المجشر كمنبر حوض لا يسقي فيه

فتكلم ابن بقي معهم فلم يجدوا اليه سبيلا ، فغضب الناصر عليهم  
وامر الوزراء بالتوجيه فيهم الى القصر ، وتوبيخهم ، فجرت بينهم  
وبين بعض الوزراء مكالمة ، ولم يصل الناصر معهم الى مقصوده  
وبلغ ابن لبابة هذا الخبر فدفع الى الناصر بعضا من اصحابه  
الفقهاء ، ويقول : انهم حجروا عليه واسعا . ولو كان حاضر الأفتاء  
بجواز المعاوضة ، وتقليد حقا وناظر اصحابه فيها . فوقع الامر  
بنفس الناصر ، وامر باعادة محمد بن لبابة الى الشورى على حالته  
الاولى ، ثم امر القاضي باعادة المشورة في المسئلة ، فاجتمع القاضي  
والفقهاء ، وجاء ابن لبابة آخرهم ، وعرفهم القاضي ابن بقي بالمسئلة  
التي جمعهم من اجلها وغبطة المعاوضة ، فقال جميعهم يقولون  
الاول من المنع من تغيير الحبس عن وجهه — وابن لبابة ساكت  
فقال له القاضي : ما تقول انت يا أبا عبد الله ؟ قال : أما قول  
امامنا مالك بن أنس فالذي قاله اصحابنا الفقهاء ، واما اهل  
العراق فانهم لا يجيزون الحبس اصلا ، وهم علماء اعلام يقتدي بهم  
اكثر الامة ، واذ بامير المؤمنين من الحاجة الى هذا المحشر  
ما به فما ينبغي ان يرد عنه ، وله في السنة فسحة ، وانا اقول بقول  
اهل العراق ، واتخذ ذلك رأيا  
فقال له الفقهاء : سبحان الله ! ترك قول مالك الذي

اقتى به اسلافنا ومضوا عليه واعتقدناه بعدهم وافتينا به لا نعيد  
عنه بوجه ، وهو رأي أمير المؤمنين ورأي الأئمة آباءه ؛ فقال  
لهم محمد بن يحيى : ناشدكم الله العظيم ؛ ألم تنزل بأحد منكم مامة  
بلغت بكم أن اخذتم فيها بغير قول مالك في خاصة انفسكم ،  
وارخصتم لأنفسكم في ذلك ؛ قالوا : بلى ؛ قال : فأمر المؤمنين  
أولى بذلك ، فخذوا به مأخذكم ، وتعلقوا بقول من يوافقه  
من العلماء فكلهم قدوة . فسكتوا . فقال للقاضي : أنه الى  
امير المؤمنين فتياي . فكتب القاضي الى امير المؤمنين بصورة  
المجلس ، وبقي مع اصحابه بمكانهم الى ان اتى الجواب بان يؤخذ  
له فتيا محمد بن لبابة ، وينفذ ذلك ويعوض المرضى من هذا  
المجسر باملاك ثمينة عجيبة ، وكانت عظيمة القدر جدا ، تزيد  
اضعافا على المجسر . ثم جيء بكتاب من عند امير المؤمنين منه  
الى ابن لبابة بولاية خطة الوثائق ليكون هو المتولي لعقد هذه  
المعاوضة ، فهنيء بالولاية ، وامضى القاضي الحكم بفتواه واشهد  
عليه وانصرفوا ، فلم يزل ابن لبابة يتقلد خطة الوثائق والشورى  
الى ان مات سنة ٣٣٦ ست وثلاثين وثلاثمائة .  
قال القاضي عياض : ذاكرت بعض مشايخنا مرة بهذا  
الخبر ، فقال : ينبغي ان يضاف هذا الخبر الذي حل سجل

السخطة الى سجل السخطة ، فهو اولى واشد في السخطة مما  
تضمنه — او كما قال —

فتأملوا كيف اتباع الهوى ، واولى ان ينتهي بصاحبه (١)  
فشأن مثل هذا لا يحل اصلا من وجهين :

( احدهما ) انه لم يتحقق المذهب الذي حكم به ، لأن اهل  
العراق لا يبطلون الاحباس هكذا على الاطلاق ، ومن حكى  
عنهم ذلك فاما على غير تثبت ، وإما انه كان قولاً لهم رجعوا  
عنه ، بل مذهبهم يقرب من مذهب مالك حسبما هو مذكور  
في كتب الخنفة (٢)

( والثاني ) انه ان سلمنا صحته فلا يصح للحاكم ان يرجع  
في حكمه في احد القولين بالمحبة والامارة او قضاء الحاجة ، انما  
الترجيح بالوجوه المعتبرة شرعا ، وهذا متفق عليه بين العلماء ،  
فكل من اعتمد على تقليد قول غير محقق او رجح بغير معنى  
معتبر فقد خلع الرتبة واستند الى غير شرع ، عاقبنا الله من  
ذلك بفضله .

فهذه الطريقة في الفتيا من جملة البدع المحدثات في دين  
الله تعالى ، كما ان تحكيم العقل على الدين مطلقا محدث ، وسيأتي  
(١) كذا في الاصل (٢) فيه ان من مذهبهم جواز مثل هذا  
الاستبدال وعليه العمل الآن

بيان ذلك بعد ان شاء الله .

وقد ثبت بهذا وجه اتباع الهوى ، وهو اصل الزيغ عن الصراط المستقيم . قال الله تعالى ( هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ — اي ميل عن الحق — فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ) وقد تقدم معنى الآية . فمن شأنهم ان يتركوا الواضح ويتبعوا المتشابه ، عكس ما عليه الحق في نفسه .

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما — وذكره الخوارج وما يلقون في القرآن — فقال : يؤمنون بمحكمه ، ويهلكون عند متشابهه . وقرأ ابن عباس الآية . خرجه ابن وهب .

وقد دل على ذمه القرآن في قوله ( أفرايت من اتخذ إلهه هواه ) الآية . ولم يأت في القرآن ذكر الهوى الا في معرض الذم ؛ حكى ابن وهب عن طاوس انه قال : ما ذكر الله هوى في القرآن الا ذمه ، وقال ( ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟ ) الى غير ذلك من الآيات . وحكى ايضا عن عبد الرحمن بن مهدي ان رجلا سأل ابراهيم النخعي عن الاهواء :

أيها خير؟ فقال: ما جعل الله في شيء منها مثقال ذرة من خير،  
وما هي الا زينة الشيطان، وما الأمر إلا الأمر الاول. يعني  
ما كان عليه الساف الصالح.

وخرج عن الثوري ان رجلا اتى الى ابن عباس رضي  
الله عنهما فقال: انا على هواك. فقال له ابن عباس: الهوى كله  
ضلالة: اي شيء «انا على هواك»؟

## والثالث من اسباب الخلاف

التصميم على اتباع العوائد وان فسدت أو كانت مخالفة للحق وهو اتباع ما كان عليه الآباء والاشياخ ، واشباه ذلك ، وهو التقليد المذموم ، فان الله ذم بذلك في كتابه كقوله ( انا وجدنا آباءنا على امة — الآية ، ثم قال — : قل أو لم جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؛ قالوا : انا بما ارسلتم به كفرون — وقوله — هل يسمعونكم اذ تدعون او ينفعونكم او يضرون ؟ ) فنبههم على وجه الدليل الواضح فاستمسكوا بمجرد تقليد الآباء فقالوا : ( بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون ) وهو مقتضى الحديث المتقدم ايضا في قوله « اتخذ الناس رؤساء جهالا » الى آخره ؛ فانه يشير الى الاستئنان بالرجال كيف كان

وفيما يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه : اياكم والاستئنان بالرجال ، فان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة ، ثم ينتقل لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل النار فيموت وهو من اهل النار ، وان الرجل ليعمل بعمل اهل النار ، فينتقل لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل الجنة فيموت وهو من اهل الجنة ، فان كنتم لا بد فاعلين ، فبالأموات لا بالاحياء . فهو اشارة الى الأخذ

بالاحتياط في الدين ، وان الانسان لا ينبغي له ان يعتمد على عمل أحد البتة ، حتى يتثبت فيه ويسأل عن حكمه ؛ اذ لعل المعتمد على عمله يعمل على خلاف السنة ، ولذلك قيل : لا تنظر الى عمل العالم ، ولكن سله يصندُ قنك . وقالوا : ضعف الرؤية ان يكون رأى فلانا يعمل فيفعل مثله ، ولعله فعله ساهيا . وليس من هذا القبيل عمل اهل المدينة وما اشبه ذلك ، لانه دليل ثابت عند جماعة من العلماء على وجه ليس مما نحن فيه

وقول علي رضي الله عنه « فان كنتم لا بد فاعلين فبالاموات » نكتة في الموضوع ، يعني الصحابة<sup>(١)</sup> ومن جرى مجراهم ممن يؤخذ بقوله ويعتمد على فتواه ؛ وأما غيرهم ممن لم يحل ذلك المحل فلا ؛ كأن يرى الانسان رجلا يحسن اعتقاده فيه فيفعل فعلا محتملا ان يكون مشروعا او غير مشروع فيقتدي به على الاطلاق ، ويعتمد عليه في التعبد ، ويجعله حجة في دين الله ، فهذا هو الضلال بعينه ، ما لم يتثبت بالسؤال والبحث عن حكم الفعل ممن هو اهل الفتوى

وهذا الوجه هو الذي مال باكثر المتأخرين من عوام

---

(١) يعني بالاموات الذين يستن بسنتهم الصحابة . ومن جرى مجراهم في الهدى له حكمهم . والظاهر انه يريد جماعتهم لا أفرادهم

المبتدعة ، اذا اتفق ان ينضاف الى شيخ جاهل او لم يبلغ مبلغ العلماء فيراه يعمل عملاً فيظنه عبادة فيقتدي به ، كائناً ما كان ذلك العمل ؛ موافقاً للشرع أو مخالفًا ، ويحتج به على من يرشده ويقول : كان الشيخ فلان من الاولياء وكان يفعله ، وهو اولى ان يقتدى به من علماء الظاهر ؛ فهو في الحقيقة راجع الى تقليد من حسن ظنه فيه اخطأ او اصاب ، كالذين قلدوا آباءهم سواء ، وانما قصارى هؤلاء ان يقولوا : إن آباءنا او شيوخنا لم يكونوا ينتحلون مثل هذه الامور سدّي ، وما هي الا مقصودة بالدلائل والبراهين . مع انهم يرون ان لادليل عليها ، ولا برهان يقود الى القول بها

## فصل

هذه الاسباب الثلاثة راجعة في التحصيل الى وجه واحد : وهو الجهل بمقاصد الشريعة ، والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت ، او الاخذ فيها بالنظر الاول ، ولا يكون ذلك من راسخ في العلم . ألا ترى ان <sup>(١)</sup> الخوارج كيف خرجوا عن الدين

(١) لعل الصواب « كقوله تعالى ( ألم تر الى ربك كيف مد الظل )  
والا كانت كلمة كيف زائدة الى »

كما يخرج السهم من الصيد المربي ؟ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفهم بانهم يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يعني — والله اعلم — انهم لا يتفقهون به حتى يصل الى قلوبهم ، لأن الفهم راجع الى القلب ، فاذا لم يصل الى القلب لم يحصل فيه فهم على حال ، وانما يقف عند محل الاصوات والحروف فقط ، وهو الذي يشترك فيه من يفهم ومن لا يفهم ؛ وما تقدم ايضا من قوله عليه السلام « ان الله لا يقبض العلم انتزاعا » الى آخره .

وقد وقع لابن عباس تفسير ذلك على معنى ما نحن فيه ، فخرج ابو عبيد في فضائل القرآن وسعيد بن منصور في تفسيره عن ابراهيم التيمي قال : خلا عمر رضي الله عنه ذات يوم ، فجعل يحدث نفسه : كيف تختلف هذه الامة ونبياها واحدا ؟ فأرسل الى ابن عباس رضي الله عنهما فقال : كيف تختلف هذه الامة ونبياها واحدا وقلتها واحدا ؟ — زاد سعيد وكتابتها واحد — قال فقال ابن عباس : يا امير المؤمنين ! انما انزل علينا القرآن فقرأناه ، وعلمنا فيما انزل ، وانه سيكون بعدنا اقوام يقرؤن القرآن ولا يدرون فيما نزل ، فيكون لهم فيه رأي ، فاذا كان كذلك اخذوا . — وقال سعيد — فيكون لكل

قوم فيه رأي ، فاذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا ، فاذا اختلفوا اقتتلوا ، - قال - فزجره عمر وانتهره ، فانصرف ابن عباس ، ونظر عمر فيما قال فعرفه ، فارسل اليه وقال : اعد علي ما قلته . فاعاد عليه ، فعرف عمر قوله واعجبه .

وما قاله ابن عباس هو الحق ، فانه اذا عرف الرجل فيما نزلت الآية او السورة عرف مخرجها وتاويلها وما قصد بها ، فلم يتعد ذلك فيها ، واذا جهل فيما انزلت احتمل النظر فيها اوجها ، فذهب كل انسان مذهبا لا يذهب اليه الاخر ، وليس عندهم من الرسوخ في العلم ما يهديهم الى الصواب ، او يقف بهم دون اقتحام حى المشكلات ، فلم يكن بد من الاخذ ببادي الرأي ، أو التأويل بالتخرص الذي لا يعني من الحق شيئا ، اذ لا دلائل عليه من الشريعة ، فضلوا وأضلوا

ومما يوضح ذلك ما خرجه ابن وهب عن بكير أنه سأل نافعا : كيف رأي ابن عمر في الحرورية ؟ قال : يراهم شرار خلق الله ، إنهم انطلقوا الى آيات انزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين . فسر سعيد بن جبير من ذلك ، فقال : مما يتبع الحرورية من المتشابه قول الله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) ويقرنون معها ( والذين كفروا بربههم

يعدلون) فاذا رأوا الامام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه<sup>(١)</sup> فقد اشرك؛ فهذه الامة مشركون. فيخرجون فيقتلون ما رأيت<sup>(٢)</sup> لانهم يتأولون هذه الآية. فهذا معنى الرأي الذي نبه عليه ابن عباس، وهو الناشئ عن الجهل بالمعنى الذي نزل فيه القرآن.

وقال نافع: ان ابن عمر كان اذا سئل عن الحرورية قال: يكفرون المسلمين، ويستحلون دماءهم واموالهم، وينكحون النساء في عدهن، وتأتيهم المرأة فينكحها الرجل منهم ولها زوج، فلا اعلم احدا احق بالقتال منهم

\*  
\* \*

فان قيل: فرضت الاختلاف المتكلم في واسطة بين طرفين، فكان من الواجب ان تردد النظر فيه عليهما، فلم تفعل، بل رددته الى الطرف الاول في الدم والضلال، ولم تعتبره بجانب الاختلاف الذي لا يضير، وهو الاختلاف في الفروع.

فالجواب عن ذلك: ان كون ذلك القسم واسطة بين الطرفين لا يحتاج الى بيانه الا من الجهة التي ذكرنا. اما الجهة

---

(١) الظاهر انه سقط من هنا «ومن عدل بربه» (٢) كذا في الاصل

الآخري ، فان عدم ذكرهم في هذه الأمة وادخالهم فيها اوضح ان هذا الاختلاف لم يلحقهم بالقسم الاول ، والا فلو كان ملحقا لهم به لم يقع في الأمة اختلاف ولا فرقة ، ولا اخبر الشارع به ، ولا نبه السلف الصالح عليه . فكما انه لو فرضنا اتفاق الخلق على الملة بعد ان كانوا مفارقين لها لم نقل : انفقت الأمة بعد اختلافها . كذلك لا نقول : اختلفت الأمة ، وافتقرت الأمة بعد اتفاقها ، أو خرج بعضهم الى الكفر بعد الاسلام . وانما يقال : افتقرت وتفرقت الأمة . اذا كان الافتراق واقعا فيها مع بقاء اسم الأمة هذا هو الحقيقة ، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوارج « يرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية - ثم قال - : وتمازى في الفوق - وفي رواية - فينظر الرامي الى سهمه الى نصله الى رصافه فيتمازى في الفوقه : هل علق بها من الدم شيء » (١)

(١) تقدم الحديث وكان فيه هنا وهناك تحريف كثير . وعبارة الصحيحين في صفات الخوارج « ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نضيه فلا يوجد فيه شيء - وهو القرح - ثم ينظر الى قذذه فلا يوجد فيه شيء . سبق القرح والدم » الخ والفوق بالضم موضع الوتر من السهم . والنصل من السهم والرمح والسيف معروف وهو الحديد التي يجرح بها . والرصاف بالكسر جمع رصفه بالتحريك وهي العقبة الذي يلوى على الموضع الذي يدخل فيه سنخ النصل عند تركيبه في النبل ويسمى الرعظ بالضم . والقرح والنضى السهم قبل ان يرش وينصل ، اي يركب فيه النصل والریش . والقذة بالضم ريش السهم جمعها قذذ .

والتمازي في الفوق هل فيه فرث ودم أم لا؟ شك بحسب التمثيل:  
هل خرجوا من الاسلام حقيقة؟ وهذه العبارة لا يعبر بها عن  
خرج من الاسلام بالارتداد مثلا

وقد اختلفت الامة في تكفير هؤلاء الفرق اصحاب  
البدع العظمى، ولكن الذي يقوى في النظر وبحسب الاثر عدم  
القطع بتكفيرهم. والدليل عليه عمل السلف الصالح فيهم، ألا  
ترى الى صنع علي رضي الله عنه في الخوارج؟ وكونه عاملهم في  
قتالهم معاملة اهل الاسلام على مقتضى قول الله تعالى ( وان  
طائفتان من المؤمنين اقتتلا فأصاحوا بينهما ) الآية، فانه لما  
اجتمعت الحرورية وفارقت الجماعة لم يهيجهم علي ولا قاتلهم،  
ولو كانوا بخروجهم مرتدين لم يتركهم، لقوله عليه السلام «من  
بدل دينه فاقتلوه» ولأن ابا بكر رضي الله عنه خرج لقتال اهل  
الردة ولم يتركهم؛ فدل ذلك على اختلاف ما بين المسئلتين

وايضا فحين ظهر معبد الجهني وغيره من اهل القدر لم يكن  
من السلف الصالح لهم الا الطرد والإبعاد والعداوة والهجران،  
ولو كانوا خرجوا الى كفر محض لأقاموا عليهم الحد المقام على  
المرتدين؛ وعمر بن عبد العزيز ايضا لما خرج في زمانه الحرورية

بالموصل امر بالكف عنهم على ما امر به علي رضي الله عنه ، ولم  
يعا. لهم معاملة المرتدين

ومن جهة المعنى ! إنا وان قلنا: انهم متبعون الهوى ، ولما  
تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، فانهم ليسوا  
بمتبعين للهوى باطلاق ، ولا متبعين لما تشابه من الكتاب من  
كل وجه ، ولو فرضنا انهم كذلك لكانوا كفارا ، اذ لا يتأتى  
ذلك من أحد في الشريعة الا مع رد محكماتها عنادا ، وهو  
كفر . وأما من صدق بالشريعة ومن جاء بها ، وبلغ فيها مبلغا  
يظن به انه متبع للدليل بمثله ، لا يقال: انه صاحب هوى باطلاق .  
بل هو متبع للشرع في نظره ، لكن بحيث يمازجه الهوى في مطالبه  
من جهة إدخال الشبه في المحكمات ، بسبب اعتبار المتشابهات ،  
فشارك اهل الهوى في دخول الهوى في نحلته ، وشارك اهل  
الحق في انه لا يقبل الاما دل عليه الدليل على الجملة <sup>(١)</sup>

وايضا فقد ظهر منهم اتحاد القصد مع اهل السنة على  
الجماعة في مطلب واحد ، وهو الانتساب الى الشريعة . ومن  
أشد مسائل الخلاف — مثلا — مسألة اثبات الصفات حيث  
نقاهامن نقاها ، فانا اذا نظرنا الى مقاصد الفريقين وجدنا كل

(١) يعني ان الذي لا يكفر ببدعته هو المتبع فيها للدليل ظهر له وكان  
مخلصا في ذلك

واحد منهما حائماً حول حسي التنزيه ونفي النقائص وسميات  
الحدوث، وهو مطلوب الأدلة. وإنما وقع اختلافهم في الطريق،  
وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معا، ففصل في هذا  
الخلافاً أشبه الواقع<sup>(١)</sup> بينه وبين الخلاف الواقع في الفروع  
وأيضاً فقد يعرض الدليل على المخالف منهم فيرجع الى  
الوفاق لظهوره عنده، كما يرجع من الحرورية الخارجين على عليّ  
رضي الله عنه ألقان، وان كان الغالب عدم الرجوع - كما  
تقدم في ان المبتدع ليس له توبة.

حكى ابن عبد البر بسند يرفعه الى ابن عباس رضي الله عنهما  
قال لما اجتمعت الحرورية يخرجون على عليّ، جعل يأتيه الرجل  
فيقول: يا امير المؤمنين! ان القوم خارجون عليك، قال: دعهم  
حتى يخرجوا. فلما كان ذات يوم قلت: يا امير المؤمنين! أبرد  
بالصلاة فلا تفتني حتى آتي القوم - قال - فدخلت عليهم وهم  
قائلون، فاذا هم مسهمة وجوههم من السهر، قد أثر السجود في  
جباههم، كأن ايديهم ثفن الابل<sup>(٢)</sup> عليهم قص مرحضة<sup>(٣)</sup>

(١) كذا في الاصل وهو كما ترى والمعنى المراد ان الخلاف في هذه  
المسألة من أصول الدين صار بصحة القصد كالخلاف في فروع الاحكام في  
كونه لا يخل بصحة الاسلام وفي كون الخطي يعذرفيه (٢) في كتاب جامع  
بيان العلم « كان في ايديهم ثفن الابل » والثفن ككتف جمع ثفنة وهي  
ما يقع على الارض من الابل كالركبتين (٣) المرحضة المغسولة

فقالوا: ماجاء بك يا ابن عباس؟ وما هذه الحلة عليك؟ — قال —  
قلت: ما تعيبون من ذلك؟ فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وعليه أحسن ما يكون من الثياب اليمانية — قال — ثم  
قرأت هذه الآية (قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده  
والطيبات من الرزق؟) فقالوا: ماجاء بك؟ قال: جئتكم من عند  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس فيكم منهم احد،  
ومن عند ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعليهم نزل  
القرآن وهم اعلم بتأويله، جئت لأبلغكم عنهم وابلغهم عنكم. فقال  
بعضهم: لا تخاصموا قريشا، فان الله يقول (بل هم قوم خصمون)  
فقال بعضهم: بلى! فلنكلمه — قال — فكلمني منهم رجلا، او  
ثلاثة — قال — قلت: ما ذا نعمتم عليه؟ قالوا: ثلاثا. فقلت:  
ما هن؟ قالوا: حكم الرجال في أمر الله، وقال الله (إن الحكم  
الا لله) — قال — قلت: هذه واحدة، وما ذا ايضا؟ قالوا: فانه  
قاتل فلم يسب ولم يغتم، فلئن كانوا مؤمنين ما حل قتالهم، ولئن  
كانوا كافرين لقد حل قتالهم وسبيهم — قال — قلت: وما ذا  
ايضا؟ قالوا: ومحا نفسه من إمرة المؤمنين، فان لم يكن امير  
المؤمنين فهو امير الكافرين — قال — قلت: أرايتم ان اتيتكم  
من كتاب الله وسنة رسوله بما ينقض قولكم هذا اترجعون؟

قالوا: وما لنا لا نرجع؟

قال - قلت: اما قولكم « حكم الرجال في امر الله » فان الله قال في كتابه (يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم، ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم، يحكم به ذوا عدل منكم) وقال في المرأة وزوجها (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها) فصير الله ذلك الى حكم الرجال؛ فناشدتكم الله! اتعلمون حكم الرجال في دماء المسلمين وفي اصلاح ذات بينهم افضل اوفي دم ارنب ثمنه ربع درهم؟ وفي بضع امرأة؟ قالوا بلى! هذا افضل. قال: اخرجتم من هذه؟ قالوا: نعم!

قال: واما قولكم « قاتل ولم يسب ولم يغنم » اتسبون امكم عائشة؟ فان قاتم نسبها فنستحل منها ما نستحل من غيرها. فقد كفرتم، وان قاتم ليست بأمننا فقد كفرتم؛ فاتم ترد دون بين ضاللتين؛ اخرجتم من هذه؟ قالوا: بلى!

قال: واما قولكم « محا نفسه من امرة المؤمنين » فانا آتيكم بمن ترضون، ان نبي الله يوم الحديبية حين صالح ابا سفيان وسهيل بن عمرو، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله » فقال ابو

سفيان وسهيل بن عمرو : ما نعلم انك رسول الله ، ولو نعلم  
انك رسول الله ما قاتلناك . قال رسول الله « اللهم انك تعلم اني  
رسولك ، يا علي اكتب : هذا ما اصطاح عليه <sup>(١)</sup> محمد بن عبد الله  
وابو سفيان وسهيل بن عمرو » قال فرجع منهم ألفان وبقي  
بقيتهم فخرجوا فقتلوا اجمعين .

## فصل

صح من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال « تفرقت اليهود على احدى وسبعين  
فرقة ، والنصارى مثل ذلك ، وتفرق امتي على ثلاث وسبعين  
فرقة » وخرجه الترمذي هكذا .

وفي رواية ابي داود قال « افرقت اليهود على احدى او  
اثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على احدى او اثنتين  
وسبعين فرقة ، وتفرق امتي على ثلاث وسبعين فرقة »

وفي الترمذي تفسير هذا ، ولكن باسناد غريب عن غير  
أبي هريرة رضي الله عنه ، فقال في حديث « وان بني اسرائيل  
افرقت على ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت امتي على ثلاث وسبعين

(١) عبارة ابن عبد البر في جامع بيان العلم ، « أضح يا علي واكتب هذا  
ما اصطاح عليه » الخ وكان قد سقط من نسختنا كلمات وجمل أخرى فأثبتناها  
في الاصل وصححنا بعض التحريف من غير تنبيه

ملة ، كلهم في النار الا ملة واحدة — قالوا : ومن هي يا رسول الله ؟ قال — ما انا عليه واصحابي »

وفي سنن ابي داود « وان هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة » وهي بمعنى الرواية التي قبلها ، الا ان هنا زيادة في بعض الروايات « وانه سيخرج من امتي اقوام تجارى بهم تلك الاهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه ، لا يبقى منه عرق ولا مفصل الا دخله »

وفي رواية عن ابن ابي غالب<sup>(١)</sup> موقوفا عليه « ان بني اسرائيل تفرقوا على احدى وسبعين فرقة ، وان هذه الامة تزيد عليهم فرقة ، كلها في النار الا السواد الاعظم » وفي رواية مرفوعا « ستفترق امتي على بضع وسبعين فرقة ، اعظمها فتنة الذين يقيمون الامور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال » وهذا الحديث بهذه الرواية الاخيرة قدح فيه ابن عبد البر

لأن ابن معين قال : انه حديث باطل لا اصل له . شبه فيه على نعيم بن حماد ، قال بعض المتأخرين : ان الحديث قد روي عن جماعة من الثقات ، ثم تكلم في اسناده بما يقتضي أنه

(١) هذا لا يعرف

ليس كما قال ابن عبد البر؛ ثم قال : وفي الجملة فاسناده في الظاهر جيد الا ان يكون - يعني ابن معين - قد اطلع منه على علة خفية واغرب من هذا كله رواية رأيتها في جامع ابن وهب « ان بني اسرائيل تفرقت احدى وثمانين ملة وستفترق امتي على اثنتين وثمانين ملة ، كلها في النار الا واحدة - قالوا : وما هي يارسول الله صلى الله عليك وسلم ؟ قال - الجماعة »

فاذا تقرر هذا تصدي النظر في الحديث في مسائل :

### احدها في حقيقة هذا الافتراق

وهو يحتمل ان يكون افتراقا على ما يعطيه مقتضى اللفظ ، ويحتمل ان يكون مع زيادة قيد لا يقتضيه اللفظ باطلاقة ولكن يحتمله، كما كان لفظ الرقبة بمطابقها لا يشعر بكونها مؤمنة او غير مؤمنة ، لكن اللفظ يقبله فلا يصح ان يراد مطلق الافتراق ، بحيث يطلق صور لفظ الاختلاف على معنى واحد ، لأنه يلزم ان يكون المختلفون في مسائل الفروع داخلين تحت اطلاق اللفظ ، وذلك باطل بالاجماع ، فان الخلاف من زمان الصحابة الى الآن واقع في المسائل الاجتهادية ، واول ما وقع الخلاف في زمان الخلفاء الراشدين المهديين ، ثم في سائر الصحابة ، ثم في التابعين ولم يعب احد ذلك منهم ، وبالصحابة اقتدى من بعدهم في توسيع

الخلافاً . فكيف يمكن ان يكون الافتراق في المذاهب مما يقتضيه الحديث ؟ وانما يراد افتراق مقيد ، وان لم يكن في الحديث نص عليه ، ففي الآيات ما يدل عليه <sup>(١)</sup> قوله تعالى (ولا تكونوا من المشركين \* من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا <sup>(٢)</sup>) كل حزب بما لديهم فرحون - وقوله - ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء ) وما اشبه ذلك من الآيات الدالة على التفرق الذي صاروا به شيعا ؛ ومعنى « صاروا شيعا » ، اي جماعات بعضهم قد فارق البعض ، ليسوا على تألف ولا تعاضد ولا تناصر ، بل على ضد ذلك ؛ فان الاسلام واحد وأمره واحد ؛ فافتضى ان يكون حكمه على الائتلاف التام لا على الاختلاف وهذه الفرقة مشعرة بتفرق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء ، ولذلك قال (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) فبين ان التأليف انما يحصل عند الائتلاف على التعلق بمعنى واحد ؛ واما اذا تعلق كل شيعة بحبل غير ما تعلقت به الاخرى فلا بد من التفرق ، وهو معنى قوله تعالى ( وأن هذا صراطي

(١) لعل أصله « مما يدل عليه » والا فلا يظهر ان يقول بعده « كقوله »

(٢) قد كان ما بعد كلمة « شيعا » من هذه الآية وما قبلها من الآية

التي بعدها محذوفاً من نسختنا

مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله )  
وإذا ثبت هذا نزل عليه لفظ الحديث واستقام معناه والله اعلم

## المسئلة الثانية

ان هذه الفرق ان كانت اقترنت بسبب موقع في العداوة  
والبغضاء ، — فإما ان يكون راجعا الى امر هو معصية غير  
بدعة ، ومثاله ان يقع بين اهل الاسلام افتراق بسبب دنيوي ،  
كما يختلف مثلا اهل قرية مع قرية أخرى بسبب تعدد في مال  
او دم ، حتى يقع بينهم العداوة فيصيروا حزينين ، او يختلفون  
في تقديم وال او غير ذلك فيفترقون ؛ ومثل هذا محتمل ، وقد  
يشعر به « من فارق الجماعة قيد شبر فميتته جاهلية »<sup>(١)</sup> وفي مثل  
هذا جاء في الحديث « اذا بويح الخليفتان فاقتلوا الآخر منهما »  
وجاء في القرآن الكريم ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتلوا  
فأصلحوا بينهما ) الى آخر القصة

وإما ان يرجع الى امر هو بدعة ، كما افترق الخوارج من  
الامة ببدعتهم التي بنوا عليها في الفرقة ، وكالمهدي المغربي  
الخارج عن الامة نصرا للحق في زعمه ، فابتدع أمورا سياسية

(١) لا تعرف الحديث بهذا اللفظ وقد روي بالفاظ أقربها الى ما هنا ما رواه  
ابن ابي شيبة عن ابن عباس بلفظ « من فارق الجماعة شبرا مات ميتة جاهلية »

وغيرها خرج بها عن السنة — كما تقدمت الإشارة إليه قبل —  
وهذا هو الذي تشير إليه الآيات المتقدمة والاحاديث، لمطابقتها  
لمعنى الحديث . وأما ان يراد المعنيان معا

فاما الاول فلا أعلم قائلًا به — وان كان ممكنا في نفسه ،  
اذ لم أر احداً خص هذه بما اذا افتقرت الامة بسبب امر  
دنياوي لا بسبب بدعة ، وليس ثم دليل يدل على التخصيص ،  
لان قوله عليه السلام « من فارق الجماعة قيد شبر »  
الحديث ، لا يدل على الحصر . وكذلك « اذا بويع الخليفتان  
فاقتلوا الآخر منهما » وقد اختلف العلماء في المراد بالجماعة  
المذكورة في الحديث حسبما يأتي ، فلم يكن منهم قائل بان الفرقة  
المضادة للجماعة هي فرقة المعاصي غير البدع على الخصوص

واما الثالث ، وهو ان يراد المعنيان معا ، فذلك أيضا  
ممكنا ، اذ الفرقة المنبه عليها قد تحصل بسبب امر دنياوي  
لا مدخل فيها للبدع وانما هي معاصٍ ومخالفات كسائر المعاصي ،  
والى هذا المعنى يرشد قول الطبري في تفسير الجماعة — حسبما  
يأتي بحول الله — ويعضده حديث الترمذي « ليا تين على امتي  
من يصنع ذلك » (؟) فجعل الغاية في اتباعهم ما هو معصية كما ترى ،  
وكذلك في الحديث الآخر « لتتبعن سنن من كان قبلكم —

الى قوله — حتى لو دخلوا جحر ضب خرب لا تبعتموهم » فجعل  
الغاية ما ليس ببدعة .

وفي معجم البغوي عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة رضي الله عنه « أعاذك  
الله يا كعب بن عجرة من إمارة السفهاء — قال وما إمارة  
السفهاء؟ — قال أمراء يكونون بعدي لا يهتدون بهديي ، ولا  
يستنون بسنتي ، فمن صدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم ،  
فأولئك ليسوا مني ، ولست منهم <sup>(١)</sup> ولا يردون علي الحوض ،  
ومن لم يصدقهم على كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا  
منهم ، ويردون علي الحوض » الحديث .

وكل من لم يهتد بهديه ولا يستن بسنته فاما الى بدعة او

(١) عبارة نسختنا «وأنا منهم» وهي مخالفة للرواية والدراية . والحديث  
رواه الترمذي وصححه والنسائي وابن حبان عن كعب بن عجرة قال :  
خرج علينا رسول الله ( ص ) ونحن تسعة — وفي رواية زيادة : خمسة  
وأربعة احد العددين من العرب والآخر من العجم — فقال « انه ستكون  
عليكم أمراء — وفي رواية بدأ الحديث بقوله : اسمعوا ، هل سمعتم انه  
ستكون عليكم أمراء — من صدقهم بكذبهم واعانهم على ظلمهم فليس  
مني ولست منه وليس بوارد علي الحوض . ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم  
يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وهو وارد علي الحوض » وفي الرواية  
الاخرى التعبير يبرد وسيرد بدل وارد . وزيادة « فن دخل عليهم » قبل  
فصدقهم بكذبهم »

معصية . فلا اختصاص باحدهما ، غير ان الاكثر في تقل ارباب الكلام وغيرهم ان الفرقة المذكورة انما هي بسبب الابتداع في الشرع على الخصوص ، وعلى ذلك حمل الحديث من تكلم عليه من العلماء ، ولم يعدوا منها المفترقين بسبب المعاصي التي ليست ببدع ، وعلى ذلك يقع التفريع ان شاء الله .

### المسئلة الثالثة

ان هذه الفرق تحتل من جهة النظر أن يكونوا خارجين عن الملة بسبب ما أحدثوا ، فهم قد فارقوا أهل الاسلام باطلاق ، وليس ذلك الا الكفر ، اذ ليس بين المنزلتين منزلة ثالثة تتصور ويدل على هذا الاحتمال ظواهر من القرآن والسنة ، كقوله تعالى ( ان الذين فارقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء ) وهي آية نزلت — عند المفسرين — في أهل البدع . ويوضحه من قرأ ( ان الذين فارقوا دينهم<sup>(١)</sup> ) والمفارقة للدين بحسب الظاهر انما هي الخروج عنه ، وقوله ( فاما الذين اسودت وجوههم : أ كفرتهم بعد ايمانكم ؟ ) الآية . وهي عند العلماء

(١) هي قراءة حمزة والكسائي في هذه الآية من سورة الانعام وفيما ياتلها من سورة الروم

منزلة في اهل القبلة ، وهم اهل البدع ، وهذا كالنص ؛ - الى غير ذلك من الآيات

واما الحديث فقوله عليه السلام « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » وهذا نص في كفر من قيل ذلك فيه ؛ وفسره الحسن بما تقدم في قوله « ويصبح مؤمنا ويمسي كافرا ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا » ، الحديث . وقوله عليه السلام في الخوارج « دعه فان له اصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم ، يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم ؛ يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية ، ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى نضيه فلا يوجد فيه شيء - وهو القدح - ثم ينظر الى قذذه فلا يوجد فيه شيء من الفرث والدم ،<sup>(١)</sup> فانظر الى قوله « من الفرث والدم ، فهو الشاهد على انهم دخلوا في الاسلام فلا يتعلق بهم منه شيء . وفي رواية ابي ذر رضي الله عنه « سيكون بعدي من أمتي قوم يقرؤن القرآن لا يجاوز حلقيمهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ، ثم لا يعودون فيه ، هم شر الخلق والخليقة » الى غير ذلك من الاحاديث -

(١) تقدم شرح الالفاظ الغريبة في هذا الحديث قريبا وكانت محرفة في الاصل ( راجع ص ٣٢ )

انما هي في قوم باعياهم ، فلا حجة فيها على غيرهم ، لان العلماء  
استدلوا بها على جميع اهل الاهواء ، كما استدلوا بالآيات  
وأیضا فالآيات ان دلت بصيغ عمومها فالاحاديث تدل  
بمعانيها لاجتماع الجميع في العلة .

فان قيل : الحكم بالكفر والايان راجع الى حكم  
الآخرة ، والقياس لا يجري فيها . فالجواب : ان كلامنا في  
الاحكام الدنياوية ، وهل يحكم لهم بحكم المرتدين ام لا ؟ وانما  
أمر الآخرة لله ، لقوله تعالى (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا  
لست منهم في شيء ، انما امرهم الى الله ، ثم ينبئهم بما كانوا  
يفعلون )

ويحتمل ان لا يكونوا خارجين عن الاسلام جملة ، وان  
كانوا قد خرجوا عن جملة من شرائعه وأصوله  
ويدل على ذلك جميع ما تقدم فيما قبل هذا الفصل ، فلا  
فائدة في الاعداد

ويحتمل وجها ثالثا ، وهو ان يكونوا هم ممن فارق الاسلام<sup>(١)</sup>  
لكن مقالته كفر وتؤدي معنى الكفر الصريح ، ومنهم من لم  
(١) هذه عبارة نسختنا والظاهر من التقسيم ان تكون العبارة هكذا  
« وهو ان يكون منهم من فارق الاسلام » الخ فانه قال في المقابل « ومنهم  
من لم يفارقه »

يفارقه، بل انسحب عليه حكم الاسلام وان عظم مقاله وشنع مذهبه، لكنه لم يبلغ به مبلغ الخروج الى الكفر المحض والتبديل الصريح

ويدل على ذلك الدليل بحسب كل نازلة، وبحسب كل بدعة، اذ لا شك في ان البدع يصح ان يكون منها ما هو كفر كاتخاذ الاصنام<sup>(١)</sup> لتُقَرَّبَ بهم الى الله زلفى، ومنها ما ليس بكفر كالقول بالجهة عند جماعة<sup>(٢)</sup> وانكار القياس وما اشبه ذلك.

\*  
\* \*

ولقد فصل بعض المتأخرين في التكفير تفصيلا في هذه الفرق، فقال: ما كان من البدع راجعا الى اعتقاد وجود إله مع الله، كقول السبائية في علي رضي الله عنه ووانه إله، او خلق الإله في بعض اشخاص الناس كقول الجناحية ووان الله تعالى له روح يحل في بعض بني آدم، ويتوارث، او انكار رسالة محمد (١) كان الاولى ان يعبر بالاولياء اتباعا لنص الآية ولا فادة العموم المراد منها (٢) لعله اراد بالجهة التصريح بلفظ الجهة المراد به حصر الباري تعالى. والا فان بعض علماء الكلام - الذي هو بدعة - عدوا من البدعة قول من يصف الباري تعالى بالعلو و بأنه على عرشه بائن من خلقه. وهذا هو عين السنة المأثور عن الصحابة وعلماء التابعين وائمة الامصار، كالفقهاء الاربعة، وهم يصفون الباري تعالى بالعلو كما وصف نفسه مع تنزيهه عن التحيز وسائر صفات المخلوقات

صلى الله عليه وسلم كقول الغُرَّابِيَّةِ «وإن جبريل غاط في الرسالة فأداها إلى محمد صلى الله عليه وسلم، وعلي كان صاحبها»، أو استباحة المحرمات واسقاط الواجبات، وانكار ما جاء به الرسول كأكثر الغلاة من الشيعة، مما لا يختلف المسلمون في التكفير به، وما سوى ذلك من المقالات فلا يبعد أن يكون معتقدها غير كافر

واستدل على ذلك بأمور كثيرة لا حاجة إلى إيرادها. ولكن الذي كنا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول «إن الكفر بالمآل، ليس بكفر في الحال»، كيف والكافر ينكر ذلك المال أشد الانكار ويرمي بمخالفه به؟ فلو تبين له وجه لزوم الكفر من مقالته لم يقلل بها على حال

\*  
\* \*

وإذا تقرر ثقل الخلاف فلنرجع إلى ما يقتضيه الحديث الذي نحن بصدد من هذه المقالات .

أما ما صح منه فلا دليل على شيء، لأنه ليس فيه إلا تعدد الفرق خاصة؛ وأما على رواية من قال في حديثه «كلها في النار إلا واحدة» فأنما يقتضي انفاذ الوعيد ظاهراً، ويبقى

الخلود وعدمه مسكوتا عنه ، فلا دليل فيه على شيء مما اردنا ،  
اذ الوعيد بالنار قد يتعلق بعصاة المؤمنين كما يتعلق بالكفار  
على الجملة ، وان تباينا في التخليد وعدمه

### المسئلة الرابعة

ان هذه الاقوال المذكورة آنفا مبنية على ان الفرق  
المذكورة في الحديث هي المبتدعة في قواعد العقائد على  
الخصوص ، كالجبرية والقدرية والمرجئة وغيرها ، وهو مما ينظر  
فيه . فان اشارة القرآن والحديث تدل على عدم الخصوص ،  
وهو رأي الطرطوشي ، أفلا ترى الى قوله تعالى ( فأما الذين  
في قلوبهم زيغ ) الآية . وما في قوله ( ما تشابه ) لا تعطي  
خصوصا في اتباع المتشابه لاني قواعد العقائد ولا في غيرها ،  
بل الصيغة تشمل ذلك كله ، فال تخصيص تحكم

وكذلك قوله تعالى ( ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا  
لست منهم في شيء ) فجعل ذلك التفريق في الدين ، ولفظ الدين  
يشمل العقائد وغيرها ، وقوله ( وأن هذا صراطي مستقيما  
فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ) فالصراط  
المستقيم هو الشريعة على العموم ، وشبه ما تقدم في السورة

من تحريم ما ذبح لغير الله وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيره،  
وايجاب الزكاة ، كل ذلك على أبداع نظم واحسن سياق  
ثم قال تعالى (قل : تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم :  
الآن تُشركوه شيئا) فذكر اشياء من القواعد وغيرها ، فابتدأ  
بالنهي عن الاشراك ، ثم الامر ببر الوالدين ، ثم النهي عن  
قتل الاولاد ، ثم عن الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ثم عن  
قتل النفس باطلاق ، ثم عن أكل مال اليتيم ، ثم الامر بتوفية  
الكيل والوزن ، ثم العدل في القول ، ثم الوفاء بالعهد ، ثم ختم  
ذلك بقوله (وأنت هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا  
السبل فتفرق بكم عن سبيله ) فإشار الى ما تقدم ذكره من  
أصول الشريعة وقواعدها الضرورية ، ولم يخص ذلك بالعقائد ،  
فدل على ان اشارة الحديث لا تختص بها دون غيرها

وفي حديث الخوارج ما يدل عليه ايضا فانه ذمهم بعد ان  
ذكر اعمالهم ، وقال في جملة ما ذمهم به « يقرءون القرآن لا يجاوز  
حناجرهم » فذمهم بترك التدبر والاخذ بظواهر المتشابهات ،  
كما قالوا : حكم الرجال في دين الله والله - يقول (إن الحكم الا  
لله) وقال ايضا « يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان »  
فذمهم بعكس ما عليه الشرع ، لان الشريعة جاءت بقتل الكفار

والكف عن المسامين ؛ وكلا الامرين غير مخصوص بالعقائد .  
فدل على ان الامر على العموم لا على الخصوص فيما رواه نعيم  
ابن حماد في هذا الحديث « اعظمها فتنة الذين يقيسون الامور  
برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال » وهذا نص في أن  
ذلك العدد لا يختص بما قالوا من العقائد

واستدل الطرطوشي على ان البدع لا تختص بالعقائد بما  
جاء عن الصحابة والتابعين وسائر العلماء من تسميتهم الاقوال  
والافعال بدعا اذا خالفت الشريعة ؛ ثم اتى بآثار كثيرة كالذي  
رواه مالك عن عمه ابي سهيل عن ابيه انه قال : ما أعرف شيئا  
مما ادركت عليه الناس الا النداء بالصلاة . يعني بالناس  
الصحابة ، وذلك انه انكر اكثر افعال عصره ، وراها مخالفة  
لأفعال الصحابة . وكذلك ابوالدرداء سأله رجل فقال : رحمك  
الله لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (بين) اظهرنا هل ينكر  
شيئا مما نحن عليه ؟ فغضب واشتد غضبه ؛ ثم قال : وهل  
يعرف شيئا مما اتم عليه ؟

وفي البخاري عن أم الدرداء قالت : دخل ابوالدرداء مغضبا  
فقلت له : مالك ؟ فقال : والله ما اعرف منهم من امر محمد الا  
انهم يصلون جميعا . — وذكر جملة من اقاويلهم في هذا المعنى

مما يدل على ان مخالفة السنة في الافعال قد ظهرت  
وفي مسلم قال مجاهد : دخلت انا وعروة بن الزبير المسجد  
فاذا عبد الله بن عمر مستند الى حجرة عائشة ، واذا ناس في  
المسجد يصلون الضحى ، فقلنا : ماهذه الصلاة ؟ فقال : بدعة .  
قال الطرطوشي : فحمله عندنا على احد وجهين : إما انهم  
يصلونها جماعة ، وإما اذا ذابوا على هيئة النوافل في اعقاب  
الفرائض . - وذكر اشياء من البدع القولية مما نص العلماء  
على انها بدع . فصح ان البدع لا تختص بالعقائد . وقد تقررت  
هذه المسئلة في كتاب المواقفات بنوع آخر من التقرير  
نعم ثم معنى آخر ينبغي ان يذكر هنا . وهي :

### المسئلة الخامسة

وذلك ان هذه الفرق انما تصير فرقا بخلافها للفرقة  
الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة ،  
لا في جزئي من الجزئيات ، اذا الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه  
مخالفة يقع بسببها التفرق شيئا ، وانما ينشأ التفرق عند وقوع  
المخالفة في الامور الكلية ، لان الكلويات نص<sup>(١)</sup> من الجزئيات

(١) كذا في الاصل . وهو غير ظاهر . والمعنى المفهوم من السياق  
ان الكلويات تقتضي عددا من الجزئيات غير قابل . ويدخل شذوذها في  
ابواب كثيرة من الاصول والفرع

غير قليل ؛ وشاذها في الغالب ان لا يختص بمحل دون محل  
ولا يباب دون باب

واعتبر ذلك بمسئلة التحسين العقلي ، فان المخالفة فيها أنشأت  
بين المخالفين خلافا في فروع لا تنحصر ، ما بين فروع عقائد  
وفروع اعمال

ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات ، فان  
المبتدع اذا اكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير  
من الشريعة بالمعارضة ، كما تصير القاعدة الكلية معارضة ايضا ؛  
واما الجزئي فبخلاف ذلك ، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له  
كالزلة والفلتة ، وان كانت زلة العالم مما يهدم الدين ، حيث قال  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ثلاث يهدمن الدين : زلة  
العالم ، وجدال منافق بالقرآن ، وأئمة مضلون . ولكن اذا  
قرب موقع الزلة لم يحصل بسببها تفرق في الغالب ولا هدم  
للدن ، بخلاف الكليات

فأنت ترى موقع اتباع المتشابهات كيف هو في الدين  
اذا كان اتباعا مخلا بالواضحات ، وهي ام الكتاب ، وكذلك  
عدم تفهم القرآن موقع في الإخلاق بكلياته وجزئياته  
وقد ثبت ايضا للكفار بدع فرعية ، ولكنها في الضروريات

وما قاربها ، كجعلهم لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا ،  
ولشركائهم نصيبا ؛ ثم فرعوا عليه أن ما كان لشركائهم فلا  
يصل الى الله ، وما كان لله وصل الى شركائهم ؛ وتحريمهم البحيرة  
والسائبة والوصيلة والحامي ؛ وقتلهم اولادهم سفها بغير علم ،  
وترك العدل في القصاص والميراث ؛ والحيف في النكاح  
والطلاق ، واكل مال اليتيم على نوع من الحيل ، الى اشباه ذلك  
مما نبه عليه الشرع وذكره العلماء ، حتى صار التشريع ديدنا  
لهم ، وتغيير ملة ابراهيم عليه السلام سهلا عليهم ؛ فأنشأ ذلك  
اصلا مضافا اليهم وقاعدة رضوا بها ، وهي التشريع المطلق  
لا الهوى . ولذلك لما نبههم الله تعالى على إقامة الحجة عليهم  
بقوله تعالى ( قل : الذكرين حرم ام الأثنين ؛ — قال فيها —  
نبئوني بعلم ان كنتم صادقين ) فطالبهم بالعلم الذي شأنه ان  
لا يشرع الا حقا وهو علم الشريعة لا غيره ؛ ثم قال ( أم كنتم  
شهداء اذ وصاكم الله بهذا ؟ ) تنبيها لهم على ان هذا ليس مما  
شرعه في ملة ابراهيم ( ثم ) قال — فمن اظلم ممن افترى على الله  
كذبا ليضل الناس بغير علم ؟ ) فثبت ان هذه الفرق انما افرقت  
بحسب أمور كلية اختلفوا فيها والله اعلم

## المسئلة السادسة

انا اذا قلنا بان هذه الفرق كفار - على قول من قال به - أو : ينقسمون الى كافر وغيره فكيف يعدون من الامة ؟ وظاهر الحديث يقتضي ان ذلك الاقتراق انما هو مع كونهم من الامة ، والا فلو خرجوا من الامة الى الكفر لم يعدوا منها البتة - كما تبين -

وكذلك الظاهر في فرق اليهود والنصارى ، ان التفرق فيهم حاصل مع كونهم هودا ونصارى ؟

فيقال في الجواب عن هذا السؤال : انه يحتمل أمرين (احدهما) انا نأخذ الحديث على ظاهره في كون هذه الفرق من الامة ، ومن اهل القبلة ، ومن قيل بكفره منهم ، فاما ان يسلم فيهم هذا القول فلا يجعلهم من الامة اصلا ولا انهم مما يعدون في الفرق ، وانما نعد منهم من لا تخرجه بدعته الى كفره ، فان قال بتكفيرهم جميعا ، فلا يسلم انهم المرادون بالحديث على ذلك التقدير ، وليس في حديث الخوارج نص على أنهم من الفرق الداخلة في الحديث ، بل نقول : المراد بالحديث فرق لا تخرجهم بدعهم عن الاسلام ، فليبحث عنهم

وأما ان لا تتبع المكفر في اطلاق القول بالتكفير، وتفصل الامر الى نحو مما فصله صاحب القول الثالث ، ويخرج من العدد من حكمنا بكفره، ولا يدخل تحت عمومه الا ما سواه مع غيره ممن لم يذكر في تلك العدة

والاحتمال الثاني ان نعدم من الأمة على طريقة لعلها تتمشى في الموضع ؛ وذلك ان كل فرقة تدعي الشريعة ، وأنها على صوبها ، وأنها المتبعة للمتبعة لها ، وتمسك بادلها ، وتعمل على ما ظهر لها من طريقها ، وهي تناصب العداوة من نسبتها الى الخروج عنها ، وترمي بالجهل وعدم العلم من ناقضها ؛ لانها تدعي ان ما ذهبت اليه هو الصراط المستقيم دون غيره . وبذلك يخالفون من خرج عن الاسلام ، لان المرتد اذا نسبته الى الارتداد أقربه ورضيه ولم يسخطه ، ولم يعادك لتلك النسبة ، كسائر اليهود والنصارى ، وارباب النحل المخالفة للاسلام

بمخلاف هؤلاء الفرق فانهم مدعون المؤلف للشارع والرسوخ في اتباع شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فانما وقعت العداوة بينهم وبين اهل السنة بسبب ادعاء بعضهم على بعض الخروج عن السنة ، ولذلك تجدهم مبالغين في العمل والعبادة ،

حتى بعض<sup>(١)</sup> اشد الناس عبادة مفتون

والشاهد لهذا كله - مع اعتبار الواقع - حديث الخوارج ،  
فانه قال عليه السلام « تحقرون صلاتكم مع صلاتهم ، وصيامكم  
مع صيامهم ، واعمالكم مع اعمالهم »<sup>(٢)</sup> وفي رواية « يخرج من  
أمتي قوم يقرءون القرآن ، ليس قراءتكم من قراءتهم بشيء  
ولا صلاتكم من صلاتهم بشيء »<sup>(٣)</sup> وهذه شدة المشاورة على العمل  
به ، ومن ذلك قولهم : كيف يحكم الرجال والله يقول ( إِنَّ الْحُكْمَ  
الِاَللّٰهِ ) ؛ ففي ظنهم ان الرجال لا يحكمون بهذا الدليل ، ثم  
قال عليه السلام « يقرءون القرآن يحسبون انه لهم وهو عليهم  
لا تجاوز صلاتهم تراقيم »

فقوله عليه السلام « يحسبون انه لهم » واضح فيما قلنا ؛ ثم انهم  
يطلبون اتباعه بتلك الاعمال ليكونوا من اهله ، وليكون حجة  
لهم ، فحين سرفوا<sup>(٤)</sup> تأويله وخرجوا عن الجادة فيه كان عليهم لالهم

---

(١) كذا في نسختنا (٢) هذا سياق حديث أبي سعيد الخدري ولكنه  
افرد فيه العمل (٣) هذا سياق حديث علي عند مسلم وأبي داود  
ولكنه قال « ليس قراءتكم الى قراءتهم » لا « من قراءتهم » وهكذا  
في الباقي ، ومنه « ولا صيامكم الى صيامهم بشيء » وله تمة يذكر  
المصنف بعضها قريبا (٤) كذا في نسختنا ، ولو كان الاصل اسرفوا لقال  
- في تأويله - : ولعل اصله « ابتغوا تأويله »

وفي معنى ذلك من قول ابن مسعود قال « وستجدون اقواما يزعمون انهم يدعون الى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم ، عليكم بالعلم واياكم والبدع والتعمق ، عليكم بالعتيق » فقوله : يزعمون كذا . دليل على انهم على الشرع فيما يزعمون ومن الشواهد ايضا حديث ابي هريرة رضي الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ؛ وانا ان شاء الله بكم لاحقون ؛ وددت اني قد رأيت اخواننا - قالوا يارسول الله ألسنا اخوانك ؟ - قال بل انتم اصحابي واخواننا الذين لم يأتوا بعد ؛ وانا فرطكم على الحوض - قالوا : يارسول الله ؛ كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتهك ؟ قال - أرايت لو كان لأحدكم خيل غر محجلة في خيل دهم بهم ، ألا يعرف خيله ؟ - قالوا : بلى يارسول الله . قال - فانهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من الوضوء ، وانا فرطهم على الحوض ، فليزادن رجال عن حوضي كما يزداد البعير الضال ، أناديهم : ألا هلم ألا هلم ؛ فيقال : قد بدلوا بعدك . فأقول : فسحقا فسحقا فسحقا »

فوجه الدليل من الحديث ان قوله « فليزادن رجال عن حوضي » ، الى قوله « وانا فرطهم ألا هلم » ، مشعر بانهم من أمته « وانه

عرفهم ، وقد بين أنهم بالغرر<sup>(١)</sup> والتحجيل ، فدل على ان هؤلاء الذين دعاهم وقد كانوا بدلوا ذوو غرر وتحجيل ، وذلك من خاصية هذه الامة . فبان أنهم معدودون من الامة ، ولو حكم لهم بالخروج من الامة لم يعرفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة أو تحجيل لعدمه عندهم . ولا علينا أقلنا : أنهم خرجوا بیدعتهم عن الامة اولاً ، اذا ثبتنا لهم وصف الانحياش اليها . وفي الحديث الآخر « فيؤخذ بقوم منكم ذات الشمال ، فأقول : يارب اصحابي ! قال - فيقال : لا تدري ما أحدثوا بعدك . فأقول كما قال العبد الصالح ( وكنتم عليهم شهيداً ما دمت فيهم - الى قوله - العزيز الحكيم ) - قال - فيقال : انك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، إنهم لم يزالوا مرتدين على اعقابهم منذ فارقتهم »

فان كان المراد بالصحابة الامة ، فالحديث موافق لما قبله « بل انتم اصحابي واخواننا الذين لم يأتوا بعد » فلا بد من تأويله على أن الاصحاب يعني بهم من آمن به في حياته وان لم يره ، ويصدق لفظ المرتدين على اعقابهم على المرتدين<sup>(٢)</sup>

(١) كذا والظاهر ان متعلق الجار والمجرور سقط من الناسخ ولعل اصله « يأتون بالغرر » - أو يعرفون - أو اتصفوا أو تميزوا بالغرر الخ  
(٢) هذا الجار والمجرور متعلق ببيصدق ، وما قبله متعلق بالمرتدين

بعد موته ، او مانعي الزكاة تأويلا على أن اخذها انما كان لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم وحده ، فان عامة اصحابه رأوه وأخذوا  
عنه براءة من ذلك .

\*

## المسئلة السابعة

في تعيين هذه الفرق

وهي مسئلة - كما قال الطرطوشي - طاشت فيها احلام  
الخلق ، فكثير ممن تقدم وتأخر من العلماء عينوها لكن في  
الطوائف التي خالفت في مسائل العقائد ، فمنهم من عد أصولها  
ثمانية ، فقال : كبار الفرق الاسلامية ثمانية - المعتزلة ،  
والشيعة ، والخوارج ، والمرجئة والنجارية والجبهرية  
والمشبهة والناجية<sup>\*</sup> .

(\* كانت اسماء الأصول والفروع من هذه الفرق محرقة ومصحفة  
في النسخة التي طبعنا عنها فصححنا ما تعين أصله منها ، وكان لولا  
التصحيح لغوا ، واشرنا في الحواشي الى بعض التصحيح .  
وقد استحسن ان ثبت هنا ما جاء في متن « المواقف » من وصف  
هذه الفرق وما اقررت به من الآراء لانه اخصر ما كتب في هذا  
الموضوع ، وقد بدأ بعد عد الفرق الثمانية بذكر المعتزلة وسبب ظهورهم وما  
خالفوا فيه أهل السنة ثم اخذ يبين فرقهم فقال : =

فإنما المعتزلة فافترقوا الى عشرين فرقة : وهم الواصلية ،  
والعمرية<sup>(١)</sup> والهديلية ، والنظامية ، والأسوارية ، والأسكافية ،

﴿ الواصلية ﴾ اصحاب واصل بن عطاء قالوا بنفي الصفات وبالقدر  
وامتناع إضافة الشر الى الله وبالمنزلة بين المنزلتين وذهبوا الى الحكم  
بتخطئة احد الفريقين من عثمان وقاتليه وجوزوا ان يكون عثمان لا مؤمنا  
ولا كافرا وان يخلد في النار، وكذا علي ومقاتلوه، وحكموا بان عليا وطلحة  
والزبير بعد وقعة الجمل لو شهدوا علي باقعة بقاعة لم تقبل كشهادة المتلاعنين  
﴿ العمرية ﴾ (١) مثلهم الا انهم فسقوا الفريقين

﴿ الهديلية ﴾ اصحاب ابي الهذيل العلاف قالوا بفناء مقدرات الله  
وان اهل الخلد ينصرون الى خوداءه ، ولذلك سُمي المعتزلة ابا الهذيل  
جهنمي الآخرة - وان الله علم بعلم هو ذاته قادر بقدره هي ذاته وعلمه  
بارادة لا في محل ، وبعض كلامه لا في محل ، وهو « كن » وارادته غير  
المراد ، والحجة فيما غاب لا تقوم الا بجزءين فيهم واحد من اهل الجنة  
﴿ النظامية ﴾ اصحاب ابراهيم بن سيار النظام قالوا لا يقدر الله ان  
يفعل بعباده في الدنيا ما لا صلاح لهم فيه ولا ان يزيد أو ينقص من  
نواب وعقاب - وكونه مرادا لفعاله انه خالقه ، ولفعل العبد انه امر به ،  
والانسان هو الروح ، والبدن آلتها ، والاعراض اجسامها ، والجواهر مؤلف  
من الاعراض ، والعلم مثل الجهل ، والايان مثل الكفر ، والله خلق الخلق  
دفعة والتقدم والتأخر في الكون والظهور ، ونظم القرآن ليس بمعجز ،  
والتواتر محتمل الكذب ، والاجماع والقياس ليس بحجة ، وبالطرفة ، ومالوا  
الى الرفض ووجوب النص على الامام وثبوته ، اكن كتبه عمر . وقالوا  
من خان فيما دون نصاب الزكاة أو ظلم به لا يفسق

﴿ الاسوارية ﴾ اصحاب الاسواري زادوا ان الله تعالى لا يقدر

(١) العمرية نسبة الى عمرو بن عبدي . وقد تقدم ذكره في هذا الكتاب

## والجعفرية والبشرية (١) والمزدارية ، والمشامية والصالحية ،

= على ما اخبر بعدمه او علم عدمه والانسان قادر عليه .  
﴿ الاسكافية ﴾ اصحاب ابي جعفر الاسكاف قالوا الله لا يقدر على  
ظلم العقلاء بخلاف ظلم الصبيان والمجانين  
﴿ الجعفرية ﴾ اصحاب الجعفر بن ابن مبشر وابن حرب - زادوا ان  
في فساق الامة من هو شر من الزنادقة والجوس ، والاجماع على حد  
الشرب خطأ ، وسارق الحبة متخلع عن الايمان  
﴿ البشرية ﴾ هو (٢) بشر بن المعتمر . قالوا الاعراض من الالوان  
والطعوم والروائح وغيرها تقع متولدة ، والقدرة سلامة البنية ، والله قادر  
على تعذيب الطفل ظلماً ولو عذبه لكان عاقلاً عاصياً . وفيه تناقض  
﴿ المزدارية ﴾ هو ابو موسى عيسى بن صبيح المزداري وهو تلميذ  
بشر . قال الله قادر على ان يكذب ويظلم ، ويجوز ان يقع فعل من فاعلين  
تولدا ، والناس قادرون على مثل القرآن واحسن منه نظماً (٣) ومن  
لا بس السلطان كافر لا يوارث ، وكذا من قال بخلق الاعمال وبالرقية  
﴿ المشامية ﴾ هو هشام بن عمرو الغوطي - قالوا لا يطلق اسم الوكيل  
على الله لاستدعائه موكلًا ، ولا يقال الف الله بين القلوب ، والاعراض  
لا تدل على الله ولا رسوله ، ولا دلالة في القرآن على حلال وجرام ،  
والامامة لا تتعد مع الاختلاف ، والجنة والنار لم تخلقا بعد ، ولم يحاصر  
عثمان ولم يقتل ، ومن افسد صلاة افتتحها أولاً فاول صلاته معصية منهى  
عنه

﴿ الصالحية ﴾ اصحاب الصالحين جوزوا قيام العلم والقدرة والارادة  
والسمع والبصر بالميت وخلق الجوهر عن الاعراض

(١) كانت في الاصل السرسية (٢) اي الذين ينسبون اليه (٣) يعني ان  
إعجازه كان بصرف الله الناس عن الايمان بمثله لا بمعجز طبيعي منهم

والخطائية ، <sup>(١)</sup> والحديية ، والمعمرية ، والثامية ، والخطائية ،

﴿الخطائية﴾ هو احمد بن حائظ من اصحاب النظام، قالوا للعالم إلهان  
قديم هو الله تعالى ومحدث هو الذي يحاسب الناس في الآخرة  
﴿الحديية﴾ هو فضل الحديي- زادوا التناسخ وان كل حيوان مكلف  
﴿المعمرية﴾ هو معمر بن عباد السلمي ، قالوا الله لم يخلق شيئا غير  
الاجسام ولا يوصف بالقدم ولا يعلم نفسه، والانسان لا فعل له غير الارادة  
﴿الثامية﴾ هو ثامة بن أشرس النخيري- قالوا الافعال المتولدة لا فاعل  
لها، والمعرفة متولدة من النظر وانها واجبة قبل الشرع، واليهود والنصارى  
والمجوس والزنادقة يصيرون ترابا لا يدخلون الجنة ولا ناراً وكذا البهائم  
والاطفال ، والاستطاعة سلامة الآلة ، ومن لا يعلم خالقه من الكفار  
معدور ، والمعارف كلها ضرورية ، ولا فعل للانسان غير الارادة ، وما  
عداها حادث بلا محدث ، والعالم فعل الله بطبعه

﴿الخطائية﴾ أصحاب ابي الحسين بن ابي عمرو الخطاط. قالوا بالتقدير  
وتسمية المعدوم شيئا وجوهرا وعرضا وان ارادة الله كونه غير مكره ولا  
كاره ، وهي في افعال نفسه الخلق ، وفي افعال عبادته الامر ، وكونه سميما  
بصيرا انه عالم بمتعلقهما ، وكونه يرى ذاته او غيره انه يعلمه

﴿الجاحظية﴾ هو عمرو بن بحر الجاحظ - قالوا المعارف كلها ضرورية  
ولا ارادة في الشاهد انما هي عدم السهو وللفعل الغير الميل اليه ، وان  
الاجسام ذوات طبائع ويمتنع انعدام الجواهر والنار تجذب اليها اهلها  
لا ان الله يدخلها ، والخير والشر من فعل العبد ، والقرآن جسد يتقلب تارة  
رجلا وتارة امرأة

﴿الكعبية﴾ هو ابو القاسم بن محمد الكعبي- قالوا : فعل الرب واقع  
بغير ارادته ، ولا يرى نفسه ولا غيره الا بمعنى انه يعلمه

(١) كذا ولا شك أن اصله « الخطائية »

## والجاحظية ، والكعبية والجبائية ، والبهشية

\*

وإما الشيعة فانقسموا اولا ثلاث فرق : غلاة ، وزيدية ،  
وامامية .

فالعلاة ثمان عشرة فرقة وهم :

---

= ﴿ الجبائية ﴾ هو ابو علي الجبائي - قالوا : ارادة الله حادثة لافي محل ،  
والعالم يفنى بفناء لافي محل ، والله متكلم بكلام يخلقه في جسم ، ولا يرى  
في الآخرة ، والعبد خالق لفعله ، ومتركب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر ،  
واذا مات بلا توبة يخلد في النار ، ولا كرامات للاولياء ، ويجب لمن  
يكلف اكمال عقله وتهيئة اسباب التكليف له ، والانبياء معصومون .  
وشارك فيها أباهاشم ثم انفرد بان الله عالم بلا صفة ولا حالة توجب  
العالمية ، وكونه سميعا بصيرا انه حي لا آفة به ، ويجوز الايلام للعرض  
﴿ البهشية ﴾ انفرد ابوهاشم عن ابيه بإمكان استحقاق الذم والعقاب  
بلا معصية ، وبانه لا توبة عن كبيرة مع الاصرار على غيرها علما بقبحه ،  
ولا مع عدم القدرة ، ولا يتعلق علم بمعلومات على التفصيل ، والله أحوال  
لا معلومة ولا مجهولة ولا قديمة ولا حادثة

﴿ الفرقة الثانية الشيعة ﴾ وهم اثنتان وعشرون فرقة يكفر

بعضهم بعضا ، أصولهم ثلاث فرق : غلاة وزيدية وامامية  
اما العلاة ثمانية عشرة :

﴿ السبائية ﴾ قال عبد الله بن سبأ علي : انت الاله حقا - قال - وانه لم  
يمت وانما قتل ابن ملجم شيطانا ، وعلي في السحاب ، والرعد صوته =  
( ٩٢ - الاعتصام - ج ٣ )

السبائية<sup>(١)</sup> والكاملية والبيانية، والمغيرية، والجناحية،  
والمنصورية، والخطائية، والغراية<sup>(٢)</sup> والذمية، والمشامية،

= والبرق سوطه، وانه ينزل الى الارض ويلاها عدلا. وهؤلاء يقولون

عند سماع الرعد : عليك السلام يا امير المؤمنين

﴿الكاملية﴾ قال ابو كامل بكفر الصحابة بترك بيعة علي، و بكفر  
علي بترك طلب الحق، وبالتناسخ، وان الامامة نور يتناسخ وقد تصير في  
شخص نبوة

﴿البيانية﴾ قال بيان بن سمعان التميمي: الله على صورة انسان  
ويهلك كله الاوجه، وروح الله حلت في علي ثم في ابنه محمد بن الحنفية  
ثم في ابنه ابي هاشم ثم في بيان

﴿المغيرية﴾ قال مغيرة بن سعيد العجلي: الله جسم على صورة انسان  
من نور على رأسه تاج وقلبه منبع الحكمة، ولما أراد ان يخلق الخلق تكلم  
بالاسم الاعظم فطار فوق تاجه على رأسه، ثم كتب على كفه اعمال العباد  
فغضب من المعاصي فغرق فحصل منه بجران : احدهما ملح مظلم  
والآخر حلو نير. ثم اطلع في البحر النير فابصر فيه ظله فانزعجه فجعل منه  
الشمس والقمر وافقى الباقي نعيما للشريك. ثم خلق الخلق من البحرين  
فالكفر من المظلم والايمان من النير. ثم أرسل محمدا والناس في ضلال  
وعرض الامانة - وهي منع علي عن الامامة - على السموات والارض  
والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان - وهو ابو بكر - حملها  
بأمر عمر بشرط ان يجعل الخلافة بعده له، وقوله تعالى (كمثل الشيطان)  
الآية، نزلت في ابي بكر وعمر. والامام المنتظر زكريا بن محمد بن علي بن  
الحسين وهو حي في جبل حاجر، وقيل المغيرة =

(١) كانت في الاصل « الغوالية »

(٢) كانت في الاصل « الساسية »

والزرارية ، واليونسية ، والشيطانية ، والرزامية ، والمفوضة ،

﴿الجناحية﴾ قال عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين: الارواح تتناسخ، وكان روح الله في آدم، ثم في شيث، ثم الانبياء والائمة حتى انتهت الى علي واولاده الثلاثة، ثم الى عبد الله هذا، وهو حي بجبل باصفهان، وانكروا القيامة واستحلوا المحرمات

﴿المنصورية﴾ هو ابو منصور العجلي - قالوا: الامامة صارت لمحمد بن علي بن الحسين، عرج الى السماء ومسح الله رأسه بيده وقال يا بني اذهب فبلغ عني ، وهو الكسف، والرسل لا تنقطع، والجنة رجل امرنا بموالاته، وهو الامام، والنار بالضد، وهو ضده، وكذا الفرائض والمحرمات

﴿الخطابية﴾ هو ابو الخطاب الاسدي. قالوا: الائمة انبياء وابو الخطاب نبي ، ففرضوا طاعته، بل الائمة آلهة والحسنان ابنا الله، وجعفر له ولكن ابو الخطاب أفضل منه ومن علي ، ويستحلون شهادة الزور لموافقهم على مخالفتهم، والامام بعد قتله معمر، والجنة نعم الدنيا والنار آلامها، واستباحوا المحرمات وترك الفرائض، وقيل الامام بزيع وان كل مؤمن يوحى اليه، وفيهم من هو خير من جبريل وميكائيل، وهم لا يموتون بل يرفعون الى الملكوت، وقيل هو عمرو بن بنان العجلي الا انهم يموتون

﴿الغرابية﴾ قالوا: محمد بعلي أشبه من الغراب بالغراب. فغلط جبريل من علي الى محمد

﴿الذمية﴾ ذموا محمدا لأن عليا هو الاله وقد بعثه ليدعو الناس اليه فدعا الى نفسه ، وقال باهتيتها ، ولهم في التقديم خلاف ، وقيل بالهمية خمسة أشخاص : هما ، وفاطمة والحسنان ، ولا يقولون فاطمة تحاشيا عن وصمة التأنيث

﴿الهشامية﴾ قالوا : الله جسد، فقال ابن الحكم : هو طويل عريض عميق متساو، وهو كالسبيكة البيضاء يتلا لأمن كل جانب، وله لون وطعم =

والبدائية، والنصيرية والاسماعيلية - وهم الباطنية - والقرمطية،  
والحرمية، والسبعية، والبابكية، والحمدية

= ورائحة ومجسة، وليست هذه الصفات المذكورة غيره ويقوم ويقعد،  
ويعلم ماتحت الثرى بشعاغ ينفصل عنه اليه، وهو سبعة اشبار باشبار نفسه،  
مماس للعرش بلا تفاوت بينهما، وارادته حركة هي لاعينه ولا غيره، وانما يعلم  
الاشياء بعد كونها يعلم لا قديم ولا حادث، وكلامه صفة له لا مخلوق ولا  
غيره، والاعراض لا تدل على البارئ. والائمة معصومون دون الانبياء.  
وقال ابن سالم هو على صورة انسان وله وفرة سوداء ونصفه الاعلى  
مجوف

﴿الزرارية﴾ هو زرارة بن اعين - قالوا: بحدوث الصفات وقبلها لاحياة  
﴿اليونانية﴾ هو يونس بن عبد الرحمن القمي قال: الله تعالى على  
العرش تحمله الملائكة وهو أقوى منها كالكركي يحمله رجلاه  
﴿الشيطنية﴾ هو محمد بن النعمان «الملقب بشيطان الطاق» قال: انه  
نور غير جسماني على صورة انسان وانما يعلم الاشياء بعد كونها  
﴿الرزامية﴾ قالوا: الامامة ل محمد بن الحنفية ثم ابته عبد الله ثم علي بن  
عبد الله بن عباس ثم اولاده الى المنصور ثم حل الاله في ابي مسلم وانه  
لم يقتل واستحلوا المحارم

﴿المنفوضة﴾ قالوا: الله فوض خلق الدنيا الى محمد وقيل الى علي

﴿البدائية﴾ جوزو البداء على الله

﴿النصيرية والاسماعيلية﴾ قالو حل الله في علي

﴿الاسماعيلية﴾ ولقبوا بسبعة ألقاب: بالباطنية لقولهم بباطن الكتاب

دون ظاهره، وبالقرامطة لان اولهم حمدان قرمط «وهي احدى قري  
واسط» وبالحرمية لباحتمهم المحرمات والمحارم، وبالسبعية لانهم زعموا ان  
الناطقاء باشرايح - اي الرسل - سبعة: آدم ونوح وابراهيم وموسى وعيسى =

واما الزيدية فهم ثلاث فرق : الجارودية ، والسليمانية ،  
والبتيرية  
واما الامامية ففرقة واحدة - فالجميع ثنتان واربعون فرقة .

= ومحمد ومحمد المهدي سايع النطقاء، وبين كل اثنين سبعة ائمة يتمون شريعته .  
ولا يد في كل عصر من سبعة بهم يقتدى وبهم يهتدى : امام يؤدى عن الله ،  
وحجة يؤدى عنه ، وذومصة يمص العلم من الحجة ، وابواب وهم الدعاة ، فاكبر  
يرفع درجات المؤمنين ، وماذون يأخذ اليهود على الطالبين ، ومكلب يحتاج  
ويرغب الى الداعي ككلب الصائد ، ومؤمن يتبعه . قالوا : ذلك كالسموات  
والارضين ، وايام الاسبوع ، والسيارة وهي المدبرات امراء ، كل منها سبعة .  
- وبالباكية ، اذا تبع طائفة منهم بابك الحرمي باذريجان - وبالحمرة للبهيم  
الحمرة في ايام بابك او تسميتهم المساميين حميرا - وبالاماعيلية لاثباتهم الامامة  
لاسماعيل بن جعفر ، وقيل لانتساب زعيمهم الى محمد بن اسماعيل  
وأصل دعوتهم على ابطال الشرائع ، لان الغيابة ، وهم طائفة من المجوس  
راموا عند شوكة الاسلام تاويل الشرائع على وجوه تعود الى قواعد اسلافهم ،  
ورأسهم حمدان قرمط ، وقيل عبد الله بن ميمون القداح . ولهم في الدعوة  
مراتب : الذوق - وهو تفرس حال المدعو هل هو قابل للدعوة أم لا ؟  
ولذلك منعوا لقاء البذر في السبخة ، والتكلم في بيت فيه سراج . ثم التأيس  
بإسمالة كل احد بما عيل اليه من زهد وخلاعة . ثم التشكيك في اركان الشريعة  
بمقطعات السور ، وقضاء صوم الحائض دون قضاء صلاتها ، والغسل من المنى  
دون البول ، وعدد الركعات ، ليعلق قلبهم بمراجعتهم فيها . ثم الربط ، أخذ  
الميثاق منه بحسب اعتقاده ان لا ينفي لهم سرا وحوالته على الامام في  
حل ما اشكل عليه . ثم التدليس - وهو دعوى موافقة اكابر الدين والدنيا لهم  
حتى يزاد امياله . ثم التأسيس - وهو تهيد مقدمات بقبيلها المدعو . ثم الخلع =

واما الخوارج فسبع فرق وهم : المحكمة ، واليهسية ،  
والازارقة ، والحراث<sup>(١)</sup> والعبدية . والاباضية اربع فرق وهم  
الحفصية ، واليزيدية ، والحارثية والمطيعية

= وهو الظماننة الى اسقاط الاعمال البدنية . ثم اللسخ عن الاعتقادات .  
وحيثذا أخذون في استهجال الذات وتأويل الشرائع ، ومن مذهبهم ان الله  
لا موجود ولا معدوم ، وربما خلطوا كلامهم بكلام الفلاسفة ، وحين ظهر  
الحسن بن محمد الصباح جدد الدعوة على انه الحجية . وحاصل كلامه ما تقدم  
في الاحتياج الى المعلم

﴿واما الزيدية﴾ فتلات فرق : الحارودية اصحاب ابي الجارود - قالوا  
بالنص على علي وصفا لا تسمية ، والصحابة كفروا بمخالفته ، والامامة بعد  
الحسن والحسين شورى في اولادهما فمن خرج منهم بالسيف وهو عالم شجاع  
فهو امام . واختلفوا في الامام المنتظر : فهو محمد بن عبد الله وانه لم يقتل ،  
او محمد بن القاسم بن علي ، او يحيى بن عميرة صاحب الكوفة ؟

﴿السلامانية﴾ هو سليمان بن جرير - قالوا : الامامة شورى وانما تعتقد  
برجلين من خيار المسلمين ، وابوبكر وعمر امامان . وان اخطأت الامة في  
البيعة لهما ، وكفروا عثمان وطلحة والزبير وعائشة

﴿البتيرية﴾ هو بتير الثومي توقفوا في عثمان  
﴿واما الامامية﴾ فقالوا : بالنص الجلي على امامة علي وكفروا الصحابة  
ورقعوا فيهم وساقوا الامامة الى جعفر الصادق واختلفوا في المنصوص  
عليه بعده وتشعب متأخروهم الى معتزلة والى اخبارية والى مشبهة وسلفية  
والى ملتحقة بالفرق الضالة

(( الفرقة الثالثة الخوارج )) وهم سبع فرق =

(١) لعل الاصل « النجدات » فصحفه النساخ

واما المجاردة<sup>(١)</sup> فاحدى عشر فرقة : وهم الميمونية ،  
والشيعية ، والحازمية ، والحزبية ، والمعلومية ، والمجهولية<sup>(٢)</sup>  
والصلتية<sup>(٣)</sup> والثلعية اربع فرق : وهم الاخنسية ، والمعبدية ،  
والشيبانية ، والمكرمية . فالجميع اثنتان وستون

\*

= ﴿الحكمة﴾ وهم الذين خرجوا على علي عند التحكيم وكفروه وهم  
اثنا عشر ألف رجل قالوا : من نصب من قریش وغيرهم عدل فهو امام ،  
ولم يوجبوا نصب الامام ، وكفروا عثمان

﴿البيسية﴾ هو بييس بن الهيصم بن جابر قالوا : الايمان الاقرار والعلم  
بالله وبما جاء به الرسول فمن وقع فيما لا يعرف أحلال هو أم حرام فهو  
كافر لوجوب الفحص عليه ، وقيل لاحق يرفع الى الامام فيجده ، وقيل  
لا حرام الا ما في قوله تعالى ﴿قل : لا اجد فيما احيى الى محرماً﴾ الآية ،  
وقيل اذا كفر الامام كفرت الرعية حاضراً أو غائباً ، والاطفال كآبائهم ايماناً  
وكفراً ، والسكران من شراب حلال لا يؤخذ صاحبه بما قال وفعل ، وقيل  
هو مع الكبيرة كفر ، ووافقوا القدرية

﴿الازرقية﴾ هو نافع بن الازرق ، قالوا كفر علي بالتحكيم ، وابن ملجم  
محق ، وكفرت الصحابة . والقعدة عن القتال وتحرم التقية ويجوز قتل اولاد  
المخالفين ونسائهم ، ولا رجم على الزاني ، ولا حد للقذف على النساء ، واطفال  
المشركين في النار مع آبائهم ، ويجوز نبي كان كافراً (?) ومرتكب الكبيرة كافر =

(١) هذه هي الفرقة السابعة من الخواج على عد المؤلف وكانت في  
نسختنا « المعجا » (٢) كانت في الاصل « المحمولية » (٣) كانت في  
الاصل « الصليبية »

﴿التجدات﴾ هونجدة بن عامر النجفي، منهم العاذرية عذر والجهالات في الفروع، وقالوا لا حاجة الى الامام ويجوز لهم نصبه، وخافوا الازارقة في غير التكفير

﴿الاصفريه﴾ اصحاب زياد بن الاصفر، يخالفون الازارقة في تكفير التعدة وفي اسقاط الرجم وفي اطفال الكفار ومنع التقية في القول، وقالوا: المعصية الموجبة للحد لا يسمي صاحبها الا بها، وما لاحد فيه لعظمه كترك الصلاة والصوم كفر، وقيل تزوج المؤمنة من الكافر في دار النقية دون دار العلانية

﴿الاباضية﴾ هو عبد الله بن اباض - قالوا: مخالفونا كفار خير مشركين يجوز منا كحتمهم وغنيمة اموالهم من سلاحهم وكرامهم عند الحرب دون غيره، ودارهم دار الاسلام الا معسكر سلطانهم، وتقبل شهادة مخالفيهم عليهم، ومرتكب الكبيرة موحد غير مؤمن، والاستطاعة قبل الفعل، وفعل العبد مخلوق لله تعالى، ويفنى العالم كله بفناء اصل التكليف، ومرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة لا شرك وتوقفوا في تكفير اولاد الكفار وفي النفاق أهو شرك؟ وجواز بعثة رسول بلا دليل، وتكليف اتباعه، وكفر واعليا واكثر الصحابة . - افرقوا فرقا اربعا

﴿الاولى الحفصية﴾ هو ابو حفص بن ابي المقدم زادوا ان بين الايمان والشرك معرفة الله تعالى فمن عرف الله وكفر بما سواه أو بارتكاب كبيرة فكافر لا مشرك

﴿الثانية اليزيدية﴾ اصحاب يزيد بن أنيسة - قالوا سبعت نبي من المعجم بكتاب يكتب في السماء ويترك شريعة محمد الى ملة الصابئة ، واصحاب الحدود مشركون وكل ذنب شرك

﴿الثالثة الحارثية﴾ اصحاب ابي الحارث الاباضي - خالفوا الاباضية في القدر في الاستطاعة قبل الفعل

(الرابعة) القائلون بطاعة لا يراد بها الله

= ﴿العجاردة﴾ هو عبدالرحمن بن عجرد - زادوا على التجدات وجوب البراءة عن الطفل حتى يدعي الاسلام، ويجب دعاؤه اليه اذا بلغ، وأطفال المشركين في النار، وهم عشر

﴿الاولى الميمونية﴾ هو ميمون بن عمران - قالوا بالقدر والاستطاعة قبل الفعل، وان الله يريد الخير دون الشر ولا يريد المعاصي، واطفال الكفار في الجنة - وروى عنهم تجوز نكاح البنات للبنين وللبنات ولأولاد الاخوة والاخوات، وانكار سورة يوسف

﴿الثانية الحزبية﴾ هو حمزة بن ادرك - وافقوهم لانهم قالوا: أطفال الكفار في النار

﴿الثالثة الشعبية﴾ هو شعيب بن محمد - وهم كالميمونية الا في القدر  
﴿الرابعة الحازمية﴾ هو حازم بن عاصم - وافقوا الشعبية  
﴿الخامسة الخلفية﴾ اصحاب خلف اضافوا القدر خيره وشره الى الله وحكموا بان أطفال المشركين في النار بلا عمل وشرك

﴿السادسة الاطرافية﴾ عذروا أهل الاطراف فيما لم يعرفوه ووافقوا أهل السنة في أصولهم وفي نفي القدرة (أي قدرة العبد المؤثرة)

﴿السابعة المعلومية﴾ هم كالحازمية الا ان المؤمن عندهم من عرف الله بجميع أسمائه، وفعل العبد مخلوق لله تعالى  
﴿الثامنة الجهولية﴾ قالوا: يكفي معرفته تعالى ببعض أسمائه، وفعل العبد مخلوق له

﴿التاسعة الصلتية﴾ هو عثمان بن ابي الصلت - وقيل الصلت بن الصامت - هم كالعجاردة، لكن قالوا: من اسلم واستجار بنا توليناه وبرئنا من اطفاله، وروى عن بعضهم ان الاطفال لا ولاية لهم ولا عداوة =

(م ١٠ - الاعتصام - ج ٣)

واما المرجئة فخمس وهم العبيدية ، واليونسية ، والغسانية ،  
والثوبانية ، والثومنية

= ﴿العاشرة الثعالبية﴾ هو ثعالب بن عامر - قالوا بولاية الاطفال وقد  
نقل عنهم ان الاطفال لا حكم لهم ، ويرون اخذ الزكاة من العبيد  
وتفرقوا اربع فرق ﴿الاولى الاخنسية﴾ اصحاب اخنس بن قيس ، هم  
كالثعالبية الا انهم توقفوا فيمن هو في دار التقية الامن علم حاله ، وحرموا  
الاغتيال بالقتل والسرقه ، ونقل عنهم تزويج المسلمات من مشركي قومهم  
﴿الثانية العبيدية﴾ هو معبد بن عبد الرحمن . خالفوهم في تزويج من  
المشركين وخالفوا الثعالبية في زكاة العبيد

﴿الثالثة الشيبانية﴾ هو شيبان بن ساعة . قالوا بالخبر وتقي القدرة الحادثة  
﴿الرابعة المكرمية﴾ هو مكرم العجلي - قالوا : تارك الصلاة كافر  
لجهله بالله ، وكذا كل كبيرة ، وموالاة الله ومعاداته لعباده باعتبار العاقبة فكذا  
نحن . فاذن فرق الخوارج عشرون

\* (الفرقة الرابعة المرجئة) \* لقبوا به لانهم يرجئون العمل عن  
النية اولانهم يقولون لا يضر مع الايمان معصية ، فهم يعطلون الرجاء ،  
وفرقهم خمس

﴿اليونسية﴾ هو يونس النيري - قالوا : الايمان المعرفة بالله والخضوع  
له والمحبة بالقلب ولا يضر معها ترك الطاعات ، وابليس كان عارفاً بالله وانما  
كفر باستكباره

﴿العبيدية﴾ اصحاب عبيد المكذب - زادوا ان علم الله لم يزل شيئاً  
غيره ، وانه تعالى على صورة الانسان ، لما ورد في الحديث من ان الله خلق آدم  
على صورة الرحمن =

واما النجارية فثلاث فرق، وهم البرغوثية، والزعفرانية،  
والمستدركة

= ﴿الغسانية﴾ أصحاب غسان الكوفي - قالوا: الايمان المعرفة بالله  
ورسوله وبما جاء من عندهما اجمالا، وهو يزيد ولا ينقص، وذلك مثل  
ان يقول قد فرض الله الحج، ولا أدري أين الكعبة؟ ولعلها بغير مكة.  
وبعث محمدا ولا أدري أهو الذي بالمدينة أم غيره؟ وغسان كان يحكيه  
عن أبي حنيفة، وهو افتراء

﴿الثوبانية﴾ أصحاب ثوبان المرجي - قالوا الايمان هو المعرفة  
والاقرار بالله وبرسوله، وبكل ما لا يجوز في العقل ان يفعله. وانفقوا على أنه  
تمالى لوعفا عن عاص لعفا عن كل من هو مثله، وكذا لو اخرج واحدا  
من النار، ولم يجزوا بخروج المؤمنين من النار، واختص غيلان بالقدر  
والخروج من حيث أنه قال: يجوز ان لا يكون الامام قرشيا

﴿الثومية﴾ أصحاب أبي معاذ الثومي - قالوا: الايمان هو المعرفة  
والتصديق والمحبة والاخلاص والاقرار، وترك كله او بعضه كفر، وليس  
بعضه ايمانا ولا بعضه (١) وكل معصية لم يجمع على أنه كفر فصاحبه يقال فيه  
إنه فسق وعصى. ولا يقال أنه فاسق. ومن ترك الصلاة مستحلا كفر،  
وبنية القضاء لم يكفر، ومن قتل نيبا أو لطمه كفر، لأنه دليل لتكذيبه  
او بعضه، وبه قال ابن الراوندي وبشر المريسي، وقالوا: السجود للضم علامة  
الكفر. فهذه هي المرجئة الخالصة، ومنهم من جمع إليه القدر كالصالح  
وأبي شمر ومحمد بن شبيب وغيلان

﴿الفرقة الخامسة﴾ النجارية أصحاب محمد بن الحسين النجاري =

(١) أي ولا بعض بعضه

\*

## واما الجبرية ففرقة واحدة . وكذلك المشبهة

= هم موافقون لاهل السنة في خالق الافعال ، وان الاستطاعة مع الفعل  
والعبد يكتسب فعله ، وللمعتزلة في نفى الصفات وحدوث الكلام .  
وفرقهم ثلاث

﴿ الاولى البرغوثية ﴾ قالوا : كلام الله اذا قرئ عرض ، واذا كتب  
فهو جسم

﴿ الثانية الزعفرانية ﴾ قالوا : كلام الله غيره وكل ما هو غيره مخلوق ،  
ومن قال كلام الله غير مخلوق فهو كافر

﴿ الثالثة المستدركية ﴾ استدركوا عليهم . وقالوا : انه مخلوق مطلقا ،  
لكننا وافقنا السنة والاجماع في نفيه وأولناه بما هذه حكايته . وقالوا :  
أقوال مخالفينا كلها كذب حتى قولهم لا إله الا الله

\* (الفرقة السادسة) \* الجبرية - والجبر اسناد فعل العبد الى الله .  
والجبرية متوسطة تثبت للعبد كسبا كالاشعرية - وخالصة لا تثبت كالجهمية .  
وهم أصحاب جهم بن صفوان . قالوا : لا قدرة للعبد أصلا والله لا يعلم  
الشيء قبل وقوعه . وعلمه حادث لاتي محل ، ولا يتصف بما يوصف به  
غيره كالعالم والقدرة ، والجنة والنار تفنيان . ووافقوا المعتزلة في نفى الرؤية  
وخلق الكلام وإيجاب المعرفة بالعقل

﴿ الفرقة السابعة ﴾ المشبهة شبهوا الله بالمخلوقات وان اختلفوا  
في طريقه ، فمنهم مشبهة غلاة الشيعة - كما تقدم - ومنهم مشبهة الحشوية - كضمر  
وكهمس والهجيمي . قالوا : هو جسم من لحم ودم وله الاعضاء حتى  
قال بعضهم : اعفوني عن اللحية والفرج وسلوني عما وراءه . ومنهم مشبهة  
الكرامية أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام ، واقوالهم متعددة غير انها =

فالجميع اثنتان وسبعون فرقة فاذا أُضيفت الفرقة . الناجية  
الى عدد الفرق صار الجميع ثلاثا وسبعين فرقة .  
وهذا التبديد بحسب ما أعطته المنة في تكلف المطابقة  
للحديث الصحيح لاعلى القطع بانه المراد، اذ ليس على ذلك دليل  
شرعي، ولا دل العقل ايضا على انحصار ما ذكر في تلك العدة  
من غير زيادة ولا نقصان ، كما انه لا دليل على اختصاص تلك  
البدع بالعقائد

\*

وقال جماعة من العلماء : أصول البدع اربعة ، وسائر

---

= لا تنتهي الى من يعاب به ، فاقصرونا على ما قاله زعيمهم وهو : ان الله على  
العرش من جهة العلو ، ويجوز عليه الحركة والنزول ، واختافوا عملاً بالعرش  
أم لا ؟ وقال بعضهم بل هو محاذ للعرش ، واختاف أبعاد متناه أو غيره ؟  
ومنهم من أطلق عليه لفظ الجسم ثم هل هو متناه من الجهات أو من  
جهة تحت أولاً ؟ وتحمل الحوادث في ذاته ، وزعموا انه انما يقدر عليها دون  
الخارجية . ويجب ان يكون أول خلقه حياً يصح منه الاستدلال ، والنبوة  
والرسالة صفتان سوي الوحي والمعجزة والعصمة ، وصاحبها رسول ، ويجب  
على الله ارساله لا غير ، وهو حينئذ مرسل . وكل مرسل رسول بلا عكس ،  
ويجوز عزله دون الرسول ، وليس من الحكمة رسول واحد ، وجوزوا  
امامين كليهما ومعاً ، إلا ان امامة علي عليه وفق السنة بخلاف معاوية ،  
لكن يجب طاعة رعيته له . والابان قول الدر في الازل « بلي » وهو باق في =

الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا، وهم الخوارج،  
والروافض، والقدرية، والمرجئة. قال يوسف بن اسباط: ثم  
تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة فتملك ثنتان وسبعون فرقة،  
والثالثة والسبعون هي الناجية.

وهذا التقدير نحو من الاول، ويرد عليه من الاشكال  
ماورد على الاول

فشرح ذلك الشيخ ابو بكر الطرطوشي رحمه الله شرحا  
يقرب الامر. فقال: لم يرد علماؤنا بهذا التقدير ان اصل كل  
بدعة من هذه الاربع تفرقت وتشعبت على مقتضى اصل  
البدع حتى تحملت تلك العدة، لان ذلك لعله لم يدخل في  
الوجود الى الآن — قال — وانما أرادوا ان كل بدعة ضلالة  
لا تكاد توجد الا في هذه الفرق الاربع، وان لم تكن  
البدعة الثانية فرعا للاولى ولا شعبة من شعبها، بل هي بدعة  
مستقلة بنفسها ليست من الاولى بسبيل

ثم بين ذلك بالمثال بأن القدر اصل من أصول البدع، ثم  
اختلف اهله في مسائل من شعب القدر، وفي مسائل لاتعلق

---

= الكل الا المرتدين وايمان المتأفق كايان الانبياء والكلمتان ليستا بايمان  
الا بعد الردة اه

لها بالقدر ، بجميعهم متفقون على ان افعال العباد مخلوقة لهم  
من دون الله تعالى

ثم اختلفوا في فرع من فروع القدر ، فقال اكثرهم :  
لا يكون فعل بين فاعلين مخلوقين على التولد . وأحال مثله  
بين القديم والمحدث .

ثم اختلفوا فيما لا يعود الى القدر في مسائل كثيرة ،  
كاختلافهم في الصلاح والأصلح . فقال البغداديون منهم :  
يجب على الله تعالى فعل الصلاح لعباده في دينهم ، ويجب عليه  
ابتداء الخلق الذين علم انه يكفلهم ، ويجب عليه إكمال عقولهم  
وإقذارهم وإزاحة عنهم

وقال المصريون <sup>(١)</sup> منهم : لا يجب على الله إكمال عقولهم  
ولا ان يؤتيتهم اسباب التكليف

وقال البغداديون منهم : يجب على الله — تعالى عن قولهم —  
عقاب العصاة اذا لم يتوبوا ، والمغفرة من غير توبة سفه من الغافر  
واما المصريون منهم ذلك <sup>(٢)</sup>

وابتدع جعفر بن بشر <sup>(٣)</sup> من استنصر (؟) امرأة ليتزوجها  
فوثب عليها فوطئها بلاولي ولا شهود ولا رضى ولا عقد حل

(١) لعله البصريون (٢) كذا في الاصل (٣) لعله مبشر

له ذلك ، وخالفه في ذلك سلفه .

وقال ثمامة بن اشرس : ان الله يصير الكفار والملحدين  
واطفال المشركين والمؤمنين والمجانين ترابا يوم القيامة لا يعذبهم  
ولا يعرضهم

وهكذا ابتدعت كل فرقة من هذه الفرق بدعا تتعلق  
بأصل بدعتها التي هي معروفة بها ، وبدعا لا تعلق لها بها  
فان كان رسول صلى الله عليه وسلم اراد بتفرق أمته أصول  
(١) التي تجري مجرى الاجناس للانواع ، والمعاهد للفروع لعلمهم (٢)  
— والعلم عند الله — ما بلغن هذا العدد الى الآن ، غير أن الزمان  
باق والتكليف قائم والخطرات متوقعة ، وهل قرن أو عصر  
يخلو الا ويحدث فيه البدع ؟

وان كان أراد بالتفرق كل بدعة حدثت في دين الاسلام  
مما لا يلائم أصول الاسلام ولا تقبلها قواعده من غير التفات  
الى التقسيم الذي ذكرنا — كانت البدع انواعا لأجناس ، أو  
كانت متغايرة الاصول والمباني . فهذا هو الذي أراده عليه  
السلام — والعلم عند الله — فقد وجد من ذلك عدد أكثر

(١) لعاه سقط من هذا الموضع كلمة « البدع او العقائد او الفرق »

(٢) هذا جواب الشرط ويوشك ان يكون اصله بالفاء

من اثنتين وسبعين .

ووجه تصحيح الحديث على هذا ان تخرج من الحساب غلاة اهل البدع ، ولا يعدون من الامة ولا في اهل القبلة ، كنفاة الاعراض من القدرية ، لانه لا طريق الى معرفة حدوث العالم واثبات الصانع الا بثبوت الاعراض ، وكالحلولية والنصيرية وأشباههم من الغلاة .

هنا ما قال الطرطوشي رحمه الله تعالى ؛ وهو حسن من التقرير ، غير انه يبقى للنظر في كلامه مجالان ( احدهما ) ان ما اختاره من انه ليس المراد الاجناس ، فان كان مراده مجرد اعيان البدع — وقد ارتضى اعتبار البدع القولية والعملية — فمشكل ، لانا اذا اعتبرنا كل بدعة دقت او جلت فكل من ابتدع بدعة كيف كانت لزم أن يكون هو ومن تابعه عليها فرقة ، فلا تقف في مائة ولا مائتين ، فضلا عن وقوعها في اثنتين وسبعين ، وان البدع — كما قال — لا تزال تحدث مع مرور الازمنة الى قيام الساعة

وقدم من النقل ما يشعر بهذا المعنى ، وهو قول ابن عباس :  
ما من عام الا والناس يحيون فيه بدعة ويميتون فيه سنة ، حتى

تنبأ البدع وتموت السنن . وهذا موجود في الواقع ، فان البدع قد نشأت الى الآن ولا تزال تكثر ، وان فرضنا ازالة بدع الزائغين في العقائد كلها لكان الذي يبقى اكثر من اثنتين وسبعين . فما قاله — والله اعلم — غير مخلص

(والثاني) ان حاصل كلامه ان هذه الفرق لم تتعين بعد ، بخلاف القول المتقدم ، وهو أصح في النظر ، لأن ذلك التعيين ليس عليه دليل ، والعقل لا يقتضيه . وأيضا فالمنازع<sup>(١)</sup> ان يتكلف من مسائل الخلاف التي بين الاشعرية في قواعد العقائد فرقا يسميها ويبرئ نفسه وفرقته عن ذلك المحذور . فالاولى ما قاله من عدم التعيين . وان سلمنا (أن) الدليل قام له على ذلك فلا ينبغي التعيين

أما اولا : فان الشريعة قد فهمنا منها انها تشير الى أوصافهم من غير تصريح ليحذر منها ، ويبقى الامر في تعيين الداخلين في مقتضى الحديث مرجح ، وانما ورد التعيين في النادر كما قال عليه السلام في الخوارج « ان من ضئضى هذا قوما يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم » الحديث ، مع انه عليه السلام لم يعرف انهم ممن شملهم حديث الفرق . وهذا الفصل مبسوط في كتاب

(١) كذا واصل اصله « فلمنازع » أو « فلمنازع له ان يتكلف »

## الموافقات والحمد لله

وأما ثانيا : فلأن عدم التعيين هو الذي ينبغي أن يلتزم ليكون سترًا على الأمة كما سترت عليهم قبائحهم فلم يفضحوا في الدنيا في الغالب، وأمرنا بالستر على المؤمنين ما لم تبد لنا صفحة اخلاف، ليس كما ذكر عن نبي اسرائيل انهم كانوا اذا اذنب احدهم ليلا أصبح وعلى بابة معصيته مكتوبة، وكذلك في شأن قربانهم : فانهم كانوا اذا قربوا لله قربانا فان كان مقبولا عند الله نزلت نار من السماء فأكلته وان لم يكن مقبولا لم تأكله النار، وفي ذلك اقتضاح المذنب. ومثل ذلك في الغنائم أيضا، فكثير من هذه الاشياء خصت هذه الأمة بالستر فيها .

وأیضا فللستر حكمة أخرى، وهي انها لو اظهرت مع ان أصحابها من الأمة لكان في ذلك داع الى الفرقة وعدم الالفة التي امر الله ورسوله بها حيث قال ( واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا — وقال — فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم — وقال — ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ) وفي الحديث « لا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله اخوانا » وامر عليه السلام باصلاح ذات البين، واخبر أن فساد ذات البين هي الحالقة التي تحلق الدين .

فاذا كان من مقتضى العادة ان التعريف بهم على التعيين يورث العداوة بينهم والفرقة، لزم من ذلك ان يكون منهيًا عنه، الا ان تكون البدعة فاحشة جدًا كبدعة الخوارج، وذكرهم بعلامتهم حتى يعرفوا، ويلحق بذلك ما هو مثله في الشناعة أو قريب منه بحسب نظر المجتهد. وما عدا ذلك فالسكوت عنه أولى<sup>(١)</sup>

وخرج ابو داود عن عمر بن ابي مرة قال : كان حذيفة بالمداين فكان يذكر أشياء قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأناس من أصحابه في الغضب، فينطلق ناس ممن سمع ذلك من حذيفة فيأتون سامان فيذكرون له قول حذيفة فيقول سامان : حذيفة اعلم بما يقول . فيرجعون الى حذيفة فيقولون : قد ذكرنا قولك الى سامان فما صدقك ولا كذباك . فأتى حذيفة سامان وهو في بقلعة فقال : يا سامان ! ما يمنعك ان تصدقني

(١) مراد المصنف رحمه الله تعالى من هذا السياق ان الخلاف اذا كان لا بد منه فالواجب ان يحذر من جعله سببًا للتفرق والشيخ ، وهذا ما كان عليه اهل الحق المعبر عنهم بأهل السنة والجماعة ، ولكن ما العمل بمن يدعون الى بدعتهم ويضلون او يكفرون مخالفتهم ؟ أليسوا اجدر بالاستثناء ممن فحشت بدعتهم ؟ فان الصحابة « رض » كانوا يودن ان يظل الخوارج في جماعة المسلمين على شذوذهم في الرأي، وانما حاربوهم على شق العصا بالفعل لا على فحش بدعتهم

بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يغضب فيقول لناس من اصحابه<sup>(١)</sup> ويرضى  
فيقول في الرضى: اما تنتهي حتى تورث رجالا حب رجال  
ورجالا بغض رجال. وحتى توقع اختلافا وفرقة؟ ولقد علمت  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « ايما رجل سببته سبة  
أو لعنته لعنة في غضبي فانما أنا من ولد آدم اغضب كما يغضبون،  
وانما بعثني الله رحمة للعالمين فأجعلها عليهم صلاة يوم القيامة »  
فوالله لنتهين<sup>١</sup> او اكتبن<sup>٢</sup> الى عمر

فتأملوا ما أحسن هذا الفقه من سلمان رضي الله عنه!  
وهو جارفي مسئلتنا، فمن هنا لا ينبغي للراسخ في العلم ان يقول:  
هؤلاء الفرق هم بنو فلان وبنو فلان؛ وان كان يعرفهم بعلامتهم  
بحسب اجتهاده، اللهم الا في موطنين (احدهما) حيث نبه  
الشرع على تعيينهم كالخوارج، فانه ظهر من استقرائه انهم  
متمكنون تحت حديث الفرق، ويجري مجراهم من سلك سبيلهم؛  
فان أقرب الناس اليهم شيعة المهدي المغربي، فانه ظهر فيهم  
الامر ان اللذان عرف النبي صلى الله عليه وسلم بهما في الخوارج

(١) اي كان يغضب فيقول لناس من اصحابه ما يناسب الغضب  
من الذم وإظهار الكراهة

من انهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، وانهم يقتلون اهل  
الاسلام ويدعون اهل الاوثان؛ فانهم اخذوا انفسهم بقراءة  
القرآن وإقرائه حتى ابتدعوا فيه ثم لم يتفقهوا فيه، ولا عرفوا  
مقاصده. ولذلك طرحوا كتب العلماء وسموها كتب الرأي  
وخرقوها ومزقوا أدمها، مع ان الفقهاء هم الذين بينوا في كتبهم  
معاني الكتاب والسنة على الوجه الذي ينبغي، وأخذوا في قتال  
اهل الاسلام بتأويل فاسد، زعموا عليهم انهم مجسمون وانهم  
غير موحدين، وتركوا الانفراد بقتال اهل الكفر من النصارى  
والمجاورين لهم وغيرهم

فقد اشتهر في الاخبار والآثار ما كان من خروجهم  
على علي بن ابي طالب رضي الله عنه وعلى من بعده كعمر  
ابن عبد العزيز رحمه الله وغيره؛ حتى لقد روي في حديث  
خرجه البغوي في معجمه عن حميد بن هلال ان عبادة بن قرط  
غزا فمكث في غزاته تلك ما شاء الله، ثم رجع مع المسلمين منذ  
زمان فقصد نحو الاذان يريد الصلاة فاذا هو بالازارقة— صنف  
من الخوارج — فلما رأوه قالوا: ما جاء بك يا عدو الله؟ قال:  
ما أتم يا اخوتي؟ قالوا: أنت أخو الشيطان، لنقتلك. قال:  
ما ترضون مني بما رضي به رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

قالوا : وأي شيء رضي به منك ؟ قال : أتيتته وأنا كافر فشهدت  
ان لا إله الا الله وانه رسول الله، نخلني عني - قال - فأخذوه فقتلوه .  
واما عدم فهمهم للقرآن فقد تقدم بيانه . وقد جاء في  
القدرية حديث خرج ابو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما ،  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « القدرية مجوس هذه  
الامة ، ان مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم »  
وعن حذيفة رضي الله عنه انه عليه السلام قال « لكل  
أمة مجوس ومجوس هذه الامة الذين يقولون : لا قدر . من  
مات منهم فلا تشهدوا جنازتهم ، ومن مرض منهم فلا تعودوه ،  
وهم شيعة الدجال ، وحق على الله ان ياحقهم بالدجال » وهذا  
الحديث غير صحيح عند اهل النقل . قال صاحب المغني : لم  
يصح في ذلك شيء . نعم قول ابن عمر ليحيى بن يعمر حين اخبره  
ان القول بالقدر قد ظهر : اذا لقيت أولئك فأخبرهم اني بريء  
منهم وهم برآء مني ، ثم استدل بحديث جبريل - صحيح  
لا اشكال في صحته

وخرج ابو داود أيضا من حديث عمر رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم « لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم »  
ولم يصح أيضا .

وخرج ابن وهب عن زيد بن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صنفان من أمتي لا سهم لهم في الإسلام يوم القيامة : المرجئة والقدرية » وعن معاذ بن جبل وغيره يرفعه قال « لعنت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبيا آخرهم محمد » صلى الله عليه وسلم . وعن مجاهد بن جبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سيكون من أمتي قدرية وزنديقية أولئك نجوس »

وعن نافع قال : بينما نحن عند عبد الله بن عمر نعوده اذ جاء رجل فقال : ان فلانا يقرأ عليك السلام . لرجل من اهل الشام . فقال عبد الله : بلغني انه قد أحدث حدثا ، فان كان كذلك فلا تقرأنّ عليه السلام . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « سيكون في أمتي مسخ وخسف وهو في الزنديقية »

وعن ابن الديلمي قال : أتينا أبي بن كعب فقالت له : وقع في نفسي شيء من القدر فحدثني لعل الله يذهب به من قلبي فقال : لو أن الله عذب اهل سماواته واهل ارضه عندهم وهو غير ظالم لهم ، ولورحمهم كانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم ، ولو أنفقت مثل احد ذهبا في سبيل الله ما قبله منك حتى

تؤمن بالقدر وتعلم ان ما اصابك لم يكن ليخطئك وما اخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار. قال: ثم اتيت عبد الله بن مسعود فقال لي مثل ذلك. قال: ثم اتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك. وفي بعض الحديث «لا تكلموا في القدر فانه سر الله» وهذا كله ايضا غير صحيح.

وجاء في المرجئة والجهمية شيء لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا تعويل عليه

نعم نقل المفسرون ان قوله تعالى ( يَوْمَ يُنْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ : ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ \* اِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ) نزل في أهل القدر. فروى عبد بن حميد عن ابي هريرة رضي الله عنه قال: أتى مشركو قريش الى النبي صلى الله عليه وسلم يخاصمونه في القدر فنزلت الآية. وروى مجاهد وغيره انها نزلت في المكذبين بالقدر. ولكن ان صح ففيه دليل، والافليس في الآية ما يعين انهم من الفرق، وكلامنا فيه.

(والثاني)<sup>(١)</sup> حيث تكون الفرقة تدعو الى ضلالتهم وتزينها في قلوب العوام ومن لا علم عنده، فان ضرره هؤلاء على المسلمين كضرر ابليس، وهم من شياطين الانس، فلا بد من التصريح

(١) أي الموطن الثاني الذي يجوز فيه تعيين الفرق. انظر ص ٨٥

بانهم من اهل البدعة والضلالة ، ونسبتهم الى الفرق اذا قامت له الشهود على انهم منهم . كما اشتهر عن عمرو بن عبيد وغيره . فروي عاصم الاحول . قال : جلست الى قتادة فذكر عمرو ابن عبيد فوقع فيه ونال منه . فقلت : أبا الخطاب ! ألا اري العلماء يقع بعضهم في بعض ؟ فقال يا أحول <sup>(١)</sup> أولا تدري ان الرجل اذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تذكر حتى تحذر ؟ فجتت من عند قتادة وانا مغتم بما سمعت من قتادة في عمرو بن عبيد ، وما رأيت من نسكه وهديه ، فوضعت رأسي نصف النهار واذ عمرو ابن عبيد والمصحف في حجره وهو يحك آية من كتاب الله . فقلت : سبحان الله ! تحك آية من كتاب الله ؟ قال : اني سأعيدها . قال : فتركته حتى حكها . فقلت له أعدها . فقال : لا استطيع .

فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم ، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم اذا تركوا ، اعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم اذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة . ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وخدمهم - اذا اقيم - اسهل عليهم من التفرق

(١) كانت الكلمة في الاصل « ماأحول »

بين المسامين وبين الداعين ومن شايهم واتبعهم، وإذا تعارض  
الضرران فالمرتكب<sup>(١)</sup> اخفهما واسهلها، وبعض الشر أهون  
من جميعه، كقطع اليد المتأكلة، اتلافها اسهل من اتلاف  
النفس. وهذا شأن الشرع ابداً: يطرح حكم الاخف وقاية من  
الاثقل

فاذا فقد الامر ان فلا ينبغي ان يذكرها لان<sup>(٢)</sup> يعينوا  
وان وجدوا، لان ذلك اول مثير للشر وإلقاء العداوة والبغضاء،  
ومن<sup>(٣)</sup> حصل باليد منهم احد اذا كره برفق، ولم يره انه خارج  
من السنة، بل يريه انه مخالف للدليل الشرعي، وان الصواب  
الموافق للسنة كذا وكذا. فان فعل ذلك من غير تعصب ولا  
اظهار غلبة فهو الحجج<sup>(٤)</sup> وبهذه الطريقة دعي الخلق أولاً الى الله  
تعالى، حتى<sup>(٥)</sup> عاندوا واشاعوا الخلاف واظهروا الفرقة  
قوبلوا بحسب ذلك

- 
- (١) كان الظاهر ان يقال « يرتكب » بالفعل المبني للمجهول، او  
« فالذي يرتكب » ولا مندوحة عن جعل المرتكب هنا اسم مفعول  
(٢) اي لأجل ان يعينوا و يعرفوا  
(٣) « لعله ومتى - أو - وان » والا كان قوله « احد » زائداً  
(٤) مصدر حججه اي غلبه بالحجة  
(٥) لعله سقط من هنا كلمة « اذا »

قال الغزالي في بعض كتبه : أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهل أهل الحق ، اظهروا الحق في معرض التحدي والإدلال ، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء ، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة ، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة ، وتعدر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور فسادها ، حتى انتهى التعصب بطائفة إلى أن اعتقدوا أن الحروف التي نطقوا بها في الحال بعد السكوت عنها طول العمر قديمة . ولولا استيلاء الشيطان بواسطة العناد والتعصب للاهواء ، لما وجد مثل هذا الاعتقاد مساتفزا في قلب مجنون فضلا عن قلب عاقل .

هذا ما قال وهو الحق الذي تشهد له العوائد الجارية ، فالواجب تسكين الثائرة ما قدر على ذلك . والله أعلم

---

## المسئلة الثامنة

انه لما تبين انهم لا يتعينون فلهـم خواص وعلامات يعرفون بها ، وهي على قسمين : علامات اجمالية وعلامات تفصيلية فاما العلامات الاجمالية فتلاثة ( احدها ) الفرقة التي نبه عليها قوله تعالى ( ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليّنات - وقوله - واآئنا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيامة ) روى ابن وهب عن ابراهيم النخعي انه قال : هي الجدال والخصومات في الدين . وقوله تعالى ( واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ) وفي الصحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا ، فيرضى لكم ان تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وان تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وصدق الحديث »

وهذا التفريق - كما تقدم - انما هو الذي يصير الفرقة الواحدة فرقا والشعبة الواحدة شيعة .

قال بعض العلماء : صاروا فرقا لا تباع اهلهم ، وبمفارقة الدين تشتت اهلهم فافرقوا ، وهو قوله تعالى ( ان الذين فرقوا

دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا — ثم برأه الله منهم بقوله — لَسْتَ مِنْهُمْ  
فِي شَيْءٍ ( وهم أصحاب البدع وأصحاب الضلالات ؛ والكلام  
فيما لم يأذن الله فيه ولا رسوله

قال — ووجدنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين ولم يتفرقوا ، ولا صاروا  
شيعة لانهم لم يفارقوا الدين ؛ وانما اختلفوا فيما أذن لهم من  
اجتهادٍ إلى الرأي ، والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم  
يجدوا فيه نصًّا ، واختلف في ذلك أقوالهم فصاروا محمودين ،  
لانهم اجتهدوا فيما أمروا به ، كما اختلف أبي بكر وعمر وعلي وزيد  
في الجدمع الام ، وقول عمر وعلي في أمهات الاولاد ، وخلافهم  
في الفريضة المشتركة ؛ وخلافهم في الطلاق قبل النكاح ، وفي  
اليوسع وغير ذلك ، فما اختلفوا<sup>(١)</sup> فيه وكانوا مع هذا أهل مودة  
وتناصح ، واخوة الاسلام فيما بينهم قائمة ، فلما حدثت الالهواء  
المردية التي حذر منها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وظهرت  
العداوات وتحزب أهلها فصاروا شيعة — دلّ على انه انما حدث  
ذلك من المسائل المحدثه التي ألقاها الشيطان على أفواه أوليائه

---

(١) لعل الصواب « فاختلّفوا — او — فقد اختلفوا » والا فآين  
خبر هذا المبتدأ ؟

قال : كل مسألة حدثت في الاسلام واختلف الناس فيها ولم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء ولا فرقة - علمنا انها من مسائل الاسلام ؛ وكل مسألة حدثت وطرأت فأوجببت العداوة والبغضاء والتدابير والقطيعة - علمنا انها ليست من أمر الدين في شيء ، وانها التي عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتفسير الآية . وذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا عائشة ! إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا» من هم ؟ - قلت : الله ورسوله اعلم . قال - هم اصحاب الاهواء واصحاب البدع واصحاب الضلالة من هذه الامة » الحديث الذي تقدم ذكره

قال - : فيجب على كل ذي عقل ودين ان يجتنبها ، ودليل ذلك قوله تعالى ( واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ) فاذا اختلفوا وتعاطوا ذلك كان لحدث احدثوه من اتباع الهوى .

هذا ما قاله وهو ظاهر في ان الاسلام يدعو الى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف ، فكل رأي أدى الى خلاف ذلك فخارج عن الدين . وهذه الخاصية قد دل عليها الحديث المتكلم عليه ، وهي موجودة في كل فرقة من الفرق المتضمنة

في الحديث .

ألا ترى كيف كانت ظاهرة في الخوارج الذين اخبر بهم  
النبي صلى الله عليه وسلم في قوله « يقتلون أهل الاسلام  
ويدعون أهل الاوثان » ! واي فرقة توازي هذه الفرقة التي  
بين أهل الاسلام وأهل الكفر؟ وهي موجودة في سائر من  
عُرف من الفرق أو من ادعى ذلك فيهم، إلا أن الفرقة لا تعتبر  
علي أي وجه كانت، لأنها تختلف بالقوة والضعف  
وحيث <sup>(١)</sup> ثبت ان مخالفة هذه الفرق في الفروع الجزئية  
باب الفرقة — فلا بد <sup>(٢)</sup> يجب النظر في هذا كله

\*

والخاصية الثانية هي التي نبه عليها قوله تعالى (فأما الذين في  
قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) الآية. فبينت الآية ان أهل  
الزيغ يتبعون متشابهات القرآن، وجعلوا ممن شأنه ان يتبع  
المتشابه لا المحكم. ومعنى التشابه: ما اشكل معناه، ولم يبين مغزاه،  
كان <sup>(٣)</sup> من التشابه الحقيقي — كالمجمل من الالفاظ وما يظهر  
من التشبيه — او من التشابه الاضافي؛ وهو ما يحتاج في بيان  
معناه الحقيقي الى دليل خارجي، وان كان في نفسه ظاهر  
المعنى لبادي الرأي، كاستشهاد الخوارج على ابطال التحكيم

(١) لعله « وحيث » (٢) اصله بلا بد (٣) اي سواء كان الخ

بقوله (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ) فإن ظاهر الآية صحيح على الجملة ،  
وأما على التفصيل فمحتاج الى البيان ، وهو ما تقدم ذكره لابن  
عباس رضي الله عنهما ، لأنه بين ان الحكم لله تارة بغير تحكيم ،  
لأنه إذا امرنا بالتحكيم فالحكم به حكم الله . وكذلك قولهم «قاتل  
ولم يسب» فإنهم حصروا التحكيم في القسمين ، وتركوا قسما ثالثا  
وهو الذي نبه عليه قوله تعالى (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ  
اقْتَتَلُوا فَأْضَلُّوا يَنْتَهُمَا، فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى فَقَاتِلَا  
التي تبغي) — الآية . فهذا قتال من غير سبي ، لكن ابن عباس  
نبههم على وجه أظهر وهو (أن) السب إذا حصل فلا بد من وقوع  
بعض<sup>(١)</sup> على أم المؤمنين ، وعند ذلك يكون حكمها حكم السبايا في  
الانتفاع بها كالسبايا ، فيخالفون القرآن الذي ادعوا التمسك به  
وكذلك في محو الاسم من إماراة المؤمنين ، اقتضى عندهم  
أنه إثبات لإمارة الكافرين ، وذلك غير صحيح لأن نفي الاسم  
منها لا يقتضي نفي المسمى . وإيضا فإن فرضنا أنه يقتضي نفي  
المسمى لم يقتضِ إثبات إمارة أخرى . فعارضهم ابن عباس بمحو  
النبي صلى الله عليه وسلم اسم الرسالة من الصحيفة ، وهي معارضة  
لا قبل لهم بها ، ولذلك رجع منهم الفان — أو من رجع منهم —

(١) أي بعض المقاتلين . أي لا بد من سبي بعضهم لأم المؤمنين

فتأملوا وجه اتباع المتشابهات : وكيف أدب الى الضلال  
والخروج عن الجماعة ، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « فاذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه فأولئك الذين سمي  
الله ، فاحذروهم » .

\*

والخاصية الثالثة اتباع الهوى ، وهو الذي نبه عليه قوله  
تعالى ( فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ) والزيغ هو الميل عن الحق اتباعا  
للهوى ، وكذلك قوله ( وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى  
مِّنَ اللَّهِ ؟ ) وقوله ( أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ  
عَلَىٰ عِلْمٍ ... ) وليس في حديث الفرق ما يدل على هذه الخاصية  
ولا على التي قبلها . الا ان هذه الخاصية راجعة في المعرفة بها الى  
كل أحد في خاصة نفسه ، لأن اتباع الهوى امر باطني فلا يعرفه  
غير صاحبه اذا لم يغالط نفسه ، الا ان يكون عليها دليل خارجي .  
وقد مرّ أن أصل حدوث الفرق إنما هو الجهل بمواقع  
السنة ، وهو الذي نبه عليه الحديث بقوله « اتخذ الناس رؤساء  
جهالا » فكل احد عالم بنفسه هل بلغ في العلم مبلغ المفتين ام لا ؛  
وعالم راجع<sup>(١)</sup> النظر فيما سئل عنه هل هو قائل بعلم واضح من

(١) لعل أصله « اذا راجع »

غير إشكال أم بغير علم؟ أم هو على شك فيه؟ والعالم اذا لم يشهد له العلماء فهو في الحكم باق على الاصل من عدم العلم حتى يشهد فيه غيره، ويعلم هو من نفسه ما شهد له به، والا فهو على يقين من عدم العلم أو على شك، فاختيار الإقدام في هاتين الحالتين على الإحجام لا يكون الا باتباع الهوى، اذ كان ينبغي له ان يستفتي في نفسه غيره ولم يفعل، وكان من حقه ان لا يقدم الا ان يقدمه غيره، ولم يفعل هذا

قال المعتز: ان رأي المستشار أنفع لانه بريء من الهوى، بخلاف من لم يستشر فانه غير بريء، ولا سيما في الدخول في المناصب العلية، والرتب الشرعية، كرتب العلم فهذا النموذج ينبه صاحب الهوى في هواه ويضبطه الى أصل يعرف به: هل هو في تصدده الى فتوى الناس متبع للهوى، أم هو متبع للشرع؟

\*

واما الخاصية الثانية فراجعة الى العلماء الراسخين في العلم، لان معرفة المحكم والمتشابه راجع اليهم فهم يعرفونها ويعرفون أهلها، فهم المرجوع اليهم في بيان من هو متبع للمحكم فيقلد في

ولكن له علامة ظاهرة أيضا نبه عليها الحديث الذي فسرت به، قال فيه «فاذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله فاحذروهم» خرج القاضي اسماعيل بن اسحاق؛ وقد تقدم اول الكتاب . فجعل من شأن المتبع للمتشابه انه يجادل فيه وقيم النزاع على الايمان ، وسبب ذلك ان الزائغ المتبع لما تشابه من الدليل لا يزال في ريب وشك ، اذ المتشابه لا يعطي بيانا شافيا ، ولا يقف منه متبعه على حقيقة ؛ فاتباع الهوى ياجئه الى التمسك به ، والنظر فيه لا يتخلص له ، فهو على شك ابدًا ، وبذلك يفارق الراسخ في العلم ، لان جداله ان افتقر اليه فهو في مواقع الاشكال العارض طلبا لازالته ، فسرعان ما يزول اذا بين له موضع النظر

واما ذو الزيغ فان هواه لا يخليه الى طرح المتشابه ، فلا يزال في جدال عليه وطلب لتأويله . ويدل على ذلك ان الآية نزلت في شأن نصارى نجران ، وقصدهم ان يناظروا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيسى بن مريم عليهما السلام ، وانه الله ، او أنه ثالث ثلاثة ، مستدلين بامور متشابهات من قوله : فعلنا وخلقنا - وهذا كلام جماعة - ومن انه يبرىء الاكمه والابرص ويحيي الموتى - وهو كلام طائفة أخرى - ولم

ينظروا الى أصله ونشأته بعد ان لم يكن، وكونه كسائر بني آدم يأكل ويشرب وتلحقه الآفات والامراض . والخبر المذكور في السير

والحاصل انهم انما أتوا المناظرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجادلته لا يقصدوا اتباع الحق . والجدال على هذا الوجه لا ينقطع ، ولذلك لما بين لهم الحق ولم يرجعوا عنه دعوا الى أمر آخر خافوا منه الهلكة فكفوا عنه ، وهو المباهاة . وهو قوله تعالى ( فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل : أما لو أن دعأبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ) الآية . وشأن هذا الجدال انه شاغل عن ذكر الله وعن الصلاة ، كالنرد والشطرنج وغيرهما .

وقد نقل عن حماد بن زيد انه قال : جلس عمرو بن عبيد وشيب بن شيبه ليلة يتخاصمان الى طلوع الفجر — قال — فلما صلوا جعل عمرو يقول : هيه أبا معمر ! هيه أبا معمر ! فاذا رأيتم أحدا شأنه أبدا الجدال في المسائل مع كل أحد من أهل

(١) كذا في الاصل وهو غلط ظاهر . ولم نصححه بجعل الكلمة « يقصدون » لأجل التنبية على احتمال أقوى وهو ان يكون أصله « لا يقصد ... واتباع الحق » وان يكون سقط منه الكلمة التي عطف اتباع الحق عليها ، وربما كانت كلمة « الهدى - أو استبانة الهدى » والله اعلم

رأيتم أحدا شأنه أبدا الجدال في المسائل مع كل أحد من أهل العلم، ثم لا يرجع ولا يرعوي، فاعلموا أنه زائغ القلب متبع للمتشابه فاحذروه .

\*

وأما ما يرجع الأول فعامة لجميع العقلاء من الإسلام، لأن التواصل والتقاطع معروف عند الناس كلهم، وبمعرفته يعرف أهله . وهو الذي نبه عليه حديث الفرق إذ أشار إلى الاقتراق شيئا بقوله « وستفترق هذه الأمة على كذا » ولكن هذا الاقتراق إنما يعرف بعد الملبسة والمداخلة ، وأما قبل ذلك فلا يعرفه كل أحد ، فله علامات تتضمن الدلالة على التفرق . أولاً<sup>(١)</sup> مفاخرة الكلام، وذلك إلقاء المخالف لمن لقيه ذم المتقدمين (من) اشتهر علمهم وصلاتهم واقتداء الخلف بهم ، ويختص بالمدح من لم يثبت له ذلك من شاذ مخالف لهم ، وما أشبه ذلك

وأصل هذه العلامة في الاعتبار تكفير الخوارج — لعنهم الله — الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، فانهم ذموا من مدحه الله ورسوله واتفق السلف الصالح على مدحهم والثناء عليهم، ومدحوا من اتفق السلف الصالح على ذمه كعبد الرحمن ابن ماجم قاتل علي رضي الله عنه ، وصوبوا قتله إياه ، وقالوا : ان في شأنه نزل قوله تعالى ( ومن الناس من يَشْرِي نَفْسَهُ

(١) لعله « أولها »

أبتغاء مرضاة الله) واما التي قبلها وهي قوله (وَمَنْ النَّاسَ مَنْ  
يَعْجَبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) الآية ، فانها نزلت في شأن  
علي رضي الله عنه ، وكذبوا — قاتلهم الله — وقال عمران بن  
حطان في مدحه لأبن ملجم :

ياضربة من تقي ما أراد بها

الا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

اني لأذكره يوما فأحسبه

أوفى البرية عند الله ميزانا

وكذب — لعنه الله — (ناذا) رأيت من يجري على هذا

الطريق ، فهو من الفرق المخالفة وبالله التوفيق

وروي عن اسماعيل بن علية ، قال : حدثني اليسع ، قال :

تكلم واصل بن عطاء يوما — يعني المعتزلي — فقال عمرو بن

عبيد : ألا تسمعون ؟ ما كلام الحسن وابن سيرين عند

ما تسمعون الا خرقة حيض ملقاة

روي ان زعيما من زعماء اهل البدعة كان يريد تفضيل

الكلام على الفقه ، فكان يقول : ان علم الشافعي وأبي حنيفة

جملته لا يخرج من سراويل امرأة

( م ١٤ - الاعتصام - ج ٣ )

هذا كلام هؤلاء الزائغين — قاتلهم الله —

\*

والعلامة التفصيلية في كل فرقة<sup>(١)</sup> فقد نبه عليها واشير الى جملة منها في الكتاب والسنة ، في<sup>(٢)</sup> ظني أن من تأملها في كتاب الله وجدها منبها عليها ومشارا اليها ، ولولا أنا فهمنا من الشرع الستر عليها لكان في الكلام في تعيينها مجال متسع مدلول عليه بالدليل الشرعي ، وقد كنا هممنا بذلك في ماضي الزمان ، فغلبنا عليه ما دلنا على ان الاولى خلاف ذلك .

فانت ترى ان الحديث الذي تعرضنا لشرحه لم يعين في الرواية الصحيحة واحدة منها ، لهذا المعنى المذكور — والله أعلم — وانما نبه عليها في الجملة لتحذر مظانها ، وعين في الحديث المحتاج اليه منها وهي الفرقة الناجية ليتحراها المكاف ، وسكت عن ذلك في الرواية الصحيحة ، لان ذكرها في الجملة يفيد الامة الخوف من الوقوع فيها ؛ وذكروا في الرواية الاخرى فرقة من الفرق المهالكة لانها — كما قال — أشد الفرق فتنة على الامة . وبيان كونها أشد فتنة من غيرها سيأتي آخراً إن شاء الله .

(١) لعل الجملة مبدوعة في الاصل بأما فقرنت قدبالقاء لاجلها

(٢) لعل أصله : وفي

## المسئلة التاسعة

ان الرواية الصحيحة في الحديث ان افتراق اليهود كما افتراق  
النصارى على احدى وسبعين ، وهي رواية أبي داود على الشك :  
احدى وسبعين ؟ أو اثنتين وسبعين ؟ وأثبت في الترمذي في  
الرواية الغربية لبني اسرائيل الثنتين والسبعين ، لأنه لم يذكر في  
الحديث افتراق النصارى ، وذلك - والله أعلم - لاجل أنه  
انما أجري في الحديث ذكر بني اسرائيل فقط ، لانه ذكر فيه  
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم « ليأتين على امتي ما أتى على بني اسرائيل حذو النعل  
بالنعل ، حتى ان كان منهم من أتى امه علانية لكان في امتي من  
يصنع ذلك ، وان بني اسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة ،  
وتفترق امتي » الحديث . وفي أبي داود اليهود والنصارى معا  
اثبات الثنتين والسبعين من غير شك . وخرج الطبري وغيره  
الحديث على ان بني اسرائيل افتقرت على احدى وسبعين ملة ،  
وافترقت هذه الامة على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار  
الا واحدة

فان بنينا على اثبات احدي الروايتين فلا اشكال ، لكن  
في رواية الاحدي والسبعين تزيد هذه الامة فرقتين ، وعلى  
رواية الثنتين والسبعين تزيد فرقة واحدة ، وثبت في بعض كتب  
الكلام في نقل الحديث ان اليهود افترقت على احدي وسبعين  
وان النصرى افترقت على ثنتين وسبعين فرقة ، ووافقت سائر  
الروايات في افتراق (هذه) الامة على ثلاث وسبعين فرقة ، ولم  
ار هذه الرواية هكذا فيما رأيت من كتب الحديث ، الا ما وقع  
في جامع ابن وهب من حديث علي رضي الله عنه - وسيأتي -  
وان بنينا على أعمال الروايات ، فيمكن ان تكون رواية  
الاحدي والسبعين وقت أعلم بذلك ثم أعلم بزيادة فرقة ، إما  
انها كانت فيهم ولم يعلم بها النبي صلى الله عليه وسلم في وقت  
آخر<sup>(١)</sup> وإما أن تكون جملة الفرق في الملتين ذلك المقدار فاخبر  
به ، ثم حدثت الثانية والسبعون فيهما فاخبر بذلك عليه السلام .  
وعلى الجملة فيمكن أن يكون الاختلاف بحسب التعريف بها أو  
الحدوث ، والله أعلم بحقيقة الامر .

---

(١) كذا والظاهر انه سقط من الكلام شيء ، فان التفصيل المراد انه  
إما انها كانت فيهم ولم يعلم بها أولا ثم أعلم بها في وقت آخر ، وإما أنها  
لم تكن فيهم ثم حدثت ، فأخبر في كل وقت بما كان فيه

## المسئلة العاشرة

هذه الامة ظهر أن فيها فرقة زائدة على الفرق الاخرى اليهود والنصارى ، فالثنتان والسبعون من الهالكين المتوعدين بالنار، والواحدة في الجنة. فإذا انقسمت هذه الامة بحسب هذا الافتراق قسمين: قسم في النار، وقسم في الجنة ؛ ولم يبين ذلك في فرق اليهود ولا في فرق النصارى ؛ إذ لم يبين الحديث ان لا تقسيم لهذه الامة ؛ فيبقى النظر : هل في اليهود والنصارى فرقة ناجية أم لا ؟ وينبغي على ذلك نظران : هل زادت هذه الامة فرقة هالكة ؟ أم لا ؟ وهذا النظر وان كان لا ينبغي عليه ... ، لكنه من تمام الكلام في الحديث .

فظاهر النقل في مواضع من الشريعة ان كل طائفة من اليهود والنصارى لا بد ان يوجد فيها من آمن بكتابه وعمل بسنته كقوله ( وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ) ففيه إشارة الى أن منهم من لم يفسق ، وقال تعالى ( فَأَتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ - وقال تعالى - وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ - وقال -

مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ) وهذا كالنص .

وفي الحديث الصحيح عن أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِي فَلَهُ أَجْرَانِ » فهذا يدل بإشارته على العمل بما جاء به نبيه . وخرج عبد الله بن عمر (؟) عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا عبد الله بن مسعود ! - قات : لبيك رسول الله ! قال - « أتدري أيُّ عرى الإيمان أوثقُ ؟ - قال - قلت : الله ورسوله أعلم . قال - « الولاية في الله والحب في الله ، والبغض فيه - ثم قال - يا عبد الله بن مسعود ! - قلت : لبيك رسول الله ! ثلاث مرات ، قال - أتدري أيُّ الناس أفضل ؟ قلت الله ورسوله أعلم . قال - فان أفضل الناس أفضلهم عملاً اذا فقهوا في دينهم - ثم قال - يا عبد الله ابن مسعود ! - قلت : لبيك يا رسول الله ! ثلاث مرات . قال - هل تدري أيُّ الناس أعلم ؟ - قلت : الله ورسوله أعلم . قال - أعلمُ الناس أبصرهم للحق اذا اختلف الناس ، وان كان مقصراً في العمل ، وان كان يزحف على آسته ؛ واختلف من قبلنا على ثنتين وسبعين فرقة نجما منهم ثلاث وهلك سائرُها : فرقة آذت الملوك وقاتلتهم على دين الله ودين عيسى بن مريم حتى

قتلوا ، وفرقة لم يكن لهم طاقة بمؤاذاة الملوك ، فأقاموا بين  
ظهراني قومهم فدعواهم الى دين الله ودين عيسى بن مريم ،  
فأخذتهم الملوك وقطعتهم بالمناشير ، وفرقة لم يكن لهم طاقة  
بمؤاذاة الملوك ولا بأن يقيموا بين ظهراني قومهم فيدعواهم  
الى دين الله ودين عيسى بن مريم ، فساحوا في الجبال وهربوا  
فيها ، فهم الذين قال الله عز وجل فيهم ( وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا  
مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ ، إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ، فَمَارَعَوْهَا حَقًّا  
رِعَايَتَهَا ، فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ . وَكَثِيرٌ  
مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ) فالْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِى وَصَدَّقُوا بِى ؛  
والفاسقون الذين كذبوا بى وجحدوا بى « فاخبر أن فرقا  
ثلاثا نجت من تلك الفرق المعدودة والباقية هلكت .

وخرج ابن وهب من حديث علي رضي الله عنه أنه دعا  
رأس الجالوت وأسقف النصارى فقال : انى سائلكما عن أمر  
وأنا أعلم به منكما فلا تكتما ، يارأس جالوت ! انشدك الله الذي  
أنزل التوراة على موسى ، وأطعمكم المن والسلوى ، وضرب  
لكم في البحر طريقا يديسا ، وجعل لكم الحجر الطوري يخرج  
لكم منه اثنتي عشرة عينا ، لكل سبط من بني اسرائيل عين ؛  
الا ما أخبرتني على كم افتقرت اليهود من فرقة بعد موسى . فقال

له : ولا فرقة واحدة . فقال له عليّ : كذبت والذي لا إله إلا هو ، لقد افتقرت على إحدى وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة .

ثم دعا الاسقف (فقال) انشدك الله الذي أنزل التوراة على عيسى ، وجعل على رجله البركة ، واراكم العبرة ، فأبرأ الآلهة والابرس وأحيا الموتى ، وصنع لكم من الطين طيوراً ؛ وانباكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم . فقال : دون هذا الصدق يا أمير المؤمنين . فقال له عليّ رضي الله عنه : كم افتقرت النصراني بعد عيسى بن مريم من فرقة ؟ قال . لا والله ولا فرقة . فقال ثلاث مرات : كذبت والله الذي لا إله إلا الله . لقد افتقرت على ثلثين وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة . قال أما أنت يا يهودي ! فان الله يقول (وَمَنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) فهي التي تنجوا ؛ واما نحن فيقول الله<sup>(١)</sup> (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) فهذه التي تنجو من هذه الامة . ففي هذا أيضاً دليل .

وخرجه الآجري أيضاً من طريق النس بمعنى حديث علي

(١) لعله سقط من هنا « فينا » وترك في التفصيل ذكر الناجين من النصراني

رضي الله عنه: ان واحدة من فرق اليهود ومن فرق النصارى  
في الجنة

وخرج سعيد بن منصور في تفسيره من حديث عبد الله:  
ان بني إسرائيل لما طال عليهم الأمد فقسست قلوبهم اخترعوا  
كتاباً من عند انفسهم استهوتهم قلوبهم وآستحلته السننهم،  
وكان الحق يحول بين كثير من شهواتهم، حتى نبذوا كتاب الله  
وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، فقالوا: اعرضوا هذا الكتاب  
على بني إسرائيل فان تابعوك فاتركوهم، وان خالفوك فاقتلوهم. قالوا:  
لا! بل أرسلوا الى فلان - رجل من علمائهم - فاعرضوا عليه  
هذا الكتاب فان تابعكم فلن يخالفكم احد بعده، وان  
خالفكم فاقتلوه فلن يخالف عليكم بعده احد؛ فإرسلوا اليه فاخذوا  
ورقة فكتب فيها الكتاب، ثم جعلها في قرن، ثم علقها في عنقه،  
ثم لبس عليها الثياب، ثم اتاهم فعرضوا عليه الكتاب، فقالوا:  
أتؤمن بهذا؟ فأوماً الى صدره فقال: آمنت بهذا، ومالي لأؤمن  
بهذا؟ (يعني الكتاب الذي في القرن) فخلوا سبيله، وكان له  
اصحاب ينشونه، فلما مات نبشوه فوجدوا القرن ووجدوا  
الكتاب، فقالوا: ألا ترون قوله: آمنت بهذا، ومالي لا  
أؤمن بهذا؟ وإنما عنى هذا الكتاب. فاختلف بنو إسرائيل على  
(م ۱۵ - الاعتصام - ج ۳)

بضع وسبعين ملة، وخير مللهم أصحاب ذلك القرن — قال عبد  
الله — : وان من بقي منكم سيرى منكرا بحسب أمره ؛  
يرى منكرا لا يستطيع ان يغيره ، إن يعلم الله من قلبه  
خيرا كاره (١)

فهذا الخبر يدل على ان ( في ) بني اسرائيل فرقة كانت على  
الحق الصريح في زمانهم ؛ لكن لا أضمن عهدة صحته ولا  
صحته ما قبله

وإذا ثبت أن في اليهود والنصارى فرقة ناجية لزم من  
ذلك أن يكون في هذه الامة فرقة ناجية زائدة على رواية  
الثنتين والسبعين ، أو فرقتين ، بناء على رواية الاحدى والسبعين ؛  
فيكون لها نوع من التفرق لم يكن لمن تقدم من أهل الكتاب ،  
لأن الحديث المتقدم أثبت أن هذه الامة تبعت من قبلها من  
أهل الكتابين في أعيان مخالفتها ، فثبت أنها تبعتها في أمثال  
بدعتها ، وهذه هي :

(١) كذا في الاصل

## المسئلة الحادية عشرة

فإن الحديث الصحيح قال « لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ  
شبراً بشبر وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا في جحر ضبٍ  
لا تبعتموهم — قلنا : يا رسول الله ! اليهود والنصارى ؟ — قال  
فمن ؟ » زيادة الى حديث الترمذي الغريب ؛ فدل ضرب المثال  
في التعيين على أن الاتباع في أعيان أفعالهم  
وفي الصحيح عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال :  
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبيل خيبر ونحن  
حديثو عهد بنكفر ، وللمشركين سُدْرَةٌ يعكفون حولها  
وينوطون بها أسلحتهم ، يقال لها وذات أنواط ،، فقلنا : يا رسول  
الله ! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط . فقال لهم النبي صلى  
الله عليه وسلم « الله أكبر ! كما قالت بنو إسرائيل : اجعل لنا إلهاً  
كما لهم آلهة ؟ تتركبن سنن من كان قبلكم . . » وصار حديث  
الفرق بهذا التفسير صادقاً على أمثال البدع التي تقدمت لليهود  
والنصارى ، وان هذه الامة تبتدع في دين الله مثل تلك البدع  
وتزيد عليها بدعة لم تقدمها فيها واحدة من الطائفتين ؛  
ولكن هذه البدعة الزائدة انما تعرف بعد معرفة البدع الأخرى ،

وقدمر أن ذلك لا يعرف ، او لا يسوغ التعريف به وان عرف ،  
فكذلك لا تتعين البدعة الزائدة ، والله اعلم

وفي الحديث ايضاً عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بما  
أخذ القرون من قبلها شبراً بشبرٍ وذراعاً بذراع — فقال رجل :  
يا رسول الله ! كما فعلت فارس والروم ؟ قال — وهل الناس إلا  
اولئك ؟ » وهو بمعنى الاول ، الا انه ليس فيه ضرب مثل ،  
فقوله « حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها » يدل على انها  
تأخذ بمثل ما أخذوا به ، الا انه لا يتعين في الاتباع لهم اعيان  
بدعهم ، بل قد تتبعها في اعيانها وتتبعها في اشباهها ، فالذي يدل  
على الاول قوله « لتتبعن سنن من كان قبلكم » الحديث . فانه  
قال فيه « حتى لو دخلوا في حجر ضرب لا يتبعوهم »

والذي يدل على الثاني قوله : فقلنا يا رسول الله : اجعل  
لنا ذات انواط . فقال عليه السلام « هذا كما قالت بنو إسرائيل :  
اجعل لنا الهماً » الحديث . فان اتخاذ ذات انواط يشبه اتخاذ  
الآلهة من دون الله ، لا أنه هو بنفسه ، فلذلك لا يلزم الاعتبار  
بالمنصوص عليه ما لم ينص عليه مثله من كل وجه ، والله اعلم .

## المسئلة الثانية عشرة

انه<sup>(١)</sup> عليه السلام أخبر أنها كلها في النار، وهذا وعيد يدل على ان تلك الفرق قد ارتكبت كل واحدة منها معصية كبيرة او ذنبا عظيما، إذ قد تقرر في الاصول ان ما يتوعد الشر عليه فخصوصيته كبيرة، اذ لم يقل: كلها في النار. الا من جهة الوصف الذي افرقت بسببه عن السواد الاعظم وعن جماعته، وليس ذلك الا لبدعة المفرقة،<sup>(٢)</sup> الا انه ينظر في هذا الوعيد: هل هو أبدي ام لا؟ واذا قلنا: انه غير ابدي: هل هو نافذ ام في المشيئة؟

اما المطلب الاول فينبني على ان البدع مخرجة من الاسلام، او ليست مخرجة؛ والخلاف في الخوارج وغيرهم من المخالفين في العقائد موجود - وقد تقدم ذكره قبل هذه - فحيث تقول بالكفر لزم منه تأييد التحريم على القاعدة «ان الكفر والشرك لا يغفره الله سبحانه»

واذا قلنا بعدم التكفير فيحتمل - على مذهب أهل السنة - أمرين:

(١) كان الاصل «ان» والمتعين أن يكون «انه - أو - ان النبي»

(٢) كذا ولا بد ان يكون الاصل: للبدعة المفرقة - أو - لبدعة مفرقة

(أحدهما) <sup>(١)</sup> تفوذ الوعيد من غير غفران ، ويدل على ذلك  
ظواهر الاحاديث ، وقوله هنا « كلها في النار » أي مستقرة  
ثابتة فيها

فان قيل : ليس إنفاذ الوعيد بمذهب أهل السنة . قيل :  
بلى ! قد قال به طائفة منهم في بعض الكبار في مشيئة الله  
تعالى ، لكن دهم الدليل في خصوص كباثر على أنها خارجة عن  
ذلك الحكم ، ولا بد من ذلك ، فان المتبع هو الدليل ، فكما دهم  
على ان أهل الكباثر على الجملة في المشيئة كذلك دهم على تخصيص  
ذلك العموم الذي في قوله تعالى ( وَ يَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ )  
فان الله تعالى قال ( وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَنَجْزِ أُوهُ جَهَنَّمَ )  
الآية . فأخبر أولاً ان جزاءه جهنم ، وبالغ في ذلك بقوله ( خَالِدًا  
فيها ) عبارة عن طول المكث فيها ، ثم عطف بالغضب ، ثم بلعنته ،  
ثم ختم ذلك بقوله ( وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ) والإعداد قبل  
البلوغ الى المَعِدِّ مما يدل على حصوله للمَعِدِّ له ، ولأن القتل  
اجتمع فيه حق الله وحق المخلوق وهو المقتول

قال ابن رشد : ومن شرط صحة التوبة من مظالم العباد  
تحللهم او ردّ التساعات اليهم . وهذا مما لا سبيل الى القتال اليه إلا

بأن يدرك المقتول حيا فيعضو عنه نفسه

واولى من هذه العبارة ان تقول: ومن شرط خروجه  
من تباعة القتل مع التوبة استدراك ما فات على المجني عليه -  
إما يبذل القيمة له ، وهو امر لا يمكن بعد فوت المقتول .  
فكذلك يمكن<sup>(١)</sup> في صاحب البدعة من جهة الادلة، فراجع  
ما تقدم في الباب الثاني تجد فيه كثيرا من التهديد والوعيد  
المخوف جدا

والنظر في قوله تعالى ( وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا  
وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ، وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ  
عَظِيمٌ ) فهذا وعيد ، ثم قال ( يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ  
وُجُوهٌ ) وتسويد الوجوه علامة الخزي ودخول النار، ثم قال  
( أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ) وهو تقريع وتوبيخ ، ثم قال ( فذوقوا  
الْعَذَابَ ) الآية . وهو تأكيد آخر .

وكل هذا التقرير بناء على أن المراد بالآيات أهل القبلة من  
أهل البدع ، لان المبتدع اذا اتبع في بدعته لم يمكنه التلافي  
— غالباً — فيها ، ولم يزل اثرها في الارض مستطيل<sup>(٢)</sup> الى قيام  
الساعة ، وذلك كله بسببه ، فهي ادهى من قتل النفس

(١) كذا ولعل أصله « فكذلك لا يمكن »

(٢) كذا ولا بد ان يكون الاصل « يستطيل » - أو - مستطिला

قال مالك رحمة الله عليه : إن العبد لو ارتكب جميع الكبائر بعد ان لا يشرك بالله شيئاً وجبت له أرفع المنازل ؛ لان كل ذنب بين العبد وربه هو منه على رجاء . وصاحب البدعة ليس هو منها على رجاء ، إنما يُهوي به في نار جهنم . فهذا منه نص في إنفاذ الوعيد

(والثاني) <sup>(١)</sup> ان يكون مقيدا بان يشاء الله تعالى إصلاهم في النار ، وإنما حمل قوله « كلها في النار » اي <sup>(٢)</sup> هي ممن يستحق النار ، كما قالت الطائفة الاخرى في قوله ( فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ) اي ذلك جزاؤه <sup>(٣)</sup> فان عفا عنه فله العفو ان شاء الله ، لقوله تعالى ( إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ) فكما ذهبت طائفة من الصحابة ومن بعدهم الى ان القاتل في المشيئة — وإن لم يكن الاستدراك ، كذلك — يصح أن يقال هنا بمثله .

(١) من الأمرين المحتملين عدم التكفير ، أنظر صفحة ١١٦

(٢) كان الظاهر ان يقال هنا « على معنى كذا » ليتعلق بقوله « حمل »

(٣) لعله سقط من هذا الموضع قيد « ان لم يعف الله عنه » ويكون

ما بعده تصرحا بالمفهوم

## المسئلة الثالثة عشرة

ان قوله عليه السلام « الا واحدة » قد اعطى بنصه ان الحق واحد لا يختلف ، اذ لو كان للحق فرق أيضاً لم يقل « الا واحدة » ولأن الاختلاف منفي عن الشريعة بإطلاق ، لانها الحاكمة بين المختلفين ، لقوله تعالى ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ) اذ رد التنازع الى الشريعة ، فلو كانت الشريعة تقتضي الخلاف لم يكن في الرد اليها فائدة . وقوله ( في شيء ) نكرة في سياق الشرط ، فهي صيغة من صيغ العموم . فتنتظم كل تنازع على العموم ، فالرد فيها لا يكون الا لرواحد . فلا يسع ان يكون أهل الحق فرقا . وقال تعالى ( وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ ) وهو نص فيما نحن فيه ، فان السبيل الواحد لا يقتضي الافتراق ، بخلاف السبيل المختلفة .

فان قيل : فقد تقدم في المسئلة العاشرة في حديث ابن مسعود « واختلف من كان قبلنا على ثنتين وسبعين فرقة ، نجح منها ثلاث وهلك سائرهما » الى آخر الحديث ، فلو لزم ما قلت ( م ١٦ - الاعتصام - ج ٣ )

لم يجعل أولئك الفرق ثلاثاً، وكانوا فرقة واحدة، وحين ينووا (؟) ظهر أنهم كلهم على الحق والصواب . فكذلك يجوز ان تكون الفرق في هذه الامة، لولا أن الحديث أخبر أن الناجية واحدة . فالجواب — أولاً — ان ذلك الحديث لم نشترط الصحة في نقله ، اذ لم نجد في الكتب التي لدينا المشترط فيها الصحة — وثانياً — ان تلك الفرق ان عدت هنا ثلاثاً فاما عدت هناك واحدة لعدم الاختلاف بينهم في اصل الاتباع ، وانما الاختلاف في القدرة على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أو عدمها ، وفي كيفية الأمر والنهي خاصة

فهذه الفرق لا تنافي الصحة الجمع بينهما ؛ فنحن نعلم ان المخاطبين في ملتنا بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر على مراتب : فمنهم من يقدر على ذلك باليد وهم الملوك والحكام<sup>(١)</sup> ومن أشبههم ؛ ومنهم من يقدر باللسان كالعلماء ومن قام مقامهم ؛ ومنهم من لا يقدر الا بالقلب — إما مع البقاء بين ظهرانيهم اذ لم يقدر على الهجرة أو مع الهجرة إن قدر عليها — وجميع ذلك خلة واحدة من خصال الايمان، ولذلك جاء في الحديث قوله عليه السلام « ليس بعد ذلك من الايمان حبة خردل »

(١) لعل أصلها « الحكام » إذ الحكماء من العلماء . ويعني بمن أشبه الملوك والحكام الزعماء واولي العصبية

فاذا كان كذلك فلا يضرنا عدد الناجية في بعض الاحاديث  
ثلاثا باعتبار ، وعددها واحدة باعتبار آخر ، وانما يبقى النظر في  
عدها اثنتين وسبعين فتصير بهذا الاعتبار سبعين ، وهو معارض  
لما تقدم من جهة الجمع بين فرق هذه الامة وفرق غيرها ، مع  
قوله « لتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع »  
ويمكن ان يكون في الجواب احد امرين : اما ان يترك  
الكلام في هذا رأسا اذا خالف الحديث الصحيح ، لأنه ثبت  
فيه « احدى وسبعين » وفي حديث ابن مسعود ثنتين وسبعين .  
واما ان يتأول ان الثلاثة التي نجت ليست فرقا ثلاثا وانما هي  
فرقة واحدة انقسمت الى المراتب الثلاث ، لان الرواية الواقعة  
في تفسير عبد بن حميد هي قوله « نجا منها ثلاث » ولم يفسرها  
بثلاث فرق وان كان هو ظاهر المساق . ولكن قصد الجمع بين  
الروايات ومعاني الحديث ألجأ الى ذلك والله أعلم بما أراد  
رسوله من ذلك .

وقوله عليه السلام « كلها في النار الا واحدة » ظاهر في  
العموم ، لان كلا من صيغ العموم ؛ وفسره الحديث الآخر  
« ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة » وهذا نص  
لا يحتمل التأويل .

## المسئلة الرابعة عشرة

ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين من الفرق الا فرقة واحدة ، وانما تعرض لعلها خاصة ، وأشار الى الفرقة الناجية حين سئل عنها . وإنما وقع ذلك كذلك ولم يكن الامر بالعكس لامور :

( أحدها ) أن تعيين الفرقة الناجية هو الآكد في البيان بالنسبة الى تعبد المكلف والأحق بالذكر ، إذ لا يلزم تعيين الفرق الباقية إذا عينت الواحدة . وأيضاً فلو عينت الفرق كلها الا هذه الامة لم يكن بد من بيانها ، لأن الكلام فيها يقتضي ترك أمور وهي بدع ، والترك للشيء لا يقتضي فعل شيء آخر لاضداً ولا خلافاً ، فذكر الواحدة هو المفيد على الاطلاق .

( والثاني ) ان ذلك أوجز لانه إذا ذكرت نحلة الفرقة الناجية علم على البديهة ان ماسوها مما يخالفها ليس بناج ، وحصل التعيين بالاجتهاد ، بخلاف ما إذا ذكرت الفرق الناجية فإنه يقتضي شرحاً كثيراً ، ولا يقتضي في الفرقة الناجية اجتهاد ،

لان إثبات العبادات التي تكون مخالفتها بدعا لاحظ للعقل في الاجتهاد فيها

(والثالث) ان ذلك أحرى بالستر كما تقدم بيانه في مسألة الفرق ، ولو فسرت لناقض ذلك قصد الستر ، ففسر ما يحتاج اليه وترك ما لا يحتاج اليه الا من جهة المخالفة ، فالعقل<sup>(١)</sup> وراء ذلك مرمى تحت أذيال الستر ، والحمد لله . فبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله « ما أنا عليه وأصحابي » ووقع ذلك جوابا للسؤال الذي سألوه إذ قالوا : من هي يارسول الله ؟ فاجاب بان الفرقة الناجية من اتصف باوصافه عليه السلام وأوصاف اصحابه . وكان ذلك معلوما عندهم غير خفي فاكتفوا به . وربما يحتاج الى تفسيره بالنسبة الى من بعد تلك الازمان . وحاصل الامر أن أصحابه كانوا مقتدين به مهتدين بهديه ، وقد جاء مدحهم في القرآن الكريم ، واثى عليهم<sup>(٢)</sup> متبوعهم محمد صلى الله عليه وسلم ، وإنما خلُقه صلى الله عليه وسلم القرآن ، فقال تعالى ( وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ ) فالقرآن انما هو المتبوع على الحقيقة ، وجاءت السنة مبينة له ، فالمتبع للسنة متبع للقرآن . والصحابة كانوا أولى الناس بذلك ، فكل من اقتدى بهم فهو

---

(١) لعل أصله فللعقل (٢) لعل أصله « علي » ويدل عليه ما بعده

من الفرقة الناجية الداخلة للجنة بفضل الله ، وهو معنى قوله عليه السلام « ما أنا عليه وأصحابي » فالكتاب والسنة هو الطريق المستقيم ، وما سواهما من الاجماع وغيره فناشى عنهما ، هذا هو الوصف الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وهو معنى ما جاء في الرواية الاخرى من قوله « وهي الجماعة » لأن الجماعة في وقت الاخبار كانوا على ذلك الوصف ، الا ان في لفظ الجماعة معنى تراه بعد ان شاء الله .

ثم ان في هذا التعريف نظراً لا بد من الكلام عليه فيه (؟) وذلك ان كل داخل تحت ترجمة « الاسلام » من سني او مبتدع مدَّعٍ انه هو الذي نال رتبة النجاة ودخل في غمار تلك الفرقة ، اذ لا يدعي خلاف ذلك الا من خلع ربة الاسلام ، وانحاز الى فئة الكفر ، كاليهود والنصارى ، وفي معنهم من دخل بظاهره وهو معتقد غيره كالمناققين . وأما من لم يرض لنفسه الا بوصف الاسلام وقاتل سائر الملل على هذه الملة ، فلا يمكن ان يرضى لنفسه بأخس مراتبها — وهو مدَّع أحسنها — وهو المعلم (؟) فلو علم المبتدع انه مبتدع لم يبق على تلك الحالة ولم يصاحب أهلها ، فضلاً عن ان يتخذها ديناً يدين به الله ، وهو أمر مركوز في الفطرة لا يخالف فيه عاقل .

فاذا كان كذلك فكل فرقة تنازع صاحبها في فرقة النجاة .  
الا ترى أن المبتدع آخذ أبدا في تحسين حالته شرعا وتقييح  
حالة غيره ؟ فالظاهري يدعي انه المتبع للسنة  
والغاش (?) يدعي انه الذي فهم الشريعة ، وصاحب نفي الصفات  
يدعي انه الموحد

والقائل باستقلال العبد (يدعي) انه صاحب العدل ، وكذلك  
سمى المعتزلة انفسهم أهل العدل والتوحيد  
والمشبه يدعي انه المثبت لذات الباري وصفاته ، لأن نفي  
التشبيه عنده نفي محض ، وهو العدم .

وكذلك كل طائفة من الطوائف الذي ثبت لها اتباع  
الشريعة أو لم يثبت لها  
واذا رجعنا الى الاستدلالات القرآنية أو السنية على  
الخصوص فكل طائفة تتعاق بذلك أيضا ؛

فالخوارج تحتج بقوله عليه السلام « لا تزال طائفة من  
أمي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » وفي رواية « لا يضرهم  
خلاف من خالفهم ، ومن قتل منهم دون ماله فهو شهيد »  
والقاعد يحتج بقوله « عليكم بالجماعة ، فان يد الله مع الجماعة ،  
ومن فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه »

وقوله « كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل »  
والمرجى محتج بقوله « من قال لا إله إلا الله فخلص من  
قابه فهو في الجنة ، وان زنى وان سرق » والمخالف له محتج بقوله  
« لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »  
والتدري محتج بقوله (فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا)  
وبحديث « كل مولود يولد على الفطرة » الحديث .  
والمفوض محتج بقوله تعالى ( وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا  
فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ) وفي الحديث <sup>(١)</sup> « اِعْمَلُوا فِكْلَ مِيسِرٍ لِمَا  
خُلِقَ لَهُ »

والرافضة تحتج بقوله عليه السلام « لَيَرَدَنَّ الْحَوْضَ أَقْوَامٌ  
ثُمَّ لَيَتَخَلَّفُنَّ أُدُونِي ، فَأَقُولُ : يَا رَبِّ أَصْحَابِي ! فَيُقَالُ : إِنَّكَ  
لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ، ثُمَّ (؟) لَمْ يَزَالُوا مَرْتَدِينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مِنْذُ  
فَارَقْتَهُمْ » ويحتجون في تقديم علي رضي الله عنه : « أَنْتَ مِنْي  
بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي — وَ — مِنْ  
كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ » ومخالفوهم يحتجون في تقديم أبي بكر  
وعمر رضي الله عنهما بقوله « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر  
وعمر ، ويأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر » الى أشباه ذلك ،  
مما يرجع الى معناه

(١) مقتضى السياق ان يقال « وبحديث »

والجميع محمومون - في زعمهم - على الانتظام في سلك  
الفرقة الناجية، واذا كان كذلك أشكل على المبتدع في النظر  
ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ولا يمكن ان  
يكون مذهبهم مقتضى هذه الظواهر، فانها متدافعة متناقضة.  
وانما يمكن الجمع فيها اذا جعل بعضها أصلاً، فيردُّ البعض الآخر  
الى ذلك الاصل بالتأويل

وكذلك فعل كل واحدة من تلك الفرق : تستمسك  
ببعض تلك الادلة وترد ما سواها اليها، أو تهمل اعتبارها  
بالترجيح، ان كان الموضع من الظنيات التي يسوغ فيها  
الترجيح، أو تدعي ان أصلها الذي ترجع اليه قطعي والمعارض  
له ظني فلا يتعارضان

وانما كانت طريقة الصحابة ظاهرة في الازمنة المتقدمة،  
أما وقد استقرت ما أخذ الخلاف فحال؛ وهذا الموضع مما  
يتضمنه قول الله تعالى ( ولا يزالون مختلفين إلا من رحم  
ربك ولذلك خلقهم )

فتأملوا رحمكم الله كيف صار الاتفاق محالاً في العادة  
ليصدق العقل بصحة ما أخبر الله به .

\*

والحاصل ان تعيين هذه الفرقة اناجية في مثل زماننا  
صعب ، ومع ذلك فلا بد من النظر فيه وهو فكتت هذا  
الكتاب ، فليقع به فضل اعتناء بحسب ما هياه الله ، وبالله  
التوفيق

ولما كان ذلك يقتضي كلاً ما كثيراً ارجأنا<sup>(١)</sup> القول فيه الى  
باب آخر وذ كره فيه على حدته اذ ليس هذا موضع ذكره ،  
والله المستعان

---

(١) كان في الاصل « أرنا »

## المسئلة الخامسة عشرة

أنَّهُ قال عليه السلام « كُتِبَ في النار الا واحدة » وختم ذلك . وقد تقدم أنه لا يعد من الفرق الا المخالف في أمر كلي وقاعدة عامة ، ولم ينتظم الحديث — على الخصوص — إلا أهل البدع المخالفين للقواعد ، وأما من ابتدع في الدين لكنه لم يبتدع ما ينقض أمراً كلياً ، أو يخرم اصلاً من الشرع عاماً ، فلا دخول له في النص المذكور ، فينظر في حكمه : هل يالحق بمن ذكره أم لا ؟

والذي يظهر في المسئلة احد امرين : إما ان تقول : إن الحديث لم يتعرض لتلك الواسطة بلفظ ولا معنى ، الا ان ذلك يؤخذ من عموم الأدلة المتقدمة ، كقوله « كل بدعة ضلالة » وما اشبه ذلك . وإما ان تقول : ان الحديث وان لم يكن في لفظه دلالة في معناه ما يدل على قصده في الجملة ، وبيانه تعرض لذكر الطرفين الواضحين

( احدهما ) طرف السلامة والنجاة من غير داخلة شبيهة ولا إمام بدعة — وهو قوله « ما أنا عليه وأصحابي »

(والثاني) طرف الاغراق في البدعة، وهو الذي تكون فيه البدعة كلية أو تخرم أصلاً كلياً، جرياً على عادة الله في كتابه العزيز، لانه تعالى لما ذكر أهل الخير وأهل الشر ذكر كل فريق منهم بأعلى ما يحمل من خير أو شر، ليقى المؤمن فيها بين الطرفين خائفاً راجياً، اذ جعل التنبيه بالطرفين الواضحين؛ فان الخير على مراتب بعضها أعلى من بعض، والشر على مراتب بعضها أشد من بعض؛ فاذا ذكر أهل الخير الذين في أعلى الدرجات خاف أهل الخير الذين دونهم ان لا يلحقوا بهم، أو رجوا أن يلحقوا بهم؛ واذا ذكر أهل الشر الذين في أسفل<sup>(١)</sup> المراتب خاف أهل الشر الذين دونهم ان يلحقوا بهم، أو رجوا ان لا يلحقوا بهم

وهذا المعنى معلوم بالاستقراء، وذلك الاستقراء - اذا<sup>(٢)</sup> تم - يدل على قصد الشارع الى ذلك المعنى؛ ويقويه ما روى سعيد بن منصور في تفسيره عن عبد الرحمن بن سابط قال: لما بلغ الناس ان أبا بكر يريد ان يستخلف عمر قالوا: ماذا يقول لربه اذا لقيه؟ استخلف علينا فظاً غليظاً - وهو لا يقدر على شيء - فكيف لو قدر. فبلغ ذلك ابا بكر فقال: أربني تخوفوني؟

(١) اهل الاصل «أسفل» ليقابل أعلى الدرجات فيما قبله، على انه غير متعين (٢) في الاصل «اذ تم»

أقول : أستخلفت (١) خير خلقك . ثم أرسل الى عمر فقال :  
ان لله عملاً بالليل لا يقبله الا بالنهار ، وعملاً بالنهار لا يقبله الا  
بالليل ؛ واعلم انه لا يقبل نافلة حتى تؤدي الفريضة ، ألم ترى ان  
الله ذكر أهل الجنة بأحسن اعمالهم ، وذلك انه رد عليهم حسنة  
فلم يقبل منهم حتى يقول القائل : عملي خير من هذا ألم ترى ان  
الله انزل الرغبة والرغبة لكي يرغب المؤمن فيعمل ويرهب ،  
فلا يلقي بيده الى التهلكة ؟ ألم ترى انما ثقلت موازين من  
ثقلت موازينه باتباعهم الحق وتركهم الباطل ، فثقل عملهم ؛ وحق  
الميزان لا يوضع فيه الا حق ان يثقل ؛ ألم ترى انما خفت موازين  
من خفت موازينه باتباعهم الباطل وتركهم الحق ؛ وحق الميزان  
لا يوضع فيه الا الباطل ان يخف - ثم قال - : اما ان حفظت  
وصيتي لم يكن غائب أحب اليك من الموت ، وأنت لا بد  
لاقيه - - وان ضيقت وصيتي لم يكن غائب ابغض اليك من  
الموت ولا تعجزه .

وهذا الحديث وان لم يكن هنالك ، ولكن معناه صحيح  
يشهد له الاستقراء لمن تتبع آيات القرآن الكريم ؛ ويشهد لما  
تقدم من ان هذا المعنى مقصود استشهاد عمر بن الخطاب رضي

(١) في الاصل « استخلف »

الله عنه بمثله ، اذ رأى بعض أصحابه وقد اشترى لحماً بدرهم :  
أين تذهب بكم هذه الآية ( اذَّهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ  
الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ) . والآية انما نزلت في الكفار — لقوله  
( وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ : اذَّهَبْتُمْ ) الآية ، الى ان  
قال ( فاليَوْمِ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي  
الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسَهُونَ ) ولم يمنعهُ رضي الله عنه  
إنزالها في الكفار من الاستشهاد بها في مواضع اعتباراً بما تقدم ،  
وهو أصل شرعي تبين في كتاب الموافقات

فالحاصل ان من عدا الفرق من المبتدعة الابتداع الجزئي  
لا يبلغ مبلغ أهل البدع في الكليات ، في الذم والتصريح بالوعيد  
بالنار ، ولكنهم اشتركوا في المعنى المهتضي للذم والوعيد ، كما  
اشترك في اللفظ صاحب اللحم — حين تناول بعض الطيبات على  
وجه فيه كراهية ما في اجتهاد عمر — مع من اذهب طيباته في  
حياته الدنيا من الكفار ، وان كان ما بينهما من البون  
البعيد ، والقرب والبعد من المعارف المذموم بحسب ما يظهر من  
الادلة للمجتهد ، وقد تقدم بسط ذلك في بابه والحمد لله .

## المسئلة السادسة عشرة

ان رواية من روى في تفسير الفرقة الناجية « وهي الجماعة » محتاجة الى التفسير، لأنه ان كان معناه يينا من جهة تفسير الروية الاخرى - وهي قوله « ما أنا عليه وأصحابي » - فعنى لفظ الجماعة من حيث المراد به في اطلاق الشرع محتاج الى التفسير

فقد جاء في أحاديث كثيرة منها الحديث الذي نحن في تفسيره، ومنها صح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شيئاً فمات مات ميتة جاهلية »

وصح من حديث حذيفة، ذل: قلت يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال « نعم - قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال - نعم، وفيه دَٰخَنٌ - قلت: (١) وما دَخَنُه؟ قال - قوم (يستنون بغير سنتي) يهدون بغير هديي (٢) تعرف منهم وتنبكر - قلت: فهل بعد

(١) في الاصل « قال » (٢) في الاصل « هد »

ذلك الخير من شر؟ قال — نعم : دعاة على ابواب جهنم من اجابهم اليها قد فوه فيها — قلت : يا رسول الله ! صفهم لنا . قال — هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا — قلت : فما تأمرني ان ادركني ذلك؟ قال — تلزم جماعة المسلمين وإمامهم — قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وانت على ذلك »

وخرج الترمذي والطبري عن ابن عمر قال : خطبنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه بالجابية فقال : إني قت فيكم كقيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا . فقال « أوصيكم بأصحابي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفتشوا الكذب حتى يحلف الرجل ولا يُستحلف ، ويشهد ولا يُستشهد ؛ عليكم بالجماعة ، وإياكم والفرقة ، لا يخلون رجل بامرأة ، فإنه لا يخلون رجل بامرأة إلا كان نالهما الشيطان — الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ؛ ومن أراد بجوحة الجنة فليلزم الجماعة ؛ ومن سرتة حسنته وساءته سيئته فذلك هو المؤمن »

وفي الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة ؛ ويدُّ

الله مع الجماعة؛ ومن شذ شذ الى النار» وخرج أبو داود عن أبي ذرّ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه»

وعن عرفة قال: سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول «سيكون في أمي هنيات وهنيات، فمن أراد أن يفرق أمر المسلمين وهم جميع»<sup>(١)</sup> فاضربوه بالسيف كائنا من كان»

فاختلف الناس في معنى الجماعة المرادة في هذه الاحاديث

على خمسة أقوال

(أحدها) إنها السواد الاعظم من أهل الاسلام، وهو الذي يدل عليه كلام أبي غالب: ان السواد الاعظم هم الناجون من الفرق، فما كانوا عليه من أمر دينهم فهو الحق، ومن خالفهم مات ميتة جاهلية، سواء خالفهم في شيء من الشريعة او في امامهم وسلطانهم، فهو مخالف للحق

(١) أي مجتمعون. قال ابن الاثير في النهاية: «ستكون هنات وهنات فمن رأيتموه يمشي الى أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) ليفرق جماعتهم فاقتلوه» أي شرور وفساد. يقال في فلان هنات أي خصال شر، ولا يقال في الخير. وواحدة هنت وقد تجمع على هنوات. وقيل واحدة هنة تأنيث هن، وهو كناية عن كل اسم جنس اه والظاهر مما في النهاية وغيرها أنه لم يرد هنيات بالتصغير. وحديث عرفة رواه مسلم بلفظ «انه ستكون هنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الامة وهي جميع» الخ =

(م ١٨ - الاعتصام - ج ٣)

ومن قال بهذا أبو مسعود الانصاري وابن مسعود، فروي انه لما  
قُتِلَ عثمان سئل ابو مسعود الانصاري عن الفتنة ، فقال : عليك  
بالجماعة فان الله لم يكن ليجمع أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلالة ،  
واصبر حتى تستريح أو يستراح من فاجر . وقال : اياك والفرقة  
فان الفرقة هي الضلالة . وقال ابن مسعود : عليكم بالسمع  
والطاعة فانها حبل الله الذي أمر به . ثم قبض يده وقال : ان  
الذي تكرهون في الجماعة خير من الذين تجبون في الفرقة .

وعن الحسين قيل له : ابو بكر خليفة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ؛ فقال : ابي والذي لا اله الا هو ، ما كان الله  
ليجمع امة محمد على ضلالة

فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الامة وعلماءؤها  
واهل الشريعة العاملون بها ، ومن سواهم داخلون في حكمهم ،  
لأنهم تابعون لهم ومقتدون بهم ، فكل من خرج عن جماعتهم  
فهم الذين شدوا وهم نهبة الشيطان . ويدخل في هؤلاء جميع  
اهل البدع ، لانهم مخالفون لمن تقدم من الامة ، لم يدخلوا في  
سوادهم بحال

( والثاني ) انها جماعة أئمة العلماء المجتهدين ، فمن خرج مما  
عليه علماء الامة مات ميتة جاهلية ، لان جماعة الله العلماء ،

جعلهم الله حجة على العالمين ، وهم المعنيون بقوله عليه السلام  
« ان الله لن يجمع أمي على ضلالة » وذلك ان العامة عنها  
تأخذ دينها، واليهما تفرع من النوازل ، وهي تبع لها . فمغنى قوله  
« لن يجمع أمي » لن يجمع علماء أمي على ضلالة

وممن<sup>(١)</sup> قال بهذا عبد الله بن المبارك واسحاق بن راهوية  
وجماعة من السلف — وهورأي الاصوليين ؛ فقييل لعبد الله ابن  
المبارك: من الجماعة الذين ينبغي ان يقتدى بهم؛ قال: ابوبكر وعمر  
— فلم يزل يحسب حتى انتهى الى محمد بن ثابت والحسين بن واقد —  
فقييل: هؤلاء ماتوا . فمن الاحياء ؛ قال : ابو حمزة السكري

وعن المسيب بن رافع قال : كانوا اذا جاءهم شيء من القضاء  
ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله سموه « صوافي الامراء »  
فجمعوا له أهل العلم ، فما أجمع رأيهم عليه فهو الحق . وعن  
اسحاق بن راهويه نحوه مما قال ابن المبارك

فعلى هذا القول لا مدخل في السؤال لمن ليس بعالم مجتهد،  
لانه داخل في أهل التقليد، فمن عمل منهم بما يخالفهم فهو صاحب  
الميتة الجاهلية ؛ ولا يدخل أيضا أحد من المبتدعين ، لأن العالم  
أولاً لا يبتدع ، وإنما يبتدع من ادعى لنفسه العلم وليس كذلك ،  
ولأن البدعة قد أخرجته عن نمط من يعتد بأقواله . وهذا بناء

(١) في الاصل « ومن »

على القول بأن المبتدع لا يعتد به<sup>(١)</sup> في الإجماع ، وان قيل  
بالاعتداد بهم<sup>(٢)</sup> فيه ففي غير المسئلة التي ابتدع فيها ، لانهم في نفس  
البدعة مخالفون للاجماع . فعلى كل تقدير لا يدخلون في السواد  
الاعظم رأسا

(والثالث ) ان الجماعة هي الصحابة على الخصوص ، فانهم  
الذين أقاموا عماد الدين وَاَرَسُوا او تَادَهُ ، وهم الذين  
لا يجتمعون على ضلالة أصلاً ، وقد يمكن فيمن سواهم ؛ ألم تر  
قوله عليه السلام « ولا تقوم الساعة على أحدٍ يقولُ : اللهُ  
الله<sup>(٣)</sup> - وقوله - لا تقوم الساعةُ الا على شرار الناس » فقد  
أخبر عليه السلام ان من الازمان ازمانا يجتمعون فيها على ضلالة  
وكفر . قالوا - وممن قال بهذا القول عمر بن عبد العزيز ؛ فروى  
ابن وهب عن مالك ، قال : كان عمر بن عبد العزيز يقول : سنُّ  
ارسول الله صلى الله عليه وسلم وولاةُ الامر من بعده سنننا  
لأخذها تصديق لكتاب الله ، واستكمالُ الطاعة لله<sup>(٤)</sup> ، وقوة

---

(١) الاصل الذي عندنا « لا يقتدى به » (٢) الظاهر ان الاصل  
« به » لان الكلام في المبتدع وقد أفرد ضميره قبل و بعد ، ولولا انه  
جمع الضمير بعد ذلك لصححنا الكلمة في عبارته  
(٣) ضبطوها برفع اسم الجلالة فكل منهما مبتدأ حذف خبره ليفيد العموم  
أي حتى لا يبقى أحد يسند الى الله تعالى ثناء كقول : الله اكبر ، ولا عملا  
كأن يقول : الله شفي هذا المريض او اغنى ذلك الفقير ، وما أشبه ذلك  
(٤) لعل أصله « واستكمال لطاعة الله » للتناسب

على دين الله — ليس لا حدَّ تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر فيما  
خالفها، مَنْ أَهْتَدَى بِهَا مَهْتَدٍ، وَمَنْ اسْتَنْصَرَ بِهَا مَنْصُورٌ،  
وَمَنْ خَالَفَهَا اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلَاهُ (الله) مَا تَوَلَّى،  
وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا. فقال مالك — : فأعجبني عزم  
عمر على ذلك

فعلى هذا القول فلفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى في  
قوله عليه السلام «ما أنا عليه وأصحابي» فكانه راجع إلى ما قالوه  
وما سنَّوه، وما اجتهدوا فيه حجة على الإطلاق، وبشهادة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بذلك خصوصا في قوله  
«فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» وأشباهه، أو لأنهم  
المتقلدون لكلام النبوة، المهتدون للشريعة، الذين فهموا أمر  
دين الله بالتلقي من نبيه مشافهة، على علم وبصيرة بمواطن  
التشريع وقرائن الأحوال، بخلاف غيرهم؛ فإذا أكل ما سنَّوه فهو  
سنة من غير نظر فيه، بخلاف غيرهم، فإن فيه لأهل الاجتهاد  
مجالا للنظر ردًّا وقبولا؛ فأهل البدع إذا غير داخلين في  
الجماعة قطعا على هذا القول

(والرابع) ان الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، اذا اجمعوا  
على امر فواجبٌ على غيرهم من اهل الملل اتباعهم، وهم الذين

ضمن الله لنبيه عليه السلام ان لا يجمعهم على ضلالة ، فان وقع بينهم اختلاف فواجب تعرفُ الصواب فيما اختلفوا فيه . قال الشافعي : الجماعة لا تكون فيها غفلة عن معنى كتاب الله ، ولا سنة ولا قياس ؛ وانما تكون الغفلة في الفرقة .

وكأن هذا القول يرجع الى الثاني وهو يقتضى ايضا ما يقتضيه ، او يرجع الى القول الاول وهو الاظهر ، وفيه من المعنى ما في الاول من انه لا بد من كون المجتهدين فيهم ، وعند ذلك لا يكون مع اجتماعهم على هذا القول بدعة اصلا ؛ فهم اذاً الفرقة الناجية .

(والخامس) ما اختاره الطبري الامام من أن الجماعة جماعة المسلمين اذا اجتمعوا على امير ، فأمر عليه السلام بلزومه ونهى عن فراق الامة <sup>(١)</sup> فيما اجتمعوا عليه من تقديمه عليهم ، لأن فراقهم لا يعدو إحدى حالتين — إما للتكبير عليهم في طاعة أميرهم والظعن عليه في سيرته المرضية لغير موجب ، بل بالتأويل في احداث بدعة في الدين ، كالحروية التي أمرت الامة بقتالها وسماها (النبي) مارقة من الدين ؛ وإما لطب امارة من انعقاد البيعة لأمر الجماعة ، فانه نكث عهد وتقض عهد بعد وجوبه

(١) في الاصل « فراقه »

وقد قال صلى الله عليه وسلم « من جاء الى اهتي ليفرق  
جماعتهم فاضربوا عنقه كأننا من كان » قال الطبري فهذا معنى الامر  
بلزوم الجماعة.

قال : واما الجماعة التي اذا اجتمعت على الرضى بتقديم  
امير كان المفارق لها ميتا ميتة جاهلية ، فهي الجماعة التي وصفها  
ابو مسعود الانصاري ، وهم معظم الناس وكافهم من اهل العلم  
والدين وغيرهم ، وهم السواد الاعظم

قال — : وقد بين ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،  
فروي عن عمر بن ميمون الازدي قال قال عمر حين طعن  
لصهيب : صل بالناس — ثلاثا — وليدخل عليّ عثمان وعليُّ  
وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن ، وليدخل ابن عمر في جانب  
البيت وليس له من الامر شيء ، فقم ياصهيب على رؤسهم بالسيف  
فان بايع خمسة ونكص واحد فاجلد رأسه بالسيف ، وان بايع  
اربعة ونكص رجلان فاجلد رءوسهما حتى يستوثقوا على رجل .

قال — : فالجماعة التي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزومها  
وسمى المنفرد عنها مفارقا لها ، نظير الجماعة التي اوجب عمر  
الخلافة لمن اجتمعت عليه <sup>(١)</sup> ، وامر صهيبا بضرب رأس المنفرد

(١) اي هم اهل الحل والعقد الذين تجتمع كلمة الامة باتفاقهم وتتفرق  
بتفرقهم فيتبع كل واحد منهم جماعة تتعصب له

عنهم بالسيف . فهم في معنى كثرة العدد المجتمع على بيعته وقلة  
العدد المنفرد عنهم

قال: واما الخبر الذي ذكر فيه أن لا يجتمع الامة على ضلالة؛  
فمعناه ان لا يجمعهم على اضلال الحق فيما اتاهم<sup>(١)</sup> من امر دينهم  
حتى يضل جميعهم عن العلم ويخطئوه ، وذلك لا يكون في الامة .  
هذا تمام كلامه وهو منقول بالمعنى وتحريراً في اكثر اللفظ  
وحاصله ان الجماعة راجعة الى الاجتماع على الامام الموافق  
للكتاب والسنة ، وذلك ظاهر في ان الاجتماع على غير سنة  
خارج عن معنى الجماعة المذكورة في الاحاديث المذكورة ،  
كالخوارج ومن جرى مجراهم  
فهذه خمسة اقوال دائرة على اعتبار اهل السنة والاتباع ،  
وانهم المرادون بالاحاديث ؛ فلناخذ ذلك اصلاً ويبنى<sup>(٢)</sup> عليه  
معنى آخر ، وهي :

(١) اعلمه نابعهم . بل لعل في العبارة المفسرة للحديث كلاماً تحريفاً

(٢) اعلمها « وبنيني »

## المسئلة السابعة عشرة

وذلك أن الجميع اتفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد سواء ضموا اليهم العوام أم لا، فإن لم يُضموا اليهم فلا إشكال ان الاعتبار إنما هو بالسواد الاعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم، فمن شد عنهم فمات فميته جاهلية، وإن ضموا اليهم العوام فبحكم التبع لانهم غير عارفين بالشريعة، فلا بد من رجوعهم في دينهم الى العلماء، فانهم لو تماثوا على مخالفة العلماء فيما حدوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الاعظم في ظاهر الامر، لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: ان اتباع جماعة العوام هو المطلوب؛ وان العلماء هم المفارقون للجماعة والمذمومون في الحديث. بل الامر بالعكس؛ وأن العلماء هم السواد الاعظم وإن قلوا؛ والعوام هم المفارقون للجماعة ان خالفوا، فان وافقوا فهو الواجب عليهم

ومن هنا لما سئل ابن المبارك عن الجماعة الذين يقتدى بهم أجاب بان قال: أبو بكر وعمر — قال — فلم يزل يحسب حتى انتهى الى محمد بن ثابت والحسين بن واقد، قيل: فهو لاء ماتوا،  
(م ١٩ - الاعتصام - ج ٣)

فمن الاحياء ؟ قال : أبو حمزة السكري وهو محمد بن ميمون  
المروزي ، فلا يمكن أن يعتبر العوام في هذه المعاني باطلاق ؛  
وعلى هذا لو فرضنا خلوة الزمان عن مجتهد لم يمكن اتباع العوام  
لامثالهم ، ولا عد سوادهم أنه السواد الاعظم المنبه عليه في الحديث  
الذي من خالفه فبيته جاهلية ، بل ينزل النقل عن المجتهدين  
منزلة وجود المجتهدين ، فالذي يلزم العوام مع وجود المجتهدين  
هو الذي يلزم أهل الزمان المفروض الخالي عن المجتهد  
وأيضاً فاتباع نظر من لا نظره واجتهاد من لا اجتهاد  
له محض ضلالة ، ورمي في عمائة ، وهو مقتضى الحديث الصحيح  
« إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً » الحديث

روى أبو نعيم عن محمد بن القاسم الطوسي قال : سمعت  
اسحاق بن راهويه — وذكر في حديث رفعه الى النبي صلى الله  
عليه وسلم قال — « إن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة ، فاذا  
رأيتم الأختلاف فعليكم بالسواد الاعظم » — فقال رجل يا أبا  
يعقوب ! من السواد الاعظم ؟ فقال : محمد بن أسلم وأصحابه ومن  
تبعهم — ثم قال — : سألت رجل ابن المبارك : من السواد الاعظم ؟  
قال : أبو حمزة السكري — ثم قال اسحاق : في ذلك الزمان ( يعني  
أبا حمزة ) وفي زماننا محمد بن أسلم ، ومن تبعه — ثم قال اسحاق :

لو سألت الجهال عن السواد الاعظم لقالوا : جماعة الناس . ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم وطريقه ممن كان معه وتبعه فهو الجماعة — ثم قال إسحاق : لم أسمع عالما منذ خمسين سنة كان اشد تمسكا بأثر النبي صلى الله عليه وسلم من محمد بن أسلم

فانظر في حكايته تبيين غلط من ظن ان الجماعة هي جماعة الناس وان لم يكن فيهم عالم ، وهو وهم العوام ، لافهم العلماء . فليثبت الموفق في هذه المزلة قدمه لئلا يضل عن سواء السبيل ، ولا توفيق الا بالله

## المسئلة الثامنة عشرة

في بيان معنى رواية ابي داود وهي قوله عليه السلام « وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الالهواء كما يتجارى الكلبُ بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل الا دخله »

وذلك ان معنى هذه الرواية أنه عليه السلام اخبر بما سيكون في أمة من هذه الالهواء التي افترقوا فيها الى تلك الفرق ، وانه يكون فيهم اقوام تُدخل تلك الالهواء قلوبهم حتى

لا يمكن في العادة انفصالها عنها وتوبتهم منها، على حد ما يداخل  
داء الكلب جسم صاحبه فلا يبقى من ذلك الجسم جزء من  
اجزائه ولا مفصل ولا غيرهما الا دخله ذلك الداء، وهو جريان  
لا يقبل العلاج ولا ينفع فيه الدواء؛ فكذلك صاحب الهوى  
اذا دخل قلبه، وأشرب حبه، لا تعمل فيه الموعظة ولا يقبل  
البرهان، ولا يكثرث بمن خالفه. واعتبر ذلك بالمتقدمين من  
اهل الاهواء كمعبد الجهني وعمرو بن عبيد وسواهما، فانهم كانوا  
حيث لقوا مطرودين من كل جهة، محجوبين عن كل لسان،  
مبعدين عند كل مسلم، ثم مع ذلك از يزدادوا الاتماديا على ضلالهم،  
ومداومة على ما هم عليه (ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من  
الله شيئا)

وحاصل ما عولوا عليه تحكيم العقول مجردة، فشركوها مع  
الشرع في التحسين والتقييح، ثم قصرُوا أفعال الله على ما ظهر  
لهم ووجهوا عليها أحكام العقل، فقالوا: يجب على الله كذا ولا  
يجوز أن يفعل كذا. فجعلوه محكوما عليه كسائر المكلفين.  
ومنهم من لم يبلغ هذا المقدار، بل استحسن شيئا يفعله واستنبح  
آخروا لحقها بالمشروعات، ولكن الجميع بقوا على تحكيم العقول؛  
ولو وقفوا هنالك لكانت الداهية على عظمها أيسر، ولكنهم

تجاوزوا هذه الحدود كلها إلى ان نصبوا الحجارة لله ورسوله،  
باعترضهم على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وادعاهم  
عليهما من التناقض والاختلاف ومنافاة العقول وفساد النظم ما هم  
له أهل

قال العتبي: وقد اعترض على كتاب الله تعالى بالطعن ملحدون،  
ولغوا وهجروا، واتبعوا ما أشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله،  
بأفهام كليلية، وأبصار عليلية، ونظر مدخول، فخرقوا الحكم عن  
مواضعه، وعدلوا به عن سبيله، ثم قضاوا عليه بالتناقض،  
والاستحالة واللحن، وفساد النظم والاختلاف، وأدلوا بذلك  
بعلل ربما أمالت الضعيف الغمر، والحديث الغر، واعترضت  
بالشبهة في القلوب، وقدحت بالشكوك في الصدور، — قال —  
ولو كان ما لحنوا إليه، على تقريرهم وتأولهم لسبق إلى  
الطعن فيه من لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتج بالقرآن  
عليهم، ويجعله عَمَّ نبوته، والدليل على صدقه، ويتجداهم في  
مواطن على ان يأتوا بسورة من مثله، وهم الفصحاء  
والبلغاء، والخطباء والشعراء، والمخصوصون من بين جميع  
الانام، بالألسنة الحداد والدد في الخصام، مع اللب والنهي  
واصالة الرأي. فقد وصفهم الله بذلك في غير موضع من الكتاب

وكانوا يقولون مرة : هو سحر . ومرة : هو شعر . ومرة : هو قول الكهنة . ومرة : اساطير الاولين . ولم يحك الله عنهم الاعتراض على الاحاديث ودعى التناقض والاختلاف فيها ، وحكى عنهم لأجل ذلك القدح في خيرامة اخرجت للناس وهم الصحابة رضي الله عنهم ، واتبعواهم بالحدس قالوا ما شان ، أو جروا في الطعن على الحديث جري من لا يرنى عليه محتسبا في الدنيا ولا محاسبا في الآخرة

وقد بسط الكلام في الرد عليهم والجواب عما اعترضوا فيه ابو محمد بن قتيبة في كتابين صنفهما لهذا المعنى ، وهما من محاسن كتبه رحمه الله . ولم أرقط تلك الاعتراضات تعزيلها (؟) للمعترض فيه ، ولأن غيري — والحمد لله — قد تجرد له <sup>(١)</sup> ولكن أردت بالحكاية عنهم على الجملة بيان معنى قوله « تجارى بهم تلك الاهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه » وقبل وبعد فأهل الاهواء اذا استحكمت فيهم أهواؤهم لم يبالوا بشيء ، ولم يعدوا خلاف أنظارهم شيئا ، ولا راجعوا عقولهم مراجعة من

---

(١) كذا، وأنت ترى أن العبارة لم تؤد المعنى المراد لما أسقطه وحرفه منها النسخ وربما كان الاصل « ولم أرو قط تلك الاعتراضات تعزيرها للمعترض فيه ، ولم أعن بردها لان غيري — والحمد لله — قد تجرد له »

يتهم نفسه ويتوقف في موارد الاشكال ( وهو شأن المعتبرين  
من أهل العقول ) وهؤلاء صنف من أصناف من اتبع هواه ،  
ولم يعبأ بعذل العاذل فيه ، ثم أصناف آخر تجمعهم مع هؤلاء  
إشراب الهوى في قلوبهم ، حتى لا يبالوا بغير ما هو عليه  
فاذا تقرر معنى الرواية بالتمثيل صرنا منه الى معنى آخر ،

وهي :

## المسئلة التاسعة عشرة

ان قوله « تتجارى بهم تلك الاهواء » فيه الاشارة  
بـ « تلك » فلا تكون اشارة الى غير المذكور ، ولا محالاً بها على  
غير معلوم ، بل لا بد لها من متقدم ترجع اليه ، وليس الا  
الاحوال التي كانت السبب في الاقتراق ، فجاءت الزيادة في  
الحديث مبينة انها الاهواء ، وذلك قوله « تتجارى بهم تلك  
الاهواء » فدل على ان كل خارج عما هو عليه واصحابه انما خرج  
باتباع الهوى عن الشرع ، وقد مر بيان هذا قبل فلا نعيده

## المسئلة العشرون

ان قوله عليه السلام : وانه سيخرج في امتي اقوام على وصف كذا، يحتمل أمرين ( أحدهما ) ان يريد ان كل من دخل من أمته في هوى من تلك الالهواء ورآها وذهب اليها ، فان هواه يجري فيه مجرى الكلب بصاحبه فلا يرجع أبدا عن هواه ولا يتوب من بدعته (والثاني ) ان يريد أن من أمته من يكون عند دخوله في البدعة مشرب القلب بها، <sup>(١)</sup> ومنهم من لا يكون كذلك، فيمكنه التوبة منها والرجوع عنها

والذي يدل على صحة الاول هو النقل المقتضي الحجة للتوبة عن صاحب البدعة على العموم، كقوله عليه السلام « يرقون من الدين ثم لا يعودون حتى يعود السهم على فوقه » وقولهم : أن الله حجب التوبة عن صاحب البدعة، وما أشبه ذلك، ويشهد له الواقع ، فانه قلما تجد صاحب بدعة ارتضاها لنفسه يخرج عنها أو يتوب منها، بل هو يزداد بضلالتها بصيرة

روى عن الشافعي انه قال : مثل الذي ينظر في الرأي ثم

(١) لعله سقط من هنا « فلا يمكنه التوبة » الخ ماتراه مثبتا في مقابله

يتوب منه مثل المجنون الذي عولج حتى برىء، فأعقل ما يكون  
قد هاج

ويدل على صحة الثاني ان ما تقدم من النقل لا يدل على  
ان لا توبة له أصلاً، لان العقل يجوز ذلك والشرع ان  
يشأ<sup>(١)</sup> على ما ظاهره العموم فعمومه انما يعتبر عادياً، والعادة  
انما تقتضي في العموم الاكثرية، لاحتياج الشمول الذي يحزم  
به العقل الا بحكم الاتفاق، وهذا مبين في الاصول

والدليل على ذلك انا وجدنا من كان عاملاً ببدع ثم تاب  
منها<sup>(٢)</sup> وراجع نفسه بالرجوع عنها، كما رجع من الخوارج من  
رجع حين ناظرهم ابن عباس رضي الله عنهما، وكما رجع المهتدي  
والواثق وغيرهم ممن كان قد خرج عن السنة ثم رجع اليها، واذا  
جعل تخصيص العموم بفرده لم يبق اللفظ عاماً وحصل الانقسام  
وهذا الثاني هو الظاهر، لان الحديث أعطى أوله ان الامة

(١) كذا في الاصل . وهذه الكلمة لا يظهر معناها هنا ، ويقرب  
منها في بعد المعنى جملة « لاحتياج الشمول » ففي السياق غلط وتحرير  
والمعنى ظاهر، وهو ان قواعد الشرع العامة يراد بعمومها العموم العادي  
الذي يصدق بالغالب، لا العقلي المستغرق . وقد أوضح هذا المعنى في  
الجزء الثالث من الموافقات

(٢) وجدنا متعددة الى مفعول واحد هنا، أي وجدنا في المبتدعة من تاب

تفترق ذلك الافتراق من غير اشعار بإشرب أو عدمه، ثم بين ان في امته المفترقين عن الجماعة من يُشرب تلك الاهواء؛ فدل ان فيهم من لا يُشربها، وان كان من أهلها؛ ويبعد أن يريد أن في في مطلق الامة من يُشرب تلك الاهواء، اذا كان<sup>(١)</sup> يكون في الكلام نوع من التداخل الذي لا فائدة فيه، فاذا بين أن المعنى أنه يخرج في الأمة المفتقرة بسبب الهوى من يتجارى به ذلك الهوى استقام الكلام واتسق. وعند ذلك يتصور الانقسام. وذلك بأن يكون في الفرقة من يتجارى به الهوى كتجارى الكلب، ومن لا يتجارى به ذلك المقدار، لأنه يصح ان يختلف التجارى، فنه ما يكون في الغاية حتى يخرج الى الكفر أو يكاد؛ ومنه ما لا يكون كذلك

فمن القسم الأول الخوارج بشهادة الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم حيث قال « يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » ومنه هؤلاء الذين أعرقوا في البدعة حتى أعترضوا على كتاب الله وسنة نبيه، وهم بالكفر أحق من غيرهم ممن لم يبلغ مبلغهم

ومن القسم الثاني أهل التحسين والتقيح على الجملة، اذا

لم يؤدهم عقلهم الى ما تقدم

(١) لعل الاصل « اذ كان »

ومنه ما ذهب اليه الظاهرية — على رأي من عدها من  
البدع — وما أشبه ذلك . وذلك انه يقول : من خرج عن  
الفرقِ ببدعته وان كانت جزئية فلا يخلو صاحبها من تجاريتها في  
قلبه وإشراكها له، لكن على قدرها ، وبذلك أيضا تدخل تحت  
ما تقدم من الأدلة (على) ان لا توبة له ، لكن التجاري المشبه  
بالكاتب لا يبلغه كل صاحب بدعة ، الا انه يبقى وجه التفرقة  
بين من أشرب قلبه بدعةً من البدع ذلك الإشراب، وبين من  
لم يبلغ<sup>(١)</sup> ممن هو معدود في الفرق ، فان الجميع متصفون  
بوصف التفرقة التي هي نتيجة العداوة والبغضاء

وسبب التفريق بينهما — والله أعلم — أمران : إما ان  
يقال : ان الذي أشربها من شأنه ان يدعو إلى بدعته فيُظهر  
بسببها المعادة ، والذي لم يُشربها لا يدعو إليها ولا ينتصب  
للدعاء إليها (?) ووجه ذلك ان الاول لم يدع إليها الا وهي قد بلغت  
من قلبه مبلغا عظيما بحيث يطرح ماسواها في جنبها ، حتى صار  
ذا بصيرة فيها لا ينثني عنها ، وقد أعمت بصره وأصمّت سمعه  
واستولت على كليته ، وهي غاية المحبة . ومن أحب شيئا هذا  
النوع من المحبة وآلى بسببه وعادى ولم يبال بما لقي في طريقه ،

---

(١) لعله سقط من هذا الموضع ما يدل على مقابل ما قبله وهو من لم  
يبلغ أخذه بالبدعة ذلك المبالغ الذي عبر عنه بالإشراب

بمخلاف من لم يبلغ ذلك المبلغ ، فانما هي عنده بمنزلة مسألة علمية حصلها ، ونكتة اهتدى اليها ، فهي مدخرة في خزانة حفظه يحكم بها على من وافق وخالف ، لكن بحيث يقدر على إمساك نفسه عن الاظهار مخافة النكال ، والقيام عليه بأنواع الاضرار ، ومعلوم ان كل من داهن على نفسه في شيء وهو قادر على اظهاره لم يبلغ منه ذلك الشيء مبلغ الاستيلاء ، فكذلك البدعة اذا استخفى بها صاحبها

وإما ان يقال : ان من أشر بها ناصب عليها بالدعوة المقترنة بالخروج عن الجماعة والسواد الاعظم ، وهي الخاصة التي ظهرت في الخوارج وسائر من كان على رأيهم

ومثل ما حكى ابن العربي في العواصم ، قال : أخبرني جماعة من أهل السنة بمدينة السلام انه ورد بها الاستاذ ابو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري الصوفي من نيسابور فعمد مجلسا للذكر ، وحضر فيه كافة الخلق ، وقرأ القارئ ( الرحمن على العرش استوى ) قال لي اخصهم من أنت <sup>(٢)</sup> - يعني الخنا بلة - يقومون في أثناء المجلس ويقولون قاعد ! قاعد ! بأرفع صوت وابعده مدي ، وثار إليهم أهل السنة من أصحاب القشيري ومن

(١) في الاصل « يشاغور » (٢) لا يظهر لهذه الجملة معنى هنا ففني الحكاية حذف وتحريف . والمعنى المراد منها ظاهر

أهل الحضرة وتناور الفئتان وغلبت العامة ، فأججروهم الى  
المدرسة النظامية وحصروهم فيها ورموهم بالنشاب ، فمات منهم  
قوم ؛ وركب زعيم الكفاة وبعض الدادية فسكنوا ثوراتهم  
فهذا أيضا ممن أشرب قلبه حب البدعة حتى أداه ذلك  
الى القتل ؛ فكل من بلغ هذا المبلغ حقيق ان يوصف بالوصف  
الذي وصف به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان بلغ من  
ذلك الحرب

وكذلك هؤلاء الذين داخلوا الملوك فأدلووا اليهم بالحجة  
الواهية ، وصغروا في أنفسهم حملة السنة وحماة الملة ، حتى وقفوهم  
مواقف البلوى ، وأذاقوهم مرارة البأساء والضراء ، وانتهى  
بأقوام الى القتل ، حسبما وقعت المحنة به زمان بشر المريسي في  
حضرة المأمون وابن ابي دؤاد وغيرهما

فان لم تبلغ البدعة بصاحبها هذه المناصبه فهو غير مشرب  
حبها في قلبه ، كالمثال في الحديث ؛ وكم من أهل بدعة لم يقوموا  
بسدعتهم قيام الخوارج وغيرهم ؛ بل استتروا بها جدًّا ، ولم  
يتعرضوا للدعاء اليها جهارًا ، كما فعل غيرهم ؛ ومنهم من يعدُّ في  
العلماء والرواة وأهل العدالة بسبب عدم شهرتهم بما انحلوه  
فهذا الوجه يظهر أنه أولى الوجوه بالصواب وبالله التوفيق

## المسئلة الحادية والعشرون

إن هذا الإِشْرَابُ المُشَارِأِيه : هل يُخْتَصُّ بِبَعْضِ الْبِدْعِ  
دُونَ بَعْضٍ أَمْ لَا يُخْتَصُّ ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ بَعْضُ الْبِدْعِ مِنْ  
شَأْنِهَا أَنْ تُشْرَبَ قَلْبُ صَاحِبِهَا جَدًّا ، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ؛  
فَالْبِدْعَةُ الْفُلَانِيَّةُ مِثْلًا مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُتْجَارَى بِصَاحِبِهَا كَمَا  
يُتْجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ ، وَالْبِدْعَةُ الْفُلَانِيَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ،  
فَبِدْعَةُ الْخَوَارِجِ مِثْلًا فِي طَرَفِ الْإِشْرَابِ كِبِدْعَةُ الْمُنْكَرِينَ  
لِلْقِيَاسِ فِي الْفُرُوعِ الْمُلْتَزِمِينَ الظَّاهِرِ فِي الطَّرَفِ الْآخِرِ ، وَيُمْكِنُ  
أَنْ يُتْجَارَى ذَلِكَ فِي كُلِّ بِدْعَةٍ عَلَى الْعَمُومِ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِهَا  
مَنْ تِجَارَتُ بِهِ كَمَا يُتْجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ ، كَعَمْرُو بْنِ عَبِيدٍ -  
حَسْبَمَا تَقْدِمُ النُّقْلَ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْكَرَ بِسَبَبِ الْقَوْلِ بِهِ سُورَةَ  
( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ) وَتَوَلَّهُ ( ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا )  
وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ الْحَالَ إِلَى هَذَا النَّحْوِ كَجَمَلَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَسَامِينِ ،  
كَالْفَارِسِيِّ النَّحْوِيِّ وَابْنِ جَنِي

وَالثَّانِي بِدْعَةُ الظَّاهِرِيَّةِ فَانْهَاجَتْ بِقَوْمٍ حَتَّى قَالُوا عِنْدَ

ذكر قوله ( على العرش استوى ) : قاعد ! قاعد ! وأعلنوا بذلك  
وتقاتلوا عليه، ولم يبلغ بقوم آخرين ذلك المقدار ، كداود بن علي  
في الفروع واشباهه

والثالث بدعة التزام الدعاء بإثر الصلوات دائما على الهيئة  
الاجتماعية ، فانها بلغت باصحابها الى أن كان الترك لها موجبا  
للقتل عنده ، فحكى القاضي ابو الخطاب بن خليل حكاية عن  
ابي عبد الله بن مجاهد العابد : أن رجلا من علماء الدولة وأهل  
الوجاهة فيها — وكان موصوفا بشدة السطوة وبسط اليد —  
نزل في جوار ابن مجاهد وصلى في مسجده الذي كان يؤم فيه، وكان  
لا يدعو في أخريات الصلوات تصميما في ذلك على المذهب  
( يعني مذهب مالك ) لانه مكروه في مذهبه ، وكان ابن مجاهد  
محافظا عليه ، فكره ذلك الرجل منه ترك الدعاء ، وأمره أن  
يدعو فأبى، وبقي على عادته في تركه في اعقاب الصلوات ،  
فلما كان في بعض الليالي ( صلى ) ذلك الرجل العتمة في المسجد، فلما  
انقضت وخرج ذلك الرجل الى داره قال لمن حضره من أهل  
المسجد: قد قلنا لهذا الرجل يدعو إثر الصلوات فأبى ، فاذا كان  
في غدوة غدأ ضرب رقبتة بهذا السيف — وأشار الى سيف في  
يده — فخافوا على ابن مجاهد من قوله لما علموا منه ، فرجعت

الجماعة بجمعتها الى دار ابن مجاهد، فخرج اليهم وقال: ماشأ أنكم؟ فقالوا: والله لقد خفنا من هذا الرجل، وقد اشتد الآن غضبه عليك في تركك الدعاء. فقال لهم: لا أخرج عن عادي. فأخبروه بالقصة؛ فقال لهم وهو متبسم: انصرفوا ولا تخافوا فهو الذي تضرب<sup>(١)</sup> رقبته في غدوة غد بذلك السيف بحول الله؛ ودخل داره وانصرفت الجماعة على دُعر من قول ذلك الرجل. فلما كان مع الصبح وصل الى دار الرجل قوم من أهل المسجد ومن علم حال البارحة حتى وصلوا اليه الى دار الامامة بباب جوهر من اشبيلية، وهناك أمر بضرب رقبته بسيفه، (فكان) ذلك تحقيقا للاجابة، وإثباتا للكرامة. وقد روى بعض الاشبيليين الحكاية بمعنى هذه الكن (على) نحو آخر

ولما رد ولد ابن الصقر على الخطيب في خطبته وذلك حين فاه<sup>(٢)</sup> باسم المهدي وعصمته، أراد المرتضي من ذرية عبد المؤمن - وهو اذ ذاك خليفة - ان يسجنه على قوله، فابى الاشياخ والوزراء من فرقة الموحدين الا قتله، فغلبوا على أمره،

---

(١) في الاصل « ضربت » ولولا قوله في « غدوة غد » لجاز جعله من التجوز بجعل المستقبل كالماضي في تحقيقه  
(٢) في الاصل « وكذلك خير فاه » الخ

فقتلوه خوفا ان يقول ذلك غيره ، فتختل عليهم القاعدة التي بنوا  
دينهم عليها

وقد لا تبلغ البدعة في الإِشْرَاب ذلك المقدار فلا يتفق  
الخلافا فيها بما يؤدي الى مثل ذلك .

فهذه الامثلة بينت بالواقع مراد الحديث - على فرض  
صحته - فان أخبار النبي صلى الله عليه وسلم انما تكون ابتداء  
على وفق مخبره من غير تخلف ألبتة

ويشهد لهذا التفسير استقراء أحوال الخلق من اتقسامها  
الى الأعلى والادنى والأوسط، كالعلم والجهل والشجاعة والجبن<sup>(١)</sup>  
والعدل والجور، والجود والبخل، والغنى والفقر، والعز والذل،  
 وغير ذلك من الاحوال والاصناف، فانها تتردد ما بين الطرفين:  
فعالم في أعلى درجات العلم، وآخر في أدنى درجاته، وجاهل  
كذلك، وشجاع كذلك، الى سائرها

فكذلك سقوط البدع بالنفوس. إلا ان في ذكر النبي صلى  
الله عليه وسلم لها فائدة أخرى، وهي التجذير من مقاربتها  
ومقاربة أصحابها وهي :

(١) كان الاصل « والخير » بدل « والجبن »

## المسئلة الثانية والعشرون

وبيان ذلك ان داء الكلب فيه ما يشبه العدوى ، فان  
اصل الكلب واقع بالكلب . ثم اذا عض ذلك الكلب احداً  
صار مثله ولم يقدر على الانفصال منه في الغالب الا بالهلاكه ،  
فكذلك المبتدع اذا اورد على أحد رأيه وإشكاله فقاما يسلم من  
غائلته ، بل إما أن يقع معه في مذهبه ويصير من شيعته ، وإما  
أن يثبت في قلبه شكاً يطعم في الانفصال عنه فلا يقدر

هذا بخلاف سائر المعاصي فان صاحبها لا يضاره ولا يدخله  
فيها غالباً الا مع طول الصحبة والانس به ، والاعتیاد لحضور  
معصيته . وقد أتى في الآثار ما يدل على هذا المعنى ، فان السلف  
الصالح نهوا عن مجالستهم ومكالمتهم وكلام مكالمهم ، واغلظوا في  
ذلك؛ وقد تقدم منه في الباب الثاني آثار جمة

ومن ذلك ما روي عن ابن مسعود قال : من أحب ان يكرم  
دينه فليعتزل مخالطة الشيطان ومجالسة اصحاب الاهواء ، فان  
مجالستهم الصق من الجرب

وعن حميد الاعرج <sup>(١)</sup> نهي <sup>(٢)</sup> قدم غيلان مكة يجاور بها، فأتى  
غيلان مجاهداً فقال: يا ابا الحجاج! بلغني انك تنهى الناس عني  
وتذكرني... بلغك <sup>(٣)</sup> عني شيء لا اقله؛ إنما اقول كذا؛ فجاء  
بشيء لا ينكر، فلما <sup>(٤)</sup> قام قال مجاهد: لا تجالسوه فانه قدري — قال  
حميد — فانه يوم <sup>(٥)</sup> في الطواف لحقني غيلان من خاني يجذب  
زدائي، فالتفت فقال: كيف يقول مجاهد خرف وكذا <sup>(٦)</sup> فاخبرته،  
فمشي معي، فبصر بي مجاهد معه، فأتيته فجعلت أكلمه فلا يرد علي،  
واسأله فلا يجيبني — فقال — فعدوت اليه فوجدته على تلك  
الحال؛ فقلت: يا ابا الحجاج! ابلغك عني شيء؟ ما احدثت  
حدثاً، مالي! قال: ألم ارك مع غيلان وقد نهيتكم ان تكلموه  
او تجالسوه؟ قال — قلت: يا ابا الحجاج ما أنكرت قولك، وما  
بدأته، هو بدأني. قال: والله يا حميد لولا انك عندي مصدق  
ما نظرت لي في وجه منبسط ما عشت، ولئن عدت لا تنظر لي  
في وجه منبسط ما عشت

وعن ايوب قال: كنت يوماً عند محمد بن سيرين إذ جاء

(١) كذا في الاصل ولعل الكلمة زائدة أو محرفة عن «المكي أو أنها  
قال» (٢) لعل الاصل «وأنه بلغك عني» الخ (٣) لعل الاصل «فاني لما  
كنت ذات يوم» الخ (٤) أقرب تقويم لهذه العبارة المحرفة من لفظها ان  
تكون «خرفاً — أو خرقاً — كذا وكذا» أي كيف يقول لخرفه أو خرقه  
كذا وكذا

عمرو بن عبید فدخل فلما جلس وضع محمد يده في بطنه وقام ،  
فقلت لعمرو : انطلق بنا - قال - نخرجنا فلما مضى عمرو رجعت  
فقلت : يا أبا بكر ! قد فطنت الى ما صنعت . قال : أقد فطنت ؟

قلت : نعم ! قال : أما إنه لم يكن ليضمني معه سقف بيت  
وعن بعضهم قال : كنت أمشي مع عمرو بن عبید فرآني ابن  
عون فأعرض عني . وقيل دخل ابن عون<sup>(١)</sup> فسكت ابن عون لما  
راه ، وسكت عمرو عنه فلم يسأله عن شيء ، فمكث هنية ثم قال  
ابن عون : بم استحل أن يدخل داري بغير اذني؟ - مرارا  
يردها - أما إنه لو تكلم ...

وعن مؤمل بن إسماعيل قال : قال بعض اصحابنا لحجاد بن  
زيد : مالك لم ترو عن عبد الكريم الا حديثا واحدا ؟ قال : ما  
أتيته الا مرة واحدة لساقه في هذا الحديث ، وما أحب أن  
أيوب علم بآتياني اليه وأن لي كذا وكذا ، وإني لأظنه لو علم  
لكانت الفيصلة بيني وبينه

وعن ابراهيم ( انه ) قال لمحمد بن السائب : لا تقربنا مادمت  
على رأيك هذا . وكان مرجئا

وعن حماد بن زيد قال : لقيني سعيد بن جبير فقال : الم اراك  
مع طالق ؟ قلت : بلى ! فماله ؟ قال : لا تجالسه فانه مرجئ

(١) لعل الاصل « ابن عبید دار ابن عون »

وعن محمد بن واسع قال رأيت صفوان بن محرز وقريباً  
منه شيبة، فرأهما يتجادلان، فرأيته قائماً ينفض ثيابه ويقول :  
إنما انتم جرب

وعن ايوب قال : دخل رجل على ابن سيرين فقال : يا أبا  
بكر! اقرأ عليك آية من كتاب الله لا أزيد أن اقرأها ثم أخرج؛  
فوضع اصبعيه في أذنيه ثم قال : أعزم عليك إن كنت مساماً  
إلا خرجت من بيتي — قال — فقال : يا أبا بكر! لا أزيد على  
أن اقرأ (آية) ثم أخرج. فقام لإزاره يشده وتبها للقيام فأقبلنا على  
الرجل، فقلنا : قد عزم عليك إلا خرجت؛ أفيجل لك أن تخرج  
رجلاً من بيته؟ — قال — نخرج، فقلنا : يا أبا بكر! ما عليك لو قرأ  
آية ثم خرج؟ قال : اني والله لو ظننت ان قلبي ثبت<sup>(١)</sup> على ما هو  
عليه ما باليت ان يقرأ، ولكن خفت ان يلقي في قلبي شيئاً  
أجهد في إخراجه من قلبي فلا أستطيع

وعن الاوزاعي قال : لا تكلموا صاحب بدعة من جنده  
فيورث قلوبكم من فتنته

فهذه آثار تنبهك على ما تقدمت إشارة الحديث اليه ان  
كان مقصودا والله اعلم

تأثير كلام صاحب البدعة في القلوب ، معلوم . و — ثم معنى آخر

(١) ثبت « يوزن ضخمة » ثابت . ويوشك أن يكون أصلها يثبت

قد يكون من فوائد تنبيه الحديث بمثال داء الكلب وهي :

## المسئلة الثالثة والعشرون

وهو التنبيه على السبب في بعد صاحب البدعة عن التوبة،  
اذ كان مَثَلُ المعاصي الواقعة بأعمال العباد قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً،  
كمثل الامراض النازلة بجسمه أو روحه ؛ فأدوية الامراض  
البدنية معلومة ، وأدوية الامراض العملية التوبة والاعمال  
الصالحة. وكما ان من الامراض البدنية ما يمكن فيه التداوي، ومنه  
ملا يمكن فيه التداوي أو يعسر، كذلك الكلبُ الذي في أمراض  
الاعمال ، فمنها ما يمكن فيه التوبة عادة ، ومنها ما لا يمكن  
فالمعاصي كلها غير البدع يمكن فيه التوبة من اعلاها  
— وهي الكبائر — الى ادناها — وهي اللم — والبدع أخبرنا  
فيها إخبارين كلاهما يفيد أن لا توبة منها . ( الاخبار  
الاول ) ما تقدم في ذم البدع من ان المبتدع لا توبة له ، من  
غير تخصيص ( والآخر ) ما نحن في تفسيره، وهو تشبيه البدع  
بما لا ينجح فيه من الامراض كالكلب ، فأفاد ان لا ينجح من  
ذنب البدع في الجملة من غير اقتضاء عموم ، بل اقتضى ان عدم

التوبة مخصوص بمن تجارى به الهوى كما يتجارى السكاب بمصاحبه ،  
وقد مر أن من اولئك من يتجارى به الهوى على ذلك الوجه ،  
وتبين الشاهد عليه ، ونشأ من ذلك معنى زائد هو من فواتد  
الحديث — وهي :

### المسئلة الرابعة والعشرون

وهو ان من تلك الفرق من لا يُشْرَبُ هوى البدعة ذلك  
الإشْرَابَ ، فإذا يمكن فيه التوبة ، واذا أمكن في أهل الفرق  
امكن فيمن خرج عنهم ، وهم أهل البدع الجزئية  
فإما ان يرجح ما تقدم من الاخبار على هذا الحديث ،  
لأن هذه الرواية في اسنادها شيء ، واعلاما يجري في الحسان (١)  
وفي الاحاديث الأخر ما هو صحيح ، كقوله « يمرقون من  
الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ثم لا يعودون كما لا يعود  
السهم على فوقه » وما اشبهه

وإما ان يجمع بينهما ، فتجعل النقل الاول عمدة في عموم  
قبول التوبة ، ويكون هذا الاخبار امرا آخر زائدا على ذلك ،  
اذ لا يتنافيان ، بسبب ان من شأن البدع مصاحبة الهوى ، وغلبة

(١) الاصل « كما يعود »

المهوى للإنسان في الشيء المفعول أو المتروك له ابتداءً فيه ،  
والبندغ كلها تصاحب المهوى ، ولذلك سُمي أصحابها أهل  
الاهواء ، فوَقعت التسمية بها ، وهو الغالب عليهم ، إذ العمل  
المبتدع إنما نشأ عن المهوى مع شبهة دليل ، لا عن الدليل  
بالعرض ، فصار هوىً يصاحبه دليل شرعي في الظاهر ، فكان  
اجرى في البدع من القاب موقع السوئداء<sup>(١)</sup> فأشرب حبه ، ثم  
انه يتفاوت ، إذ ليس في رتبة واحدة ولكنه تشريع كله ،  
واستحق صاحبه ان لا توبة له ، عاقبنا الله من النار بفضله ومنه  
وإما ان يعمل هذا الحديث مع الاحاديث الأول - على  
فرض العمل به - ونقول: ان ما تقدم من الاخبار عامة ، وهذا  
يفيد الخصوص كما تفيد ، او يفيد معنى يفهم منه الخصوص ،  
وهو الإشراب في اعلى المراتب مسوقا مساق التبويض ، لقوله  
« وانه سيخرج في امي اقوام » الى آخره ، فدل أن ثم اقواما  
آخر لا تجارى بهم تلك الاهواء على ما قال ، بل هي ادنى من  
ذلك ، وقد لا تجارى بهم ذلك .

وهذا التفسير بحسب ما اعطاه الموضع ، وتمام المسئلة قد مر  
في الباب الثاني والحمد لله . لكن على وجه لا يكون في  
الإحاديث كلها تخصيص ، وباللغة التوفيق

(١) الجملة في الاصل كما ترى فتأمل

## المسئلة الخامسة والعشرون

انه جاء في بعض روايات الحديث « اعظمها فتنة الذين  
يقيسون الامور برأيهم ، فيحلون الحرام ويحرمون الحلال »  
جعل أعظم تلك الفرق فتنة على الامة أهل القياس ، ولا كل  
قياس ، بل القياس على غير أصل ، فان أهل القياس متفقون على  
انه على غير اصل لا يصح ، وانما يكون على أصل من كتاب  
أوسنة صحيحة أو إجماع معتبر ، فاذا لم يكن للقياس أصل -  
وهو القياس الفاسد - فهو الذي لا يصح ان يوضع في الدين ؛  
فانه يؤدي الى مخالفة الشرع ؛ وأن يصير الحلال بالشرع حراما  
بذلك القياس ، والحرام حلالا ؛ فان الرأي من حيث هو رأي  
لا ينضبط الى قانون شرعي اذا لم يكن له أصل شرعي ، فان  
العقول تستحسن ما لا يستحسن شرعا ، وتستقبح ما لا يستقبح  
شرعا ؛ واذا كان كذلك صار القياس على غير أصل فتنة على  
الناس

ثم أخبر في الحديث ان المعملين لهذا القياس أضروا على  
الناس من سائر أهل الفرق ، وأشد فتنة . وبيانه ان مذاهب أهل

الاهواء قد اشتهرت الاحاديث التي تردّها واستفاضت ، واهل  
الاهواء مغموعون في الامر الغالب عند الخاصة والعامة ، بخلاف  
الفتيا ، فان اداتها من الكتاب والسنة لا يعرفها الا الافراد ،  
ولا يميز ضعيفها من قويمها الا الخاصة ، وقد ينتصب للفتيا والقضاء  
ممن يخالفها كثير

وقد جاء مثلُ معناه محفوظا من حديث ابن مسعود انه  
قال : ليس عام إلا والذي بعده شرٌّ منه <sup>(١)</sup> لا أقول : عام

(١) في صحيح البخاري ان الناس شكوا الى أنس بن مالك (رض)  
ما يلقون من الحجاج فقال « اصبروا فانه لا يأتي عليكم زمان الا الذي  
بعده شر منه حتى تلقوا ربكم . سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم »  
واستشكله العلماء بان العصر اللاحق كثيرا ما يكون خيرا من سابقه ومثلوا  
له بزمن عمر بن عبد العزيز بعد زمن الحجاج . واجابوا عنه بجوابين  
أحدهما حمله على الاغلب . وثانيهما تفضيل مجموع العصر لاكل سنة أو  
شهر أو يوم منه . وقالوا ان زمن الحجاج كان أفضل من زمن عمر بن  
عبد العزيز بما كان فيه من كثرة الصحابة وقد اتقروا في زمن عمر .  
ويقوم من هذا جواب آخر وهو التفضيل بالعلماء العاملين المقيمين للسنة  
ولم يأت زمن كان الناس خيرا فيه ممن قبلهم بالعلم والعمل . ويشهد له  
حديث « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء  
أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته » رواه أحمد والشيخان  
والترمذي من حديث ابن مسعود . رواه مسلم عن عائشة بلفظ « خير  
الناس قرني الذي أنا فيه ثم الثاني ثم الثالث » ويظن بعض الناس أن  
الحديث يدل على أن المسلمين لا بد أن يكونوا في كل زمن أضعف سلطاناً  
مما قبله . وهذا ليس بمراد قطعاً ولا ينطبق على الواقع في زمنه ولا =

أمطرُ من عام ، ولا عام أخصبُ من عام ، ولا أمير خيرٌ من أمير . ولا كُن : ذهاب خياركم وعلماؤكم ؛ ثم يحدث قوم يقيسون الامور برأيهم ؛ فيهدم الاسلام ويشلم وهذا الذي في حديث ابن مسعود موجود في الحديث الصحيح ، حيث قال عليه السلام « ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ برأيهم ، فيضلون ويضلون » (١)

= في الازمنة التي تلته

ثم انه لا بد من تفسير الزمن فيه بالقرن أو الجيل حتى لا يرد عليه أن آخر زمنه صلى الله عليه وسلم كان خيرا من أوله باكمال الدين ودخول الناس فيه أفواجا ونصر أهله على من عاداهم من الكفار فان حمل على مطلق الزمن تعين أن يكون الخطاب فيه خاصا بالصحابة رضي الله عنهم باعتبار ما يقع لهم بعده دون زمانه، وذلك انهم كانوا في أول مدة خلافة الراشدين أحسن حالا من آخرها لما حدث من الخلاف في زمن عثمان ومن الفتن والتقاتل في زمن علي رضي الله عنهم أجمعين . وكانوا في أول العهد بمالك بني أمية أحسن حالا من آخره الذي هو زمن الحجاج بالنسبة اليهم

ولكن جاء في شرح القسطلاني لحديث انس مانصبه : وعند الطبراني بسند صحيح عن ابن مسعود قال « أمس خير من اليوم ، واليوم خير من غد وكذلك حتى تقوم الساعة » ويجوز ان يكون هذا اجتهادا منه . على أن حال الناس في العلم والتمسك بالدين - كما جاء - يتفق مع هذا القول . ويؤيده اثر ابن مسعود الذي اورده المصنف وهو في كتاب العلم لابن عبد البر

(١) الحديث في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بلفظ « ان =

وقد تقدم في ذم الرأي آثار مشهورة عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، تبين فيها أن الأخذ بالرأي يحل الحرام ويحرم الحلال؛ ومعلوم أن هذه الآثار الدائمة للرأي لا يمكن أن يكون المقصود بها ذم الاجتهاد على الأصول في نازلة لم توجد في كتاب ولا سنة ولا إجماع، ممن يعرف الاشباه والنظائر، ويفهم معاني الاحكام فيقيس قياس تشبيهه وتعليل - قياساً لم يعارضه ما هو أولى منه، فان هذا ليس فيه تحليل ولا تحريم، ولا العكس؛ وإنما القياس الهادم للإسلام ما عارض الكتاب والسنة، أو ما عليه سلف الأمة، أو معانيها المعتبرة<sup>(١)</sup>

\*  
\* \*

ثم أن مخالفة هذه الأصول على قسامين (أحدهما) أن يخالف أصلاً مخالفة ظاهرة من غير استمسك بأصل آخر؛ فهذا لا

= الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق (وعند مسلم لم يترك) عالماً (وفي رواية لم يبق عالم) اتخذ الناس رءوساً (وفي رواية رؤساء) جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» ولفظ المصنف مروى أيضاً وهو في كتاب العلم لابن عبد البر وغيره

(١) قد يدخل في ذلك القياس الذي يزيد في التكليف عبادة لم تكن في زمن التشريع أو تحريم شيء سكت عنه الشارع رحمة غير نسيان، فهل يقول المصنف بجواز هذا؟

يقع من مفت مشهور إلا إذا كان الاصل لم يبلغه، كما وقع لكثير من الأئمة حيث لم يبلغهم بعض السنن مخالفاً خطأ، وأما الاصول المشهورة فلا يخالفها مسلم خلافاً ظاهراً من غير معارضة بأصل آخر، فضلاً عن ان يخالفها بعض المشهورين بالفتيا (والثاني) ان يخالف الاصل بنوع من التأويل هو فيه مخطيء، بأن يضع الاسم على غير مواضعه أو على بعض مواضعه، أو يراعي فيه مجرد اللفظ دون اعتبار المقصود، أو غير ذلك من أنواع التأويل.

والدليل على ان هذا هو المراد بالحديث وما في معناه ان تحليل الشيء إذا كان مشهوراً فخرمه بغير تأويل، أو التحريم مشهوراً فحلله بغير تأويل— كان كفراً وعناداً، ومثل هذا لا تتخذه الامة رأساً قط، إلا أن تكون الامة قد كفرت، والامة لا تكفر ابداً<sup>(١)</sup>

وإذا بعث الله ريحاً تقبض ارواح المؤمنين لم يبق حينئذ من يسأل عن حرام أو حلال. وإذا كان التحليل أو التحريم غير مشهور يخالفه مخالف لم يبلغه دليله، فمثل هذا لم يزل موجوداً من لدن زمان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا إنما

(١) قد يقال: يجوز أن يتخذه بعض الائمة اماماً ومفتياً، كما اتخذت الفرق المبتدعة زعماءها ائمة مفتين .

يكون في آحاد المسائل ، فلا تضل الأمة ولا ينهدم الاسلام .  
ولا يقال لهذا : انه محدث عند قبض العلماء  
فظهر ان المراد انما هو استحلال المحرمات الظاهرة او  
المعلومة عنده بنوع تأويل ؛ وهذا بين في المبتدعة الذين تركوا  
معظم الكتاب والذي تضافرت عليه ادلته ، وتواطأت على معناه  
شواهد ، واخذوا في اتباع بعض المتشابهات وترك ام  
الكتاب

فاذا هذا — كما قال الله تعالى — زيغ وميل عن الصراط  
المستقيم ؛ فان تقدموا أئمة<sup>(١)</sup> يفتون ويقتدي بهم بأقوالهم واعمالهم  
سكنت اليهم الدهماء ، ظنناهم بالغوا لهم في الاحتياط على الدين ،  
وهم يضلونهم بغير علم ؛ ولا شيء أعظم على الانسان من  
داهية تقع به من حيث لا يحتسب ، فانه لو علم طريقها لتوقاها  
ما استطاع ، فاذا جاءت على غرّة فهي ادهى واعظم على من وقعت  
به ، وهو ظاهر ؛ فكذلك البدعة اذا جاءت العامي من طريق  
الفتيا ، لانه يستند في دينه إلى من ظهر في رتبة اهل العلم ،  
فيضل من حيث يطلب الهداية . اللهم اهدنا الصراط المستقيم —  
صراط الذين انعمت عليهم

(١) أي حال كونهم أئمة أي يجعلهم أنفسهم أئمة

## المسئلة السادسة والعشرون

إن هاهنا نظرا لفظيا في الحديث هو من تمام الكلام فيه . وذلك انه لما اخبر عليه السلام ان جميع الفرق في النار الا فرقة واحدة ، وهي الجماعة المفسرة في الحديث الآخر، فجاء في الرواية الاخرى السؤال عنها - سؤال التعيين فقالوا : من هي يارسول الله ؟ فأصلُ الجواب ان يقال : انا واصحابي . ومن عمل مثل عملنا . أو ما اشبه ذلك مما يعطي تعيين الفرقة ، إما بالإشارة اليها أو بوصف من اوصافها . الا ان ذلك لم يقع ، وإنما وقع في الجواب تعيين الوصف لا تعيين الموصوف ، فلذلك أتى بما أتى ، فظاهرها<sup>(١)</sup> الوقوع على غير العاقل من الاوصاف وغيرها ، والمراد هنا الاوصاف التي هو عليها صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم ، فلم يطابق السؤالُ الجوابَ في اللفظ . والعذر عن هذا ان العرب لا تلزم ذلك النوع اذا فهم المعنى ، لأنهم لما سألوا عن تعيين الفرقة الناجية بين لهم الوصف الذي به صارت ناجية ، فقال « ماأنا عليه وأصحابي »

(١) في الاصل « التي بظاهرها » الخ

ومما جاء غير مطابق في الظاهر وهو في المعنى مطابق قول  
الله تعالى ( قل : أَوُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ ؟ — فان هذا  
الكلام معناه : هل أخبركم بما هو أفضل من متاع الدنيا ؟  
فكانه قيل : نعم ! أخبرنا . فقال الله تعالى — لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ  
رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) الآية . أي للذين (١)  
اتقوا استقر لهم عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار —  
الآية . فاعطى مضمون الكلام معنى الجواب على غير لفظه .  
وهذا التقرير على قول جماعة من المفسرين

وقال تعالى ( مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ )  
الآية . فقوله « مثل الجنة » يقتضي المثل لا الممثل — كما قال  
( مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي آسْتَوَقَدَ نَارًا ) — ولأنه كلما كان  
المقصود الممثل جاء به بعينه

ويمكن ان يقال : ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر  
الفرق وذكر ان فيها فرقة ناجية — كان الاولى السؤال عن  
أعمال الفرقة الناجية ، لاعتن نفس الفرقة . لان التعريف فيها  
من حيث هي لا فائدة فيه الا من جهة أعمالها التي نجت (٢)

(١) لعل الاصل « أي الذين »

(٢) كان الاصل « لحت »

بها . فالمقدم في الاعتبار هو العمل لا العامل ، فلو سألوا : ما وصفها ؟ أو ما عملها ؟ أو ما أشبه ذلك - لكان أشد مطابقة في اللفظ والمعنى ؛ فلما فهم عليه السلام منهم ما قصدوا أجابهم على ذلك ونقول : لما تركوا السؤال عما كان الأولى في حقهم ، أتى به جوابا عن سؤالهم ، حرصا منه عليه السلام على تعليمهم ما ينبغي لهم تعلمه والسؤال عنه . ويمكن أن يقال : أنت ما سألوا عنه لا يتعين ، إذ لا تختص النجاة بمن تقدم دون من تأخر ، إذ كانوا قد اتصفوا بوصف التأخير . ومن شأن هذا السؤال التعمين ؛ وعدم انحصارهم بزمان أو مكان لا يقتضي التعمين ، وانصرف القصد الى تعيين الوصف الضابط للجميع ، وهو ما كان عليه هو وأصحابه

وهذا الجواب بالنسبة إلينا كاليهم ، وهو بالنسبة الى السائل معين ، لأن أعمالهم كانت للحاضرين معهم رأي عين ، فلم يحتاج الى أكثر من ذلك ، لأنه غاية التعمين اللائق بمن حضر ، فأما غيرهم ممن لم يشاهد أحوالهم ولم ينظر أعمالهم فليس مثلهم ، ولا يخرج الجواب بذلك عن التعمين المقصود ، والله أعلم انتهى

## الباب العاشر

في بيان معنى الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه سبل أهل

الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان

قد تقدم قبل هذا أن كلَّ فرقة وكل طائفة تدعي أنها على

الصراط المستقيم ، وان ماسواها منحرف عن الجادة وراكب

بُذيات الطريق ؛ فوقع بينهم الاختلاف إذاً في تعيينه وبيانه ، حتى

أشكلت المسئلة على كل من نظر فيها ، حتى قال من قال : كل

مجتهد في العقليات أو النقليات مصيب . فعدد الأقوال في تعيين

هذا المطلب على عدد الفرق ؛ وذلك من أعظم الاختلاف ، إذ

لاتكاد تجد في الشريعة مسئلة يختلف العلماء فيها على بضع

وسبعين قولاً إلا هذه المسئلة ، فتحرير النظر حتى تتضح الفرقة

الناجية التي كان عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من

انغمض المسائل

ووجه ثانٍ : أن الطريق المستقيم لو تعين بالنسبة الى من  
بعد الصحابة لم يقع اختلاف أصلاً ، لأن الاختلاف مع تعيين  
محلّه محال ، والفرض ان الخلاف ليس بقصد العناد ، لأنه على  
ذلك الوجه مخرج عن الاسلام ، وكلامنا في الفرق

\*  
\*

ووجه ثالث : أنه قد تقدم أن البدع لا تقع من راسخ في  
العلم ، وإنما تقع ممن لم يبلغ مبلغ أهل الشريعة المتصرفين في  
أدلتها . والشهادة بان فلانا راسخ في العلم وفلانا غير راسخ  
في غاية الصعوبة ، فان كل من خالف وانحاز الى فرقة يزعم أنه  
الراسخ ، وغير قاصر النظر ، فإن فرض على ذلك المطلب علامة  
وقع النزاع إما في العلامة وإما في مناطها

ومثال ذلك أن علامة الخروج من الجماعة الفرقة المنبه عليها  
بقوله تعالى (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا) والفرقة  
— بشهادة الجميع — وإضافية <sup>(١)</sup> فكل طائفة تزعم أنها هي  
الجماعة ومن سواها مفارق للجماعة

ومن العلامات اتباع ما تشابه من الأدلة ، وكل طائفة ترمي

---

(١) كذا وربما كانت الواو زائدة أو ان الاصل « والفرقة بشهادة  
الجميع حقيقية وإضافية » الخ

صاحبها بذلك ؛ وأنها هي التي اتبعت أم الكتاب دون  
الآخري ، فتجعل دليلها عمدة وترد إليه سائر المواضع بالتأويل ،  
على عكس الآخري

ومنها اتباع الهوى الذي ترمي به كل فرقة صاحبها وتبرئ  
نفسها منه ، فلا يمكن في الظاهر مع هذا أن يتفقوا على مناط  
هذه العلامات ؛ وإذا لم يتفقوا عليها لم يمكن ضبطهم بها بحيث  
يشير إليهم بتلك العلامات ، وأنهم في التحصيل متفقون عليها ،  
وبذلك صارت علامات : فكيف يمكن مع <sup>(١)</sup> اختلافهم في  
المناط الضبط بالعلامات

\* \* \*

ووجه رابع : وهو ما تقدم من فهمنا من مقاصد الشرع  
في السترة على هذه الأمة . وإن حصل التعيين بالاجتهاد ، فالاجتهاد  
لا يقتضي الاتفاق على محله . ألا ترى أن العلماء جزموا القول  
بأن النظرين لا يمكن الاتفاق عليهما عادة ؟ فلو تعينوا بالنص  
لم يبق إشكال . بل أمر الخوارج على ما كانوا عليه <sup>(٢)</sup> وإن كان  
الذي صلى الله عليه وسلم قد عين علامتهم في المخرج

(١) سقط من الأصل هنا كلمة « مع »

(٢) الظاهر أن الظرف خبر المبتدأ

حيث قال « آيتهم رجل أسود احدى عضديه <sup>(١)</sup> مثل ثدي المرأة ، ومثل البضعة تدردر <sup>(٢)</sup> » الحديث . وهم الذين قاتلهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، إذ لم يرجعوا عما كانوا عليه ولم ينتهوا — فما الظن بمن ليس له في النقل تعيين ؟

\*  
\*

ووجه خامس : وهو ما تقدم تقريره في قوله سبحانه ( وَآوْءَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ، وَلِذَلِكَ خَلَقْتُهُمْ ) الآية — يشعر في هذا المطلوب (؟) ان الخلاف لا يرتفع ، مع ما يعضده من الحديث الذي فرغنا من بيانه ، وهو حديث الفرق ؛ اذ الآية لا تشعر بخصوص مواضع الخلاف ، لا إمكان أن يبقى الخلاف في الاديان دون دين الاسلام ، لكن الحديث بين أنه واقع في الامة ايضا ؛ فانتظمتها الآية بلا اشكال

\*  
\*

---

(١) في رواية الصحيح المعتمدة « احدى يديه » وفي اخرى « ثديه » وفي رواية لمسلم بيان ذلك وهو « له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حامة الثدي »

(٢) البضعة بالفتح قطعة اللحم . وتدردر تتحرك وتضطرب واصلها تدردر

فإذا تقرر هذا ظهر به ان التعيين للفرقة الناجية بالنسبة اليها اجتهادي لا ينقطع الخلاف فيه ، وإن ادعى فيه القطع دون الظن فهو نظري لا ضروري ، ولكننا مع ذلك نسلك في المسئلة بحول الله مسلكا وسطا يدعن الى قبوله عقل الموقف<sup>(١)</sup> ويقر بصحته العالم بكليات الشريعة وجزئياتها ، والله الموفق للصواب .  
فنقول :

لا بد من تقديم مقدمة قبل الشروع في المطلوب ، وذلك ان الإحداث في الشريعة (انما) يقع إما من جهة الجهل وإما من جهة تحسين الظن بالعقل ، وإما من جهة اتباع الهوى في طلب الحق ؛ وهذا الحصر بحسب الاستقراء من الكتاب والسنة ، وقد مر في ذلك ما يؤخذ منه شواهد المسئلة ، الا ان الجهات الثلاث قد تنفرد وقد تجتمع ، فاذا اجتمعت فتارة تجتمع منها اثنان وتارة تجتمع الثلاثة ، فأما جهة الجهل فتارة تتعلق بالادوات التي بها تفهم المقاصد ، وتارة تتعلق بالمقاصد ؛ واما جهة تحسين الظن فتارة يشرك في التشريع مع الشرع ، وتارة يقدم عليه ، وهذان النوعان يرجعان إلى نوع واحد ؛ واما جهة اتباع الهوى فمن شأنه ان يغلب الفهم حتى يغلب صاحبه الأدلة او

(١) كذا ولعل أصل الكلمة « الموفق » أو « المنصف »

يستند الى غير دليل ، وهذان النوعان يرجعان الى نوع واحد ،  
فالجميع اربعة انواع : وهي الجهل بادوات الفهم ، والجهل  
بالمقاصد ، وتحسين الظن بالعقل ، واتباع الهوى . فلتتكم على  
كل واحد منها وباللّٰه التوفيق

## النوع الاول

إن الله عز وجل انزل القرآن عربيا لا عجمة فيه ، بمعنى  
أنه جار في الفاظه ومعانيه واساليبه على لسان العرب ؛ قال الله  
تعالى ( اِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا - وقال تعالى - قُرْآنًا  
عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ - وقال تعالى - نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ  
الْأَمِينُ \* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ \* بِلِسَانٍ  
عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ) وكان المنزل عليه القرآن عربيا أفصح من  
نطق بالضاد : وهو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، وكان  
الذين بعث فيهم عربا أيضا ، فجرى الخطاب به على معتادهم في  
لسانهم ، فليس فيه شيء من الالفاظ والمعاني الا وهو جار على  
ما اعتادوه ، ولم يداخله شيء ، بل نفى عنه أن يكون فيه شيء  
أعجمي فقال تعالى ( وَ لَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ :  
لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ ، وَ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ -  
وقال في موضع آخر - وَ لَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا : لَوْلَا

فدلت آياته ؟ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ؟ )

هذا وان كان بعث للناس كافة فان الله جعل جميع الامم  
وعامة الالسنة في هذا الامر تبعاً للسان العرب ، واذا كان  
كذلك فلا يفهم كتاب الله تعالى الا من الطريق الذي نزله  
عليه وهو اعتبار الفاظها ومعانيها وأساليبها

أما الفاظها فظاهرة للعيان ، وأما معانيها وأساليبها فكان مما  
يعرف من معانيها اتباع لسانها ، وان تخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً  
يراد به الظاهر ويستغنى بأوله عن آخره ، وعاماً ظاهراً يراد به  
العام ويدخله الخاص ، ويستدل على هذا ببعض الكلام ، وعاماً  
ظاهراً يراد به الخاص ، وظاهراً يعرف في سياقه ان المراد به  
غير ذلك الظاهر ، والعلم بهذا كله موجود في ( اول ) الكلام أو  
وسطه أو آخره

وتبتدىء الشيء من كلامها بين أول اللفظ فيه عن آخره ،  
أو بين آخره عن أوله ، وتتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون  
اللفظ كما تعرف بالاشارة ، وهذا عندها من أفصح كلامها ،  
لا نفرادها بعلمه دون غيرها ممن يجمله ، وتسمى الشيء الواحد  
بالاسماء الكثيرة ، وتوقع اللفظ الواحد للمعاني الكثيرة .  
فهذه كلها معروفة ( عندما ) وتستنكر عند غيرها ، الى غير ذلك

من التصرفات التي يعرفها من زاول كلامهم وكانت له به معرفة.  
وثبت رسوخه في علم ذلك<sup>(١)</sup>

فمثال ذلك ان الله تعالى خالق كل شيء<sup>(٢)</sup>، وهو على كل شيء

(١) هالك عبارة المصنف من كتاب المقاصد من درر الموافقات ،، في  
هذه المسألة وهي اخصر وأوضح مما هنا ، قال في المسألة الاولى من  
« النوع الثاني في بيان قصد الشارع من وضع الشريعة » مانصه :

فان قلنا ان القرآن نزل بلسان العرب وانه عربي وانه لا عجمة فيه  
فبمعنى انه نزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة وأساليب  
معانيها ، وانها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام يراد به ظاهره ،  
وبالعام يراد به العام في وجهه ، والخاص في وجهه ، وبالعام يراد به  
الخاص ، وظاهر يراد به غير الظاهر . وكل ذلك يعرف من أول الكلام  
أو وسطه أو آخره . وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة .  
وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة ، والاشياء الكثيرة باسم واحد . وكل  
هذا معروف عندها لا ترتاب في شيء منه هي ولا من تعلق بعلم كلامها .  
فاذا كان كذلك فالقرآن في معانيه وأساليبه على هذا الترتيب . فكما ان  
لسان بعض الاعاجم لا يمكن ان يفهم من جهة لسان العرب ، كذلك  
لا يمكن ان يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان العجم ، لاختلاف  
الاصطاح والأساليب . والذي نبه على هذا المأخذ في المسألة هو الشافعي  
الامام في رسالته الموضوعه في اصول الفقه ، وكثير ممن أتى بعده لم يأخذها  
هذا المأخذ ، فيجب التنبيه لذلك وبالله التوفيق اه وهذا السياق والأمثال  
التي أوضحه بها كله منقول من رسالة الامام الشافعي بتصرف ما واختصار  
(٢) هذه آية محرفة غير معزوه الى القرآن ولكنه يعطف عليها آية  
أخرى فلعل ذلك من الناسخ . وعبارة الشافعي التي أخذها المصنف :  
قال الله تبارك وتعالى (خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل)  
وقال تعالى الخ

وكيل ، وقال ( وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا )  
فهذا من العام الظاهر الذي لا خصوص فيه . فان كل شيء من  
سماء وأرض وذو روح وشجر وغير ذلك فالله خالقه ، وكل  
دابة على الله رزقها ، ( ويعلم مستقرها ومستودعها )

وقال الله تعالى ( مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ  
الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ  
نَفْسِهِ ) فقوله « ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الأعراب  
أن يتخلفوا عن رسول الله » انما أريد به من أطلق ومن لم  
يطق (؟) فهو عام المعنى ، وقوله « ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه »  
عام فيمن أطلق ومن لم يطق ، فهو عام المعنى (١)

وقوله ( حتى إذا أتينا أهل قرية استطعنا أهلها فأبونا  
أن يضيّفوا ) فهذا من العام المراد به الخاص ، لأنهما لم  
يستطعما جميع أهل القرية

وقال تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى  
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ) فهذا عام لم يخرج عنه أحد

( ١ ) عبارة الشافعي في هذه الآية : وهذا في معنى الآية التي قبلها ،  
وانما أريد من أطلق الجهاد من الرجال ، وليس لأحد منهم ان يرغب  
بنفسه عن نفس النبي عليه الصلاة والسلام أطلق الجهاد أو لم يطلقه ، ففي  
هذه الآية العموم والخصوص . اهـ

من الناس ، وقال إثر هذا ( إن أكرمكم عند الله أتقاكم ) فهذا  
خاص ، لأن التقوى إنما تكون على من عقلها من البالغين  
وقال تعالى ( الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا  
لكم فأخشوهم ) فالمراد بالناس الثاني الخصوص لا العموم ، والا  
فالجموع لهم الناس ناس أيضاً وهم قد خرجوا ، لكن لفظ الناس  
يقع على ثلاث منهم ، وعلى جميع الناس ، وعلى ما بين ذلك ،  
فيصح أن يقال : إن الناس قد جمعوا لكم - والناس الاول  
القائلون كانوا أربعة نفر<sup>(١)</sup>

وقال تعالى ( يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ) فالمراد  
بالناس هنا الذين اتخذوا من دون الله إلهاً ، دون الأطفال  
والمجانين والمؤمنين

وقال تعالى ( وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر )  
فظاهر السؤال عن القرية نفسها ، وسياق قوله ( إذ يعدون في  
السبت ) الى آخر الآية يدل على أن المراد أهلها ، لأن القرية لا  
تعدو ولا تفسق

---

(١) عبارة الشافعي: وإنما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر « إن الناس  
قد جمعوا لكم » يعنون المنصرفين عن أحد الخ أي المقول لهم ذلك القول  
هم المؤمنون المنصرفون عن غزوة أحد

وكذلك قوله (وكم قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً) الآية ،  
فإنه لما قال « كانت ظالمة » دل على أن المراد أهلها  
وقال تعالى (وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) الآية ، فالعنى  
يبين أن المراد أهل القرية ، ولا يختلف أهل العلم باللسان في  
ذلك ، لأن القرية والغير لا يخبران بصدقهم  
هذا كله معنى تقرير الشافعي رحمه الله في هذه التصرفات  
الثابتة للعرب . وهو بالجملة مبين أن القرآن لا يفهم الا عليه ،  
وانما أتى الشافعي بالنوع الأغمض من طرائق العرب ، لأن  
سائر أنواع التصرفات العربية قد بسطها أهلها ، وهم أهل النحو  
والتصريف ، وأهل المعاني والبيان ، وأهل الاشتقاق وشرح  
مفردات اللغة ، وأهل الاخبار المنقولة عن العرب لمقتضيات  
الأحوال ، فجميعه نزل به القرآن ، ولذلك اطلق عليه عبارة  
« العربي »

\* \* \*

فإذا ثبت هذا فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولا  
وفروعا أمران : ( أحدهما ) أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى  
يكون عربيا ، أو كالعربي في كونه عارفا بلسان العرب ، بالغافيه  
مبالغ العرب ، او مبالغ الأئمة المتقدمين كالحليل وسيبويه

والكسائي والفراء ومن اشبههم وداناهم ، وليس المراد أن يكون حافظا كحفظهم وجامعا كجمعهم ، وإنما المراد ان يصير فهمه عربيا في الجملة ، وبذلك امتاز المتقدمون من علماء العربية على المتأخرين ، إذ بهذا المعنى أخذوا انفسهم حتى صاروا أئمة ، فان لم يبلغ ذلك فحسبه في فهم معاني القرآن التقليد ، ولا يحسن ظنه بفهمه دون ان يسأل فيه اهل العلم به

قال الشافعي لما قرر معنى ما تقدم : فمن جهل هذا من لسانها « يعني لسان العرب » — وبلسانها نزل القرآن وجاءت السنة به — فتكاف القول في علمها ، تكاف ما جهل لفظه ، ومن تكلف ما جهل وما لم يثبتته معرفة كانت موافقته للصواب — إن وافقه — من حيث لا يعرفه غير محمودة ، وكان في تخطئته غير معذور ، إذ نظر فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه <sup>(١)</sup>

---

(١) عبارة الشافعي هذه أوردها بعد ما ذكره من أقسام كلام العرب في العام والخاص وقبل ايراد الامثلة . وهذا نص النسخ المطبوعة في مصر من رسالة اوردها له لمخالفته لنقل المصنف في بعض الكلمات ، قال : « فن جهل هذا من لسانها — وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة — فتكاف القول في علمها ، تكلف ما جهل بعضه . ومن تكلف ما جهل وما لم يثبتته معرفته كانت موافقته للصواب — ان وافقه — غير محمودة والله أعلم ، =

وما قاله حق ، فإن القول في القرآن والسنة بغير علم  
تكلف — وقد نهينا عن التكلف — ودخول<sup>(١)</sup> تحت معنى  
الحديث ، حيث قال عليه السلام « حتى اذا لم يبق عالم اتخذ  
الناس رؤساء جهالا » الحديث ، لأنهم اذا لم يكن لهم لسان  
عربي يرجعون اليه في كتاب الله وسنة نبيه رجع الى فهمه  
الأعجمي وعقله<sup>(٢)</sup> المجرد عن التمسك بدليل يضل عن الجادة  
وقد خرج ابن وهب عن الحسن انه قيل له : رأيت الرجل  
يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ، ويصلح بها منطقه ؛ قال : نعم !  
فلينعلمها ، فان الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك  
وعن الحسن قال : أهلكتهم العجمة ، يتأولونه على غير تأويله  
(والامر الثاني)<sup>(٣)</sup> أنه اذا أشكل عليه في الكتاب أو

---

= وكان بخطئه غير معذور اذا نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ  
والصواب فيه « اه

﴿ تنبيه ﴾ في النسخة التي طبعت بالمطبعة الاميرية على نفقة احمد بك  
الحسيني غلط بجعل كلمة « فن » التي بدأت بها هذه العبارة « ممن »  
وجعلها بذلك متعلقة بما قبلها والصواب ما هنا وهو موافق لنسخة الرسالة  
التي طبعت في المطبعة الشرفية

(١) معطوف على « تكلف » الذي هو خبر ان

(٢) العبارة مضطربة والمراد منها ظاهر ، ولو قال : رجع الاعجمي

الى فهمه وعقله الخ اظهر المعنى

(٣) من الامر بين اللذين يجيان على الناظر في الشريعة والمتكلم فيها

في السنة لفظ او معنى فلا يقدم على القول فيه دون ان يستظهر  
بغيره ممن له علم بالعربية<sup>(١)</sup> فقد يكون اماما فيها ، ولكنه يخفى  
عليه الامر في بعض الاوقات ، فالاولى في حقه الاحتياط ،  
اذ قد يذهب على العربي المحض بعض المعاني الخاصة حتى يسأل  
عنها ، وقد نقل من هذا<sup>(٢)</sup> . . . عن الصحابة — وهم  
العرب — فكيف بغيرهم ؟

نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال : كنت  
لا أدري ما وذا فاطر السموات والارض ،، حتى اتاني اعرابيان  
يختصمان في بئر ، فقال أحدهما : انا فطرتها . أي انا ابتدأتها<sup>(٣)</sup>

---

(١) ان مراجعة معاجم اللغة في هذا العصر لمن يفهمها خير من  
مراجعة علمائه — غالبا — اذ لا يكاد يوجد من يعرف اللغة رواية ، ومن  
عنده حظ من علمها فانما هو من مراجعة المعاجم الحاوية لاكثر مارواه  
الائمة عن العرب ، وراجع صفحة ١٨٧

(٢) لعل الاصل « شيء من هذا — أو — كثير من هذا »

(٣) قال العلماء : ان أصل معنى مادة ورف طرء ، الشق ومنه تسمية الكمأة  
فطرة لأنها تشق الارض . ويصدق ذلك على حفر البئر . وعل استعمال  
هذا اللفظ في بيان الخلق والتكوين كاستعمال كلمة الفتق في قوله تعالى  
( اولم ير الذين كفروا أن السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما ) على  
معنى انهما كانتا مادة واحدة كالدخان ففصل بعضها من بعض فجعل منها  
السموات والارض . ومن لم يكن يتصور هذا المعنى لكلمة ورف طرء ، جعلها  
بمعنى الابداد الذي هو لازم المعنى كما فسروا كلمة الخلق بالابداد دون =



— قال — وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها ، ولا يطلب عند غيرها ، ولا يعلمه الا من نقله عنها ،<sup>(١)</sup> ولا يشركها فيه الا من اتبعها في تعلمه منها ؛ ومن قبله منها فهو من أهل لسانها ، وانما صار غيرهم من غير أهل لتركه<sup>(٢)</sup> فاذا صار اليه صار من أهلها »

هذا مقال ولا يخالف فيه أحد ، فاذا كان الامر على هذا لزم كل من أراد ان ينظر في الكتاب والسنة ان يتعلم الكلام الذي به أدبيت ، وأن لا يحسن ظنه بنفسه قبل الشهادة له من أهل علم العربية بأنه يستحق النظر ، وأن لا يستقل بنفسه في المسائل المشككة التي لم يحط بها علمه دون ان يسأل عنها من هو من أهلها ، فان ثبت على هذه الوصاة كان — ان شاء الله — موافقا لما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه الكرام

روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قال : قلنا

---

(١) في نسخ الرسالة المطبوعة « قبله عنها » وما هاهنا اظهر وسيدكر القبول متعديا بمن

(٢) في الرسالة « بتركه »

يارسول الله ! من خير الناس ؟ قال « ذو القلب المهموم ،  
واللسان الصادق — قلنا : قد عرفنا اللسان الصادق ، فما  
ذو القلب المهموم ؟ قال — هو التقي النقي الذي لا إثم فيه ولا  
حسد — قلنا : فمن على اثره ؟ قال — الذي ينسى الدنيا ويحب  
الآخرة — قلنا : ما نعرف هذا فينا الا رافعاً مولى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، قلنا : فمن على اثره ؟ قال — مؤمن في  
خلق حسن » قلنا : اما هذا فانه فينا

ويروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل  
فقال : يارسول الله ! أَيْدَا لِكُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ ؟ قال « نعم اذا  
كان منجماً — فقال له ابو بكر رضي الله عنه : ما قلت وما قال  
لك يارسول الله صلى الله عليك وسلم ؟ فقال — قل : أَيْمَاطُ  
(الرجل) امْرَأَتُهُ ؟ قلت : نعم اذا كان فقيراً — فقال ابو بكر  
مارأيت الذي هو افصح منك يارسول الله ، فقال — وكيف  
لا وانا من قريش ، وأرضعتُ في بني سعد ؟ »

فهذه ادلة تدل على ان بعض اللغة يعزب عن علم بعض  
العرب ؛ فالواجب السؤال كما سألوا فيكون على ما كانوا عليه ،  
والأزل فقال في الشريعة برأيه لا بالسانها

\*  
\* \*

ولنذكر لذلك ستة أمثلة (أحدها) قول جابر الجعفي في قوله تعالى (فإن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) أن تأويل هذه الآية لم يجيء بعد - وكذب - فإنه أراد بذلك مذهب الرافضة ، فانها تقول : ان عليا في السحاب ، فلا يخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي علي من السماء : اخرجوا مع فلان . فهذا معنى قوله تعالى (فإن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) الآية عند جابر حسبما فسره سفيان من قوله : لم يجيء بعد . بل هذه الآية كانت في اخوة يوسف ، وقع ذلك في مقدمة كتاب مسلم ، ومن كان ذا عقل فلا يرتاب في ان سياق القرآن دال على ما قال سفيان ، وان مقاله جابر لا ينساق

\*

(والثاني) قول من زعم انه يجوز للرجل نكاح تسع من الحلائل مستدلا بقوله تعالى (فأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) لأن أربعا الى ثلاث الى اثنتين تسع ، ولم يشعر بمعنى فَعَالٍ وَمَفْعَلٍ في كلام العرب ، وان معنى الآية : فانكحوا ان شئتم اثنتين اثنتين<sup>(١)</sup> أو ثلاثا ثلاثا ، أو أربعا

(١) في الاصل اثنين بتذكير العدد. والمعنى اثنتين بعد اثنتين ، =

أربعاً ، على التفصيل لا على ما قالوا

\*

( والثالث ) قول من زعم أن المحرم من الخنزير إنما هو اللحم ، وأما الشحم فحلال ، لأن القرآن إنما حرم اللحم دون الشحم ، ولو عرف أن اللحم يطلق على الشحم أيضاً بخلاف الشحم فإنه لا يطلق على اللحم — لم يقل ما قال

\*

( والرابع ) قول من قال : ان كل شيء فان حتى ذات الباري — تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً — ما عدا الوجه بدليل ( كل شيء هالك الا وجهه ) وإنما المراد بالوجه هنا غير ما قال ، فان للمفسرين فيه تأويلات ، وقصد هذا القائل ما يتجه لغة ولا معنى . وأقرب قول لقصد هذا المسكين أن يراد به ذو الوجه كما تقول : فعلتُ ذَا لَوْجِهِهِ فلان : أي لفلان ، فكان معنى الآية : كل شيء هالك الا هو . وقوله تعالى ( إنما نُطْعِمُكُمْ أَوْجِهَهُ اللَّهِ — ومثله قوله تعالى — كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ )

= لا اثنين مع اثنين ، وهكذا يقال في الباقي . فاذا قال العربي : دخل الرجال الدار مثنى ، فهو يعني أنهم دخلوا اثنين بعد اثنين . فاذا دخل أربعة منهم دفعة واحدة لا يقال أنهم دخلوا مثنى ، ولا اثنين اثنين

\*

(والخامس) قول من زعم ؛ أن لله سبحانه جنبا ، مستبدلا بقوله تعالى ( أن تقول تنفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ) وهذا لا معنى للجنب فيه لاحقيقة ولا مجازا ، لأن العرب تقول : هذا الامر يصغر في جنب هذا . أي يصغر بالاضافة الى الآخر ؛ فكذلك الآية معناها « يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله » أي فيما بيني وبين الله ، اذ أضفت تفريطي الى أمره ونهيه إياي

\*

(والسادس) قول من قال في قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر » : إن هذا الذي في الحديث هو مذهب الدهرية . ولم يعرف أن المعنى : لا تسبوا الدهر اذا أصابتكم المصائب ، ولا تسبوها اليه ، فان الله هو الذي أصابكم بذلك لا الدهر ، فانكم اذا سببتم الدهر وقع السب على انفاعل لا على الدهر ؛ لان العرب كان من عاداتها في الجاهلية أن تنسب الافعال الى الدهر فتقول : أصابه الدهر في ماله ؛ ونابته قوارع الدهر ومصائبه . فينسبون كل شيء تجري به أقدار الله تعالى عليهم الى الدهر ؛ فيقولون : لعن الله الدهر ؛ ومحا الله الدهر .

وأشبه ذلك ؛ وإنما يسبونه لاجل الفعان المنسوبة إليه ، فكانهم  
إنما سبوا الفاعل ، والفاعل هو الله وحده ؛ فكانهم يسبونه  
سبحانه

\*  
\* \*

فقد ظهر بهذه الامثلة كيف يقع الخطأ في العربية في كلام  
الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأن ذلك يؤدي الى  
تحريف الكلام عن مواضعه ؛ والصحابة رضوان الله عليهم برآء  
من ذلك ، لانهم عرب لم يحتاجوا في فهم كلام الله الى أدوات  
ولا تعلم ؛ ثم من جاء بعدهم ممن ليس بعربي اللسان تكلف ذلك  
حتى عامه ، وحينئذ داخل القوم في فهم الشريعة وتنزيلها على  
ما ينبغي فيها كسلمان الفارسي وغيره ؛ فكل من اقتدي بهم  
في تنزيل الكتاب والسنة على العربية — ان اراد <sup>(١)</sup> أن  
يكون من أهل الاجتهاد فهو — ان شاء الله — داخل في  
سوادهم الاعظم ، كائن على ما كانوا عليه ؛ فانتظم في سلك  
الناجية

---

(١) في الاصل ازداد

## فصل

( النوع الثاني ) أن الله تعالى أنزل الشريعة على رسوله صلى الله عليه وسلم فيها تبيان كل شيء يحتاج إليه الخلق في تكاليفهم التي أمروا بها ، وتعبداتهم التي طوّروها في أعناقهم ، ولم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كمل الدين بشهادة الله تعالى بذلك حيث قال ( اليوم أكملت لكم دينكم ) فكل ما أتت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ) فكل من زعم أنه بقي من الدين شيء لم يكمل فقد كذب بقوله « اليوم أكملت لكم دينكم »

فلا يقال : قد وجدنا من النوازل والوقائع المتجددة ما لم يكن في الكتاب ولا في السنة نص عليه ، ولا عموم ينتظمه ، وأن مسائل الجسد في الفرائض ، والحرام في الطلاق ، ومسئلة الساقط على جريح محفوف بجرحي ، وسائر المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها من كتاب ولا سنة : فأين — الكلام فيها ؟ فيقال في الجواب : أولاً ان قوله ( اليوم أكملت لكم دينكم ) ان اعتبرت فيها الجزئيات من المسائل والنوازل فهو كما أوردتم ، ولكن المراد كليتها ، فلم يبق للدين قاعدة يحتاج إليها

في الضروريات والحاجيات أو التكميليات الا وقد بينت غاية البيان ، نعم يبقى تنزيل الجزئيات على تلك الكليات موكولا الى نظر المجتهد ؛ فان قاعدة الاجتهاد ايضا ثابتة في الكتاب والسنة ، فلا بد من اعمالها . ولا يسع<sup>(١)</sup> تركها ؛ واذا ثبت في الشريعة اشعرت بان ثم مجالا للاجتهاد ؛ ولا يوجد ذلك الا فيما لانص فيه . ولو كان المراد بالآية الكمال بحسب تحصيل الجزئيات بالفعل ، فالجزئيات لانهاية لها ، فلا تنحصر بمرسوم ؛ وقد نص العلماء على هذا المعنى ؛ فانما المراد الكمال بحسب ما يحتاج اليه من القواعد الكلية التي يجري عليها ما لانهاية له من النوازل

ثم تقول ثانيا : ان النظر في كمالها بحسب خصوص الجزئيات يؤدي الى الاشكال والالتباس ، والافهوه الذي أدى الى إيراد هذا السؤال ، اذ لو نظر السائل الى الحالة التي وُضعت عليها الشريعة ، وهي حالة الكلية — لم يورد سؤاله ، لانها موضوعة على الأبدية ، وان وضعت الدنيا على الزوال والنهاية

وأما الجزئية فموضوعة على النهاية المؤدية الى الحصر في التفضيل ، واذا ذلك قد يُتوهم أنها لم تكمل فيكون خلافا لقوله (اليوم أكملت لكم دينكم) — وقوله — ونزلنا عليك الكتاب

(١) لعل الاصل : ولا يسع الناس — أو — المسلمون

تبيانا لكل شيء) الآية؛ ولا شك ان كلام الله هو الصادق، وما خالفه فهو المخالف. فظاهر اذ ذلك أن الآية على عمومها وإطلاقها، وأن النوازل التي لا عهد بها لا تؤثر في صحة هذا الكمال، إما محتاج اليها<sup>(١)</sup> وإما غير محتاج اليها، فان كانت محتاجا اليها فهي مسائل الاجتهاد الجارية على الاصول الشرعية فأحكامها قد تقدمت، ولم يبق الا نظر المجتهد الى أي دليل يستند خاصة؛ وإما<sup>(٢)</sup> غير محتاج اليها، فهي البدع المحدثات، إذ لو كانت محتاجا اليها لما سكوت عنها في الشرع، لكنها مسكوت عنها بالفرض ولا دليل عليها فيه - كما تقدم - فليست بمحتاج اليها. فعلى كل تقدير قد كمل الدين والحمد لله ومن الدليل على ان هذا المعنى هو الذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم، أنهم لم يسمع عنهم قط إيراد ذلك السؤال، ولا قال أحد منهم: لِمَ لَمْ يُنصَّ على حكم الجد مع الاخوة؟ وعلى حكم من قال لزوجته: انت علي حرام؟ واشباه ذلك مما لم

---

(١) لا بد أن يكون قد سقط من هذا الموضع شيء، والاقرب أن يكون الاصل: « لانها اما محتاج اليها » الخ واذا قيل أن الاصل: وهي اما محتاج اليها. الخ لم يكن بعيدا

(٢) الظاهر أن يكون الاصل هنا « وان كانت غير محتاج اليها » الخ

يجدوا فيه عن الشارع نصاً ، بل قالوا فيها وحكموا بالاجتهاد ،  
واعتبروا فيها بمعانٍ شرعية ترجع في التحصيل الى الكتاب  
والسنة ، وان لم يكن ذلك بالنص فانه بالمعنى . فقد ظهر إذاً وجه  
كمال الدين على أم الوجوه

وننتقل منه الى معنى آخر ، وهو ان الله سبحانه انزل  
القرآن مبركاً عن الاختلاف والتضاد ، ليحصل فيه كمال التدبر  
والاعتبار ، فقال سبحانه وتعالى ( أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ؟ وَلَوْ  
كَانَ مِنْ عِنْدَ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ) فدل  
معنى الآية على انه بريء من الاختلاف ، فهو يصدق بعضه  
بعضاً ، ويعضد بعضه بعضاً من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ؛  
فأما جهة اللفظ فإن الفصاحة فيه متواترة مطردة ، بخلاف  
كلام المخلوق ، فانك تراه الى الاختلاف ما هو <sup>(١)</sup> فيأتي بالفصل  
من الكلام الجزل الفصيح فلا يكاد يختمه الا وقد عرض له في  
أثنائه ما نقص من منصب فصاحته ، وهكذا تجد القصيدة  
الواحدة منها ما يكون على نسق الفصاحة اللائقة ، ومنها ما لا  
يكون كذلك

وأما جهة المعنى ، فإن معاني القرآن على كثرتها أو على

---

(١) كذا في الاصل

تكرارها بحسب مقتضيات الاحوال على حفظ وبلوغ غاية في إيصالها الى غايتها، من غير إخلال بشيء منها، ولا تضاد ولا تعارض، على وجه لا سبيل إلى البشر أن يدانوه، ولذلك لما سمعته أهل البلاغة الأولى والفصاحة الاصلية— وهم العرب— لم يعارضوه، ولم يعبروا في وجه إعجازه بشيء مما نفي الله تعالى عنه، وهم أحرص ما كانوا على الاعتراض فيه والغضب من جانبه، ثم لما أسلموا وعابنوا معانيه وتفكروا في غرابته، لم يزد هم البحث الا بصيرة في أنه لا اختلاف فيه ولا تعارض، والذي نقل من ذلك يسير توقفوا فيه توقف المسترشد حتى يرشدوا الى وجه الصواب، أو توقف المتثبت في الطريق

وقد صح أن سهل بن حنيف قال يوم صفين وحكم الحكمين: يا أيها الناس اتهموا رأيكم، فلقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أبي جندل ولو نستطيع أن نرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددنا، وأيم الله ما وضعنا سيوفنا من على عواقنا منذ أسأنا لأمر يفظعنا الا أسهلنا بنا الى أمر نعرفه<sup>(١)</sup> — الحديث .

(١) أي لأمر والرواية — الى أمر — يوقعنا في خطب فظيع الا أسهلت السيوف بنا أي أفضت بنا الى أمر نعرفه. أصله: صار الى السهل ضد الحزن، وكان نص نسختنا: لا امر يقطعنا الا انتهى بنا الخ

فوجه الشاهد منه أمران : قوله «أهموا الرأي» فإن معارضة  
الظواهر في غالب الامر رأي غير مبني على أصل يرجع اليه ؛  
وقوله في الحديث — وهو النكتة في الباب — : والله ما وضعنا  
سيوفنا — الى آخره ، فإن معناه : ان كل ما ورد عليهم في شرع  
الله مما يصادم الرأي فانه حق يتبين على التدرج حتى يظهر فساد  
ذلك الرأي ، وأنه كان شبهةً عرضت واشكالاً ينبغي أن لا  
يلتفت اليه ؛ بل يتهم أولاً ويعتمد على ما جاء في الشرع ، فانه ان  
لم يتبين اليوم تبين غدا ، ولو فرض أنه لا يتبين أبداً فلا حرج ،  
فانه متمسك بالعروة الوثقى

وفي الصحيح عن عمر رضي الله عنه قال : سمعت همام بن  
حكيم بن خزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته ، فاذا هو يقرأ على حروف كثيرة  
لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكذت أساوره في  
الصلاة ، فصبرت حتى سلم ، فلبيته بردائه ، فقلت : من أقرأك  
هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ ... فقال : أقرأنيها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم . فقلت : كذبت ، فإن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت . فانطلقت به أفوده  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إني سمعت هذا يقرأ

سورة الفرقان على حروف لم تقرأ فيها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَرَسَلُهُ ، اِقْرَأْ يَا هَمَّامُ » فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كذلك أنزلت - ثم قال - اِقْرَأْ يَا عَمْرُ ! فقرأت القراءة التي أقرأني فقال - كذلك أنزلت ، ان هذا القرآن أنزل على سبعة احرف ، فاقروا ما تيسر منه »

وهذه المسئلة انما هي إشكال وقع لبعض الصحابة في نقل الشرع بين لهم جوابه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن ذلك دليلا على أن فيه اختلافا ، فان الاختلاف بين المكلفين في بعض معانيه أو مسائله لا يستلزم أن يكون فيه نفسه اختلاف ؛ فقد اختلفت الامم في النبوات ولم يكن ذلك دليلا على وقوع الاختلاف في نفس النبوات ، واختلفت في مسائل كثيرة من علوم التوحيد ولم يكن اختلافهم دليلا على وقوع الاختلاف فيما اختلفوا فيه ؛ فكذلك ما نحن فيه

واذا ثبت هذا صح منه ان القرآن في نفسه لا اختلاف فيه ، ثم نبني على هذا معنى آخر ؛ وهو أنه لما تبين تنزهه عن الاختلاف ، صح أن يكون حكماً بين جميع المختلفين ، لأنه إنما يقرر معنى هو الحق ، والحق لا يَخْتَلِفُ في نفسه ، فكل

اختلاف صدر من مكلف فالقرآن هو المهيمن عليه ، قال الله تعالى  
( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ) فهذه  
الآي وما أشبهها<sup>(١)</sup> صريحة في الرد إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة  
نبيه ، لأن السنة بيان الكتاب ، وهو دليل على أن الحق فيه  
واضح ، وأن البيان فيه شاف ، لا شيء بعده يقوم مقامه ،  
وهكذا فعل الصحابة رضي الله عنهم ، لأنهم كانوا إذا اختلفوا  
في مسألة ردوها إلى الكتاب والسنة ، وقضايهم شاهدة بهذا  
المعنى ، لا يجهلها من زاول الفقه ، فلافائدة في جلبها إلى هذا الموضع  
لشهرتها ، فهو إذاً مما كان عليه الصحابة

\*

فإذا تقرر هذا فعلى الناظر في الشريعة بحسب هذه المقدمة  
أمران (أحدهما) أن ينظر إليها بعين الكمال لا بعين النقصان ؛  
ويعتبرها اعتباراً كلياً في العبادات والعادات ، ولا يخرج عنها  
البتة ، لأن الخروج عنها تيه وضلال ورمي في عمية ؛ كيف وقد  
ثبت كمالها وتامها؟ فالزائد والمنقص<sup>(٢)</sup> في جهتها هو المبتدع بإطلاق

(١) كقوله تعالى ( وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما  
اختلفوا فيه ) وهو نص في الموضوع كان ينبغي للمصنف الاستدلال  
به أولاً (٢) نقص لازم ويتعدى إلى مفعول ومفعولين وتعديته بالهمزة  
والتضعيف لغة ضعيفة كما قال في المصباح

والمنحرف عن الجادة الى بَدِيَّاتِ الطَّرُقِ  
(والثاني) أن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين  
الاخبار النبوية ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على  
مَهَيِّعٍ واحد، ومنتظم الى معنى واحد، فإذا أداه بادي الرأي  
الى ظاهر اختلاف فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف،  
لأن الله قد شهد له أن لا اختلاف فيه، فليقف وقوف المضطر  
السائل عن وجه الجمع، أو المسلم من غير اعتراض، فإن كان  
الموضع مما يتعاق به حكم عملي التمس المخرج حتى يقف على الحق  
اليقين، أو ليق باحثا الى الموت، ولا عليه من ذلك؛ فإذا التضح  
له المغزى وتبينت له الواضحة، فلا بد له من أن يجعلها حاكمة في  
كل ما يعرض له من النظر فيها، ويضعها نصب عينيه في كل  
مطلب ديني، كما فعل من تقدمنا ممن أثنى الله عليهم

\*

فاما الامر الاول فهو الذي أغفله المبتدعون فدخل عليهم بسبب  
ذلك الاستدراك على الشرع، واليه مال كل من كان يكذب  
على النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيقال له في ذلك، ويحذر ما في  
الكذب عليه من الوعيد، فيقول: لم أكذب عليه وإنما كذبت  
له. وحكي عن محمد بن سعيد المعروف بالاردني أنه قال: اذا

كان الكلام حسنا لم أر بأسا أن أجعل له اسنادا . فذلك كان يحدث بالموضوعات ، وقد قتل في الزندقة وصلب ، وقد تقدم لهذا القسم أمثلة كثيرة

\*

وأما الامر الثاني : فإن قوماً أغفلوه أيضا ولم يمعنوا النظر حتى اختلف عليهم الفهم في القرآن والسنة ، فأحالوا بالاختلاف عليها تحسينا للظن بالنظر الاول ، وهذا هو الذي عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من حال الخوارج حيث قال « يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم » فوصفهم بعدم الفهم للقرآن ، وعند ذلك خرجوا على أهل الاسلام ، اذ قالوا : لا حكم الا لله — وقد حكم الرجال في دين الله . حتى بين لهم حبر القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما معنى قوله (إن الحكم الا لله) علي وجه أذعن بسببه منهم الفان ، أو من رجع منهم الى الحق ، وتمادى الباكون على ما كانوا عليه ، اعتمادا — والله أعلم — على قول من قال منهم : لا تناظروه ولا تخاصموه فانه من الذين قال (الله) فيهم (بل هم قوم خصمون)

فتأملوا رحمكم الله كيف كان فهمهم في القرآن . ثم لم يزل هذا الاشكال يعترى أقواما حتى اختلفت عليهم الآيات

والاحاديث ، وتدافعت على أفهامهم فعبجوا (٤) به قبل امعان النظر

•

ولنذكر من ذلك عشرة أمثلة :

## أحدها

قول من قال : ان قوله تعالى ( وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ) يتناقض مع قوله ( فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ )

## والثاني

قول من قال في قوله تعالى ( فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ) مضاد لقواه ( وَلَا يُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ - وقوله - وَاتَّسَأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ )

## والثالث

قول من قال في قوله تعالى ( أَلَيْسَ لَكُم مَّا كَفَرْتُمْ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ، ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ - الى قوله - ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَالْأَرْضِ : ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا . قَالَتَا : أَتَيْنَا طَائِعِينَ \* )

( م ٢٧ - الاعتصام - ج ٣ )

فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ) : ان هذا صريح في ان  
الأرض مخلوقة قبل السماء ، وفي الآية الاخرى ( اَأَنْتُمْ أَشَدُّ  
خُلُقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا \* رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا \* وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا  
وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا \* وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ) فصرح بأن  
الارض مخلوقة بعد السماء

ومن هذه الاسئلة ما أورده نافع الازرق — أو غيره <sup>(١)</sup>  
على ابن عباس رضي الله عنهما ، تخرج البخاري في المعلقات عن  
سعيد بن جبير قال — : قال رجل لابن عباس : اني أجد في  
القرآن أشياء تختلف عليّ وهي قوله تعالى ( فلا أنساب بينهم  
يومئذ ولا يتساءلون — وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون —  
ولا يكتنون الله حديثاً — والله ربنا ما كنا مشركين ) فقد  
كتموا في هذه الآية ( أم السماء بناها \* رفع سمكها فسواها —  
الى قوله — والارض بعد ذلك دحاها ) فذ كر خلق السماء قبل  
خلق الارض ثم قال ( ائنكم لتكفرون بالذي خلق الارض  
في يومين — الى قوله — ثم استوى الى السماء وهي دخان <sup>(٢)</sup>

(١) عبر البخاري عن السائل برجل واتفق الشراح على كونه نافع بن  
الازرق . وفي سياق المصنف تحريف وزيادة وتقصان صححنا المهم منه  
على متن البخاري . وبعضه مما اختلفت فيه الرواية  
(٢) ليس هذا في البخاري بل الذي بعده

- الى قوله - طائعين ) فذكر في هذه خلق الارض قبل خلق السماء ، وقال : ( وكان الله غفورا رحيما - عزيزا حكيمًا - سميعًا بصيرًا ) فكأنه كان ثم مضى

فقال - يعني ابن عباس - : ( فلا أنسابَ بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون ) في النفخة الأولى : ( ونُفخ في الصور فصعق من في السمواتِ ومن في الأرضِ إلا من شاء الله )<sup>(١)</sup> فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون ؛ ثم في النفخة الاخرى<sup>(٢)</sup> أقبل بعضهم على بعض يتساءلون

وأما قوله ( ما كنا مشركين - ولا يكتُمون الله حديثا ) فان الله عز وجل يغفر لاهل الإخلاص ذنوبهم ، وقال المشركون تعالوا تقول : لم نكن مشركين . نفختم على أفواههم فتنتطق أيديهم فعند ذلك عرفوا أن الله لا يُكتمُ حديثا ، وعنده ( يودُّ الذين )  
(١) هذا تفسير للنفخة الاولى وتسمى نفخة الصعق أي الموت اذ بها يموت العالم وتخرّب هذه الارض

(٢) أي المشار إليها في تنمة الآية ( ثم نفخ فيه أخرى فاذا هم قيام ينظرون ) وهي نفخة البعث . وقوله بعده : أقبل بعضهم الخ يعني يقبل . والتلاوة « وأقبل » ولكنه حكاه بالمعنى فلم يقصد التلاوة . والمراد الآية ٣٧ من سورة الصافات فانها وردت في سياق الحشر والموقف ، ومثلها في سورة الطور في سياق حديث أهل الجنة ، فهي مثل آية ٥٠ من الصافات ، ولكن العطف في هذه بالفاء

كفروا<sup>(١)</sup> وعصوا الرسول لوتسوى بهم الارض )  
وقوله عز وجل ( خلق الارض في يومين — ثم استوى  
الى السماء . . . فسواهن سبع سموات في يومين ) آخرين<sup>(٢)</sup> ثم  
دحا الارض ؛ ودحوها ان اخرج منها الماء والمرعى ، وخلق  
الجبال (الجال) والآكام وما بينهما في يومين ( آخرين ) ، فذلك  
قوله «دحاها» وقوله ( خلق الارض في يومين ) نخلقت الارض  
وما فيها من شيء في أربعة أيام ، وخلقت السموات في يومين  
( وكان الله عفورا رحيمًا ) سعى نفسه بذلك ، وذلك (قوله)  
أي لم يزل كذلك ، فان الله عز وجل لم يرد شيئاً إلا أصاب به  
الذي أراد ، فلا يختلف عليك القرآن ، فان كلاماً عند الله .

## والرابع

قول من قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( « ان الله  
لما خلق آدم مسح ظهره بيمينه فأخرج منه ذريته الى يوم القيامة  
» وأشهدهم على أنفسهم : ألسنُ بربكم ؟ قالوا : بلى ! » الحديث  
كما وقع مخالف لقول الله تعالى ( وإذ أخذ ربك من بني آدم

---

(١) في البخاري هنا «الاية» (٢) نص البخاري : « وخلق الارض

في يومين ، ثم استوى الى السماء فسواهن في يومين آخرين » الخ

من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم : ألسنتُ بربكم؟  
قالوا : بلى ! ) فالحديث انه أخذهم من ظهر آدم ، والكتاب  
يخبر أنه أخذ من ظهور بني آدم ؛ وهذا اذا تُوْمِلَ لاخلاف  
فيه ، لانه يمكن الجمع بينهما ، بأن يُخْرَجُوا من صلب آدم عليه  
السلام دفعة واحدة على وجه لو خرجوا على الترتيب كما أُخْرِجُوا  
الى الدنيا (؟) ولا محال في هذا بأن يتفطر (؟) في تلك الأخذة  
الأبناء عن الأبناء من غير ترتيب زمان ، وتكون النسبتان  
معاً صحيحتين على الحقيقة لا على المجاز

## والخامس

قول من قال — فيما جاء في الحديث . أن رجلاً قال : يا رسول  
الله نشدتك الله ! إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله ؛ فقال خصمه  
وكان أفقه منه : صدق اقض بيننا بكتاب الله ، وائذن لي في ان  
أتكلم ؛ ثم أتى بالحديث . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« والذي نفسي بيده لأقضيَنَّ بينكما بكتاب الله ؛ أما الوليدة  
والغنم فردُّ عليك ، وعلى ابنك هذا جلدٌ مائةٍ وتغريبٌ عام ،  
وعلى امرأة هذا الرجم » الى آخر الحديث — هو<sup>(١)</sup> مخالف

(١) قوله « هو » الخ مقول القول في أول المثال

لكتاب الله ، لانه قد قال « لا قضين بينكما بكتاب الله »  
حسبها سأله السائل ، ثم قضى بالرجم والتغريب ، وليس لهما ذكر  
في كتاب الله

الجواب: ان الذي أوجب الاشكال في المسئلة اللفظ  
المشترك في « كتاب الله » فكما يطلق على القرآن يطلق على  
ما كتب الله تعالى عنده مما هو حكمه وفرضه على العباد ، كان  
مسطورا في القرآن أولا ، كما قال تعالى ( كتاب الله عليكم )  
أي حكم الله وفرضه ، وكل ما جاء في القرآن من قوله « كتاب  
الله عليكم »<sup>(١)</sup> فعناه فرضه وحكمه به ، ولا يلزم ان يوجد هذا  
الحكم في القرآن

## والسادس

قول من زعم أن قوله تعالى في الإماء (فان أتيتن بفاحشة  
فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب) لا يعقل مع ما جاء  
في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ورجمت الأئمة  
بعده ، لأنه يقتضي ان الرجم ينتصف ، وهذا غير معقول ،  
كيف يكون نصفه على الإماء؟ ذهابا<sup>(٢)</sup> منهم الى ان المحصنات

(١) لم يجيء هذا النظم الا في موضع واحد من سورة النساء

(٢) أي: قالوا ذلك ذهابا الخ

هن ذوات الازواج ؛ وليس كذلك ، بل المحصنات هنا المراد  
بهن الحرائر بدليل قوله أول الآية (ومن لم يستطع منكم طويلاً  
أن ينكح المحصنات المؤمنات فمأً ملكت أيمانكم من فتياتكم  
المؤمنات) وليس المراد هنا الا الحرائر، لأن ذوات الأزواج  
لا تنكح

## والسابع

قولهم: ان الحديث جاء بأن المرأة لا تُنكحُ على عمته، ولا  
على خالتها، وأنه يَحْرُمُ من الرضاع ما يحرم من النسب ؛ والله  
تعالى لما ذكر المحرمات لم يذكر من الرضاع الا الأم والأخت،  
ومن الجمع الا الجمع بين الاختين، وقال بعد ذلك (وأحل لكم  
ما وراء ذلكم) فاقضى أن المرأة تنكح على عمته وعلى خالتها؛  
وان كان رضاع سوى الام والاخت حلالاً

وهذه الاشياء من باب تخصيص العموم لاتعارض فيه

على حال

## والثامن

قول من قال : ان قوله عليه السلام «غسل الجمعة واجب

على كل محتلم» مخالف لقوله «من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت  
ومن اغتسل فالفعل أفضل»

والمراد بالوجوب هنا التأكيد خاصة، بحيث لا يكون  
تركا للفرض، وبه يتفق معنى الحديثين فلا اختلاف

## والتاسع

قولهم : جاء في الحديث «صلة الرحم تزيد العمر»  
والله يقول (إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)  
فكيف تزيد صلة الرحم في أجل لا يؤخر ولا يقدم البتة  
وأجيب عنه بأجوبة (منها) ان يكون في علم الله ان هذا  
الرجل ان وصل رحمه عاش مائة سنة، والا عاش ثمانين، مع  
أن في علمه أنه يفعل لا بد، أو أنه لا يفعل أصلا. وعلى كلا الوجهين  
إذا جاء أجله لا يستأخر ساعة ولا يستقدم. قاله ابن قتيبة وتبعه  
عليه القرافي

## العاشر

قال في الحديث : إنه عليه السلام كان إذا أراد أن ينام وهو  
جنب توضأ وضوءه للصلاة، ثم فيه : كان عليه السلام ينام وهو

جنب من غير أن يمس ماءً ، وهذا تدافع ، والحديثان معاً  
لعائشة رضي الله عنها

والجواب سهل ، فالحديثان يدلان على أن الأمرين موسّع  
فيهما ، لأنه إذا فعل أحد الأمرين وأكثر منه ، وفعل الآخر  
أيضاً وأكثر منه على ما تقتضيه « كان يفعل » - حصل منهما أنه  
كان يفعل ويترك ، وهذا شأن المستحب ؛ فلا تعارض بينهما

\*  
\* \*

فهذه عشرة أمثلة تبين لك مواقع الاشكال ، والتي رتبها مع  
ثابح اليقين ، فإن الذي عليه كل موقف<sup>(١)</sup> بالشرعية انه لا تناقض  
فيها ولا اختلاف ، فمن توهم ذلك فيها فلم يُنعم النظر<sup>(٢)</sup> ولا أعطى  
وحي الله حقه ، ولذلك قال ( أفلا يتدبرون القرآن؟ ) فخصهم  
على التدبر أولاً ، ثم أعقبه ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا  
فيه اختلافًا كثيراً ) فيبين أنه لا اختلاف فيه ، والتدبر<sup>(٣)</sup> يعين  
على تصديق ما أخبر به

(١) كذا في الاصل . ولعله محرف عن موقن أو مؤمن

(٢) أي فهو لم ينعم النظر

(٣) السياق يقتضي ان يقال « وان التدبر » لأنه مما بينه

## فصل

النوع الثالث : أن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب ، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون ، إذ لو كان كيف كان يكون ؛ فمعلومات الله لا تنتهي، ومعلومات العبد متناهية ، والمتاهي لا يساوي ما لا يتناهى

وقد دخل في هذه الكلية ذواتُ الأشياء جملةً وتفصيلاً، وصفاتها وأحوالها وأفعالها وأحكامها جملةً وتفصيلاً ؛ فالشيء الواحد من جملة الأشياء يعلمه الباري تعالى على التمام والكمال، بحيث لا يعزب عن علمه مثقال ذرة لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أحواله ولا في أحكامه ، بخلاف العبد فإن علمه بذلك الشيء قاصرٌ ناقصٌ، تعقل<sup>(١)</sup> أو صفاته أو أحواله أو أحكامه ، وهو في الإنسان أمرٌ مشاهدٌ محسوسٌ لا يرتاب فيه عاقلٌ تخرجه<sup>(٢)</sup> التجربة إذا اعتبرها الإنسان في نفسه

(١) لعل أصله : سواء كان في تعقل ذاته أو صفاته الخ

(٢) أي تؤدبه وتدر به

وايضاً فانت ترى المعلومات عند العلماء تنقسم الى ثلاثة اقسام :

قسم ضروري لا يمكن التشكيك فيه ، كعلم الانسان بوجوده ، وعلمه بأن الاثنين اكثر من الواحد ، وان الضدين (لا) يجتمعان

وقسم لا يمامة البتة الا ان يعلم به او يجعل له طريق الى العلم به ، وذلك كعلم الغيبات عنه ، كانت من قبيل ما يعتاد علم العبد به اولا ، كعلمه بما تحت رجليه ، الا ان مغيبه عنه تحت الارض بمقدار شبر ، وعامة بالبلد القاصي عنه الذي لم يتقدم له به عهد ، فضلا عن علمه بما في السماوات وما في البحار وما في الجنة او النار على التفصيل ، فمامة بما لم يجعل له عليه دليل غير ممكن

وقسم نظري يمكن العلم به ويمكن ان لا يعلم به — وهي النظريات — وذلك<sup>(١)</sup> الممكنات التي تعلم بواسطة لا بأنفسها ، الا ان يعلم بها اخبارا ، وقد زعم اهل العقول ان النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة لاختلاف القرائح والانظار ، فإذا وقع الاختلاف فيها لم يكن بد من مخبر بحقيقتها في انفسها ان احتيج اليها ، لانها لو لم تفتقر الى الاخبار لم يصح العلم بها ، لان المعلومات

(١) أي وذلك القسم النظري هو

لا تختلف باختلاف الا نظار لانها حقائق في انفسها ، فلا يمكن ان يكون كل مجتهد فيها مصيبا — كما هو معلوم في الاصول — وانما المصيب فيها واحد ، وهو لا يتعين الا بالدليل ، وقد تعارضت الادلة في نظر الناظر ، فنحن نقطع بأن أحد الدليلين دليل حقيقة ، والآخر شبهة ولا يعين ، فلا بد من اخبار بالتعيين

ولا يقال : ان هذا قول الامامية . لأننا نقول : بل هو يلزم الجميع ؛ فإن القول بالمعصوم غير النبي صلى الله عليه وسلم يفتقر إلى دليل ، لانه لم ينص عليه الشارع نصا يقطع العذر ، فالقول بإثباته نظري ، فهو مما وقع الخلاف فيه ؛ فكيف يخرج عن الخلاف بأمر فيه خلاف ؟ هذا لا يمكن

فإذ اثبت هذا رجعنا الى مسئلتنا فنقول : الاحكام الشرعية من حيث تقع على أفعال المكلفين ليست من قبيل الضروريات في الجملة وان اختلفوا في بعض التفاصيل فلما سها (؟)

ونرجع الى ما بقي من الاقسام فإنهم قد أقروا في الجملة — اعني القائلين بالتشريع العقلي — أن منه نظريا ، ومنه ما لا يعلم بضرورة ولا نظر ، وهما القسمان الباقيان مما لا يعلم له أصل الا من جهة الإخبار ، فلا بد فيه من الاخبار لان العقل غير مستقل فيه ،

وهذا اذا راعينا قولهم وساعدناهم عليه ، فاننا ان لم نلتزم ذلك على مذاهب أهل السنة فعندنا ان لا نحكم العقل أصلا ، فضلا عن أن يكون له قسم لا حكم له ؛ وعندهم انه لا بد من حكم ؛ فلاجل ذلك نقول : لا بد من الافتقار الى الخبر ؛ وحينئذ يكون العقل غير مستقل بالتفريع . فإن قالوا : بل هو مستقل ؛ لان ما لم يقض فيه فاما أن يقولوا فيه بالوقف - كما هو مذهب بعضهم - أو بأنه على الحظر أو الإباحة - كما ذهب اليه آخرون .

فان قالوا (الثاني) فهو مستقل ؛ وان قالوا بالاول فكذلك أيضا ، لانه قد ثبت استقلاله بالبعض فافتقاره في بعض الاشياء لا يدل على افتقاره مطلقا . قلنا : بل هو مقتدر على الاطلاق ، لان القائلين بالوقف اعترفوا بعدم استقلاله في البعض ، واذا ثبت الافتقار في صورة ثبت مطلقا ، اذا ما وقف فيه العقل قد ثبت فيه ذلك ، وما لم يقف فيه فانه نظري ؛ فيرجع<sup>(١)</sup> ما تقدم في النظر ، وقد مر أنه لا بد من حكم ولا يمكن الا من جهة الاخبار

وأما القائلون بعدم الوقف فراجع (نواهم) أيضا الى ان المسئلة

(١) ينظر هل أصله : فيرجع الى ما تقدم . - أو - فيرجع ما تقدم

نظرية فلا بد من الاخبار ، وذلك معنى كون العقل لا يستقل  
بادراك الاحكام حتى يأتي المصدق للعقل أو المكذب له . فإن  
قالوا : فقد ثبت فيها قسم ضروري فيثبت الاستقلال . قلنا :  
ان ساعدناكم على ذلك فلا يضرنا في دعوى الافتقار ، لان  
الأخبار قد تأتي بما يدركه الانسان بعقله تنبيها لغافل أو ارشادا  
لقاصر ، أو ايقاظا لمغمور بالعوائد يغفل عن كونه ضروريا ، فهو  
إذا محتاج اليه ، ولا بد للعقل من التنبيه من خارج . وهي فائدة  
بعث الرسل ، فإنكم تقولون : ان حسن الصدق النافع والايمان ،  
وقبح الكذب أيضا والكفران ، معلوم ضرورة ، وقد جاء الشرع  
بمدح هذا وذم ذلك ، وأمر بهذا ونهى عن ذلك ؛

فلو كان العقل غير مفتقر الى التنبيه لزم المحال وهو الاخبار  
بما لا فائدة فيه ، لكنه أتى بذلك فدلنا على انه نبيه على أمر يفتقر  
العقل الى التنبيه عليه . هذا وجه !

ووجه آخر

وهو أن العقل لما ثبت انه قاصر الإدراك في نفسه ، فما  
ادّعى عامه لم يخرج عن تلك الاحكام الشرعية التي زعم انه  
أدركها ، لا يمكن ان يدركها من وجه دون وجه ، وعلى حال  
دون حال ؛ والبرهان على ذلك أحوال أهل الفترات ، فإنهم

وضعوا أحكاما على العباد بمقتضى السياسات لا تجد فيها أصلا  
منظما وقاعدة مطردة على الشرع بعد ما جاء ، بل استحسنوا  
أمورا تجرد العقول بعد تنويرها بالشرع تنكرها ، وترميها بالجهل  
والضلال والبهتان والحق ، مع الاعتراف بأنهم أدركوا بعقولهم  
أشياء قد وافقت وجاء الشرع بأقرارها وتصحيحها ، ومع أنهم  
كانوا أهل عقول باهره <sup>(١)</sup> وانظار صافية وتديرات لديانهم  
غامضة ، لكنها بالنسبة الى ما لم يصيبوا فيه قليلة ، فلاجل هذا  
كلاه وقع الإِعذار والإِنذار ، وبعث الله النبيين مبشرين  
ومنذرين ، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، والله  
الحجة البالغة ، والنعمة السابغة ، فالانسان — وان زعم في الامر  
انه أدركه وقتله علما — لا يأتي عليه الزمان الا وقد عقل فيه  
ما لم يكن عقل ، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك ، كل  
أحد يشاهد (ذلك) من نفسه عيانا ، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم  
دون معلوم ، ولا بذات دون صفة ، ولا فعل دون حكم <sup>(٢)</sup> فكيف  
يصح دعوى الاستقلال في الاحكام الشرعية — وهي نوع من  
أنواع ما يتعلق به علم العبد ؛ لاسبيل له الى دعوى الاستقلال

(١) كانت في الاصل «قاهرة»

(٢) كذا . وكان الظاهر ان يقال : ولا بذات دون ذات ، ولا بصفة

دون صفة الخ

ألبته حتى يستظهر في مسئلته بالشرع — ان كانت شرعية — لأن  
أوصاف الشارع لا تختلف فيها ألبته ، ولا قصور ولا نقص ،  
بل مبادئها موضوعة على وفق الغايات ، وهي من الحكمة

### ووجه ثالث

وهو ان ماندي علمه في الحياة ينقسم — كما تقدم — الى  
البديهي الضروري وغيره <sup>(١)</sup> الا من طريق ضروري إما  
بواسطة أو بغير واسطة ، إذ قد اعترف الجميع أن العلوم  
المكتسبة لا بد في تحصيلها من توسط مقدمتين معترف  
بهما ، فان كانتا ضروريتين فذاك ، وإن كانتا مكتسبتين فلا بد في  
اكتساب كل واحدة منهما من مقدمتين ، وينظر فيهما كما تقدم ،  
وكذلك ان كانت واحدة ضرورية وأخرى مكتسبة فلا بد  
للمكتسبة من مقدمتين ، فان انتهينا الى ضروريتين فهو  
المطلوب ، والا لزم التسلسل أو الدور ، وكلاهما محال ، فإذا  
لا يمكن ان نعرف غير الضروري الا بالضروري

وحاصل الامر أنه لا بد من معرفتهما بمقدمتين حصلت لنا  
كل واحدة منهما مما عقناه وعلمناه من مشاهدة باطنة ، كالألم

---

(١) لا بد ان يكون قد سقط من هذا الموضع شيء ، والمراد ان العلم  
ينقسم الى البديهي الضروري وغيره — وهو النظري الكسبي ، والنظري  
لا يعرف الا من طريق ضروري — كما فصله .

واللذة ، او بديهي للعقل كعلمنا بوجودنا ، وبأن الاثنين اكثر  
من الواحد ، وبأن الضدين لا يمكن اجتماعهما ، وما اشبه ذلك  
مما هو لنا معتاد في هذه الدار ؛ فاننا لم يتقدم لنا علم الا بما هو  
معتاد في هذه الدار ؛ واما ما ليس بمعتاد فقبل النبوات لم يتقدم  
لنا به معرفة ؛ فلو بقينا وذلك<sup>(١)</sup> لم نحل ما لم نعرف الا على ما  
عرفنا ، ولأ نكرنا من ادعى جواز قلب الشجر حيوانا  
والحيوان حجرا ، وما اشبه ذلك ، لان الذي نعرفه من المعتادات  
المتقدمة خلاف هذه الدعوى

فلما جاءت النبوات بخوارق العادات انكرها من أصرّ  
على الامور العادية ، واعتقدها سحرا أو غير ذلك ، كقلب العصا  
ثعبانا ، وفرق البحر ، واحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والابرس ،  
ونبع الماء من بين أصابع اليد ، وتكليم الحجر والشجر ، وانشقاق  
القمر — الى غير ذلك مما تبين به ان تلك العوائد اللازمة في  
العادات ليست بعقلية بحيث لا يمكن تخلفها ، بل يمكن ان  
تتخلف ، كما يجوز على كل مخلوق ان يصير من الوجود الى

(١) كذا في الاصل . أي مع ذلك الشأن . ويوشك أن يكون  
الاصل : فلو بقينا على ذلك الخ أي لو بقينا على ما كنا عليه قبل النبوات  
وبعثة الرسل الذين اخبرونا بعلم الغيب لكان شأننا ان نحيل ما لم نعرف  
على ما عرفنا ، وننكر على كل من ادعى شيئا لم نعتد معرفة مثله في دنيانا

العدم ، كما خرج من العدم الى الوجود  
فبإدبي العادات اذا يمكن عقلا تخلفها . اذ لو كان عدم  
التخلف لها عقليا لم يمكن ان تتخاف لا لني ولا لغيره ، ولذلك  
لم يدع أحد من الانبياء عليهم السلام اجمع بين النقيضين ، ولا  
تحدّي أحد بكون الاثنين أكثر من الواحد ، مع ان الجميع فعل  
الله تعالى . وهو متفق عليه بين أهل الاسلام ؛ واذا أمكن  
في العصا والبحر والأكمة والأبرص والأصابع والشجر وغير  
ذلك — أمكن في جميع الممكنات ، لان ما وجب للشيء وجب  
لمثله

وأیضا فقد جاءنا الشرع بأوصاف من أهل الجنة وأهل  
النار خارجة عن المعتاد الذي عندنا ، فان كون الانسان في الجنة  
ياكل ويشرب ثم لا يغوط ولا يبول غير معتاد ، وكون عرقه  
كرائحة المسك غير معتاد ، وكون الأزواج مطهرة من الحيض  
مع كونهن في حالة الصبا وسنن من يحيض غير معتاد ، وكون  
الانسان فيها لا ينام ولا يصيبه جوع ولا عطش وان فرض انه  
لا يأكل ولا يشرب أبدا الدهر غير معتاد ، وكون الثمر فيها اذا  
قطف أخلف في الحال ويتداني الى يد القاطف اذا اشتهاه غير  
معتاد ، وكون اللبن والخمر والعسل فيها أنهارا من غير حلاب

ولا عصر ولا نحل - وكون الخمر لا تسكر غير معتاد؛ وكون ذلك كله بحيث لو استعمله <sup>(١)</sup> دائماً لا يمتلي ولا يصيبه كظمة ولا تخمة ولا يخرج من جسده لافي اذنه <sup>(٢)</sup> ولا انفه ولا ارفاغه ولا سائر جسده أوساخ ولا اقدار غير معتاد؛ وكون أحد من أهل الجنة لا يهرم ولا يشيخ ولا يموت ولا يمرض غير معتاد كذلك إذا نظرت أهل النار - عياداً بالله - وجدت من ذلك كثيراً، ككون النار لا تأتي عليه حتى يموت، كما قال تعالى (لا يموت فيها ولا يحيي) وسائر أنواع الاحوال التي هم عليها كلها خارق للعادة

فهذان نوعان شاهدان لتلك العوائد واشباهها بأنها ليست بعقلية، وانما هي وضعية يمكن تخلفها. وانما لم نحتج بالكرامات لان أكثر المعتزلة ينكرونها رأساً، وقد أقر بها بعضهم، وان ملنا الى التعريف فلو اعتبر الناظر في هذا العالم لوجد لذلك نظائر جارية على غير المعتاد

\*\*\*

واسمع في ذلك أثراً غريباً حكاه ابن وهب من طريق

ابراهيم بن شيط

(١) كذا في نسختنا ولعل الفاعل سقط بسهو من الناسخ . أي لو استعمله الانسان أو المرء (٢) لعل الاصل : لامن اذنه

قال : سمعت شبيب ابن ابي سعيد يحدث ان راهبا كان بالشام من أعمالهم ، وكان ينزل مرة في السنة فتجتمع اليه الرهبان فيعلمهم ما أشكل عليهم من دينهم ؛ فأتاه خالد بن يزيد بن معاوية فبين جاءه ؛ فقال له الراهب : أمن علمائهم أنت ؟ قال خالد : ان فيهم لمن هو أعلم مني . قال الراهب : أليس تقولون إنكم تأكلون في الجنة وتشربون ثم لا يخرج منكم أذى ؟ قال خالد : بلى ! قال الراهب : أفلهذا مثل تعرفونه في الدنيا ؟ قال : نعم ! الصبي يأكل في بطن أمه من طعامها ، ويشرب من شرابها<sup>(١)</sup> ثم لا يخرج منه أذى . قال الراهب لخالد : أليس تقول إنك لست من علمائهم ؟ قال خالد : ان فيهم لمن هو أعلم مني : قال أفليس تقولون : ان في الجنة فواكه تأكلون منها لا ينقص منها شيء ؟ قال خالد : بلى ! قال أفلهذا مثل في الدنيا تعرفونه ؟ قال خالد :

(١) فيه أن الجنين لا يأكل من طعام أمه ولا يشرب من شرابها ، وإنما يتغذى من دمها . نعم ان الدم متحول عن الطعام والشراب ولكن التغذي به ليس اكلا ولا شربا . وإنما يظهر للتمثيل به وجه واحد ، وهو أنه غذاء ليس له فضلات . وأطباء هذا العصر يجوزون أن يهتدي البشر الى غذاء يهضم كله ويكون غذاء ليس له فضلة تخرج من أحد السبيلين . ولكن لا يجوزون أن يدخل الجسد غذاء يحصر فيه لا يخرج منه شيء لا بالعرق ولا بالتبخر . وقد ورد أن فضلات طعام أهل الجنة وشرابهم تكون رشحا له ریح كريح المسك

نعم ! الكتاب يكتب منه كل أحد ثم لا ينقص منه شيء . قال  
الراهب : أليس تقول انك لست من علمائهم ! قال خالد : ان  
فيهم لمن هو أعلم مني . — قال خالد فتمعر وجهه ثم قال : إن  
هذا من أمة بسط لها في الحسنات ما لم يبسط لأحد . انتهى  
المقصود من الخبر

وهو ينبه على ان ذلك الاصل الذي يظهر من أول الامر  
انه غير معتاد ، له أصل في المعتاد ، وهو تنزل للمتكبر غير لازم ،  
ولكنه مقرب لفهم من قصر فهمه عن ادراك الحقائق الواضحات  
فعلى هذا يصح قضاء العقل في عادي بانخراجه ، مع ان كون  
العادي عاديا مطردا (غير صحيح أيضا) فكل عادي يفرض العقل  
فيه خرق العادة فليس للعقل فيه انكار ، اذ قد ثبت في بعض  
الانواع التي اختص الباري باختراعها ، والعقل لا يفرق بين خلق  
وخلق ، فلا يمكن الا الحكم بذلك الإمكان على كل مخلوق ،  
ولذلك قال بعض المحققين من أهل الاعتبار : سبحان من ربط  
الاسباب بمسبباتها <sup>(١)</sup> وخرق العوائد ليتفطن العارفون . تنبيهها

(١) أتذكر انني قرأت لهذه الجملة تعليلا كما ان للتي بعدها تعليلا ،  
ولكنني لا أذكر ماهو ، ولك أن تقول : سبحان من ربط الاسباب  
بمسبباتها ليهتدي العاملون ، وخرق العوائد أحيانا ليتفطن العارفون ، فيعلموا  
انه فاعل مختار ، وان الحوادث لا تحدث بالطبع ولا الاضطراب .

على هذا المعنى المقرر  
فهو أصل اقتضى للعاقل أمرين (أحدهما) ان لا يجعل  
العقل حاكماً باطلاق ، وقد ثبت عليه حاكم باطلاق وهو الشرع ،  
بل الواجب عليه ان يقدم ماحقه التقديم - وهو الشرع -  
ويؤخر مباحقه التأخير - وهو نظر العقل - - لانه لا يصح تقديم  
الناقص حاكماً على الكامل ، لانه خلاف المعقول والمنقول ، بل  
ضد القضية هو الموافق للأدلة فلا معدل عنه، ولذلك قال (؟)  
اجعل الشرع في يمينك والعقل في يسارك . تنبيهها على تقدم  
الشرع على العقل

(والثاني) انه اذا وجد في الشرع أخباراً تقتضي ظاهراً  
خرق العادة الجارية المعتادة ، فلا ينبغي له أن يقدم بين يديه  
الانكار باطلاق، بل له سعة في أحد أمرين : إما أن يصدق به  
على حسب ما جاء ويكل علمه الى عالمه ، وهو ظاهر قوله  
(والراسخون في العلم يقولون : آمنا به كل من عند ربنا) يعني  
الواضح المحكم ، والمتشابه المجهول ، اذ لا يلزمه العلم به ، ولو لزم  
العلم به لجعل له طريق الى معرفته، والا كان تكليفاً بما لا يطاق.  
وإما أن يتأوله على ما يمكن حمله عليه مع الاقرار بمقتضى الظاهر،  
لان انكاره انكار لخرق العادة فيه

وعلى هذا السبيل يجري حكم الصفات التي وصف الباري بها نفسه ، لأن من نفاها نفى شبه صفات المخلوقين ، وهذا منفي عند الجمهور ، فبقي الخلاف في نفي عين الصفة أو اثباتها ، فالمثبت أثبتتها صفة على شرط نفي التشبيه ، والمنكر لأن يكون ثم صفة غير شبيهة بصفات المخلوقين منكر لأن يثبت أمر الا على وفق المعتاد<sup>(١)</sup>

فان قالوا : هذا لازم فيما تنكره العقول بديهية ، كقوله « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فان الجميع أنكروا ظاهره ، اذ العقل والمحسوس<sup>(٢)</sup> يشهدان بأنها غير مرفوعة ، وأنت تقول : اعتقدوا أنها مرفوعة ، وتأولوا الكلام<sup>(٣)</sup> قيل : لم نعن ماهو منكر بيداهة العقول ، وانما عيننا ما للنظر فيه شك وارتياب ، كما تقول : ان الصراط ثابت ، والجواز عليه قد أخبر الشارع به ، فنحن نصدق به ، لانه ان كان كحد السيف وشبهه لا يمكن استقرار الانسان فوقه عادة

---

(١) يعني ان نفاة الصفات من الجهمية وغيرهم بنوا تفهيم لها على النظرية الباطلة التي هي موضوع بحثه ، وهي دعوى أنه لا يوجد شيء مخالف لما عرفوا واعتادوا (٢) كذا والظاهر ان يقال « والحسن » (٣) ليس معنى الحديث ان الثلاثة مرفوعة بذاتها فلا تقع من أحد من هذه الامة ، وانما المراد رفع إثمها والمؤاخذة عليها . وليس هذا تاويلا

فكيف يمشي عليه؟ فالعادة قد تحرق حتى يمكن المشي والاستقرار، والذين ينكرونه يقفون مع العوائد وينكرون أصل الصراط ولا يلتفتون الى امكان انخراق العوائد، فان فرقوا صار ذلك تحكما، لانه ترجيح في أحد المثلين دون الآخر من غير مرجح عقلي، وقد صادفهم النقل، فالحق الإقرار دون الإنكار. ولترشح هذا المطلب بأمثلة عشرة:

## أحدها

مسئلة الصراط وقد تقدمت

## والثاني

مسئلة الميزان، اذ يمكن اثباته ميزانا صحيحا على ما يليق بالدار الآخرة، وتوزن فيه الاعمال على وجه غير عادي، نعم يقر العقل بأن أنفس الاعراض — وهي الأعمال — لا توزن وزن الموزونات عندنا في العادات — وهي الاجسام<sup>(١)</sup> ولم يأت

(١) قد صار البشر يزنون الاعراض كالحرارة والبرد، وتعددت انواع الوزن وانواع الموازين. وان من أكبر الجهل قياس عالم الغيب على عالم الشهادة، ولوفهم اولئك المفتونون بنظرياتهم الفكرية معنى وصف المؤمنين بالايان بالغيب لما أتعبوا أنفسهم بهذا القياس الباطل

في النقل ما يعين أنه كميزاننا من كل وجه ، أو أنه عبارة عن الثقل أو أنفوس الأعمال توزن بعينها ، فالأخلق الحمل إما على التسليم - وهذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم ، إذ لم يثبت عنهم إلا مجرد التصديق من غير بحث عن نفس الميزان أو كيفية الوزن ، كما أنه لم يثبت عنهم في الضراط إلا ما ثبت عنهم في الميزان ، فعليك به فهو مذهب الصحابة رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>

فان قيل : فالنأويل إذاً خارج عن طريقتهم ، فأصحاب التأويل على هذا من الفرق الخارجة . قيل : ( لا ) لأن الأصل في ذلك التصديق بما جاء التسليم محضاً أو مع التأويل نظر (؟) لا يبعد ، إذ قد يحتاج إليه في بعض المواضع ، بخلاف من جعل أصله في تلك الأمور التكذيب بها ، فإنه مخالف لهم ، لسلك (؟) في الأحاديث مسلك التأويل أو عدمه لا أثر له لأنه تابع على كلتا الطريقتين لكن التسليم أسلم<sup>(٢)</sup>

(١) سقط من الكلام مقابل قوله « إما على التسليم » ومقابله التأويل الذي هو مذهب الخلف وعليه رتب السؤال الآتي مع جوابه ، وهل أطال فيه في الأصل بالإشارة إلى طرق التأويل أم لا ؟ الله أعلم (٢) عبارة هذا الجواب مضطربة لا يسهل الاهتداء إلى أصلها الذي حرفه النساخ ولكن المراد منه ظاهر ، وهو التفرقة بين من يتلقى بالقبول والامان ماورد مخالفنا لنظره ومعتاده ، وبين من ينكره ويرده فهذا الثاني من الفرق الخارجة عن الحق . وأما الأول فهو مؤمن منعن سواء أخذ ذلك بالتسليم المحض وفوض الأمر فيه إلى الله تعالى ، أو التمس له تأويلاً يتفق مع تنزيه الباري ويجري على قواعد لغة العرب . والتسليم أسلم وهو مذهب الصحابة ( م ٣٠ - الاعتصام - ج ٣ )

## والثالث

مسئلة عذاب القبر ، وهي أسهل ؛ ولا بعد ولا تكير في كون الميت يعذب برد الروح اليه عارياً ، ثم تعذيبه على وجه لا يقدر البشر على رؤيته لذلك ولا سماعه ؛ فنحن نرى الميت يعالج سكرات الموت ويخبر بالآلام لا مزيد عليها ، ولا نرى عليه من ذلك أثراً ، وكذلك أهل الأمراض المؤلمة ، وأشباه ذلك مما نحن فيه مثلها ، فلماذا يجعل استبعاد العقل صاداً في وجه التصديق بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم ؟

## والرابع

مسئلة سؤال الملكين للميت وإفعاذه في قبره ، فإنه انما يشكل اذا حكما المعتاد في الدنيا ، وقد تقدم أن تحكيمه بإطلاق غير صحيح لقصوره ، وإمكان خرق العوائد ، إما بفتح القبر حتى يمكن إفعاذه ، أو بغير ذلك من الأمور التي لا تحيط بمعرفة العقول

## والخامس

مسئلة نظائر الصحف وقراءة من لم يقرأ قط ، وقراءته اياه  
وهو خاف ظهره ، كل ذلك يمكن فيه خرق العوائد فيتصوره  
العقل على وجه منها

## والسادس

مسئلة انطاق الجوارح شاهدة على صاحبها ، لا فرق بينها  
وبين الاحجار والاشجار التي شهدت لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم بالرسالة

## والسابع

رؤية الله في الآخرة جائزة ، اذ لا دليل في العقل يدل على  
أنه لا رؤية الا على الوجه المعتاد عندنا ، اذ يمكن أن تصح الرؤية  
على أوجه صحيحة ليس فيها اتصال اشعة ولا مقابلة ولا تصور جهة  
ولا فضل جسم شفاف ولا غير ذلك ، والعقل لا يجزم بامتناع  
ذلك بديهية ، وهو الى التصور في النظر أميل ، والشرع قد جاء  
بإثباتها فلا معدل عن التصديق

## والثامن

كلام الباري تعالى، إنما نفاه من نفاه وقوفا مع الكلام الملازم للصوت والحرف، وهو في حق الباري محال، ولم يقف مع إمكان أن يكون كلامه تعالى خارجا عن مشابهة المعتاد على وجه صحيح لائق بالرب، إذ لا ينحصر الكلام فيه عقلا، ولا يجزم العقل بان الكلام إذا كان على غير الوجه المعتاد محال؛ فكان من حقه الوقوف مع ظاهر الاخبار مجردا

## والتاسع

إثبات الصفات، كالكلام؛ إنما نفاه من نفاه للزوم التركيب عنده في ذات الباري تعالى - على القول بإثباتها - فلا يمكن أن يكون واحدا مع إثباتها. وهذا قطع من العقل الذي ثبت تصور إدراكه في المخلوقات، فكيف لا يثبت قصوره في إدراكه إذا دعي من التركيب<sup>(١)</sup> بالنسبة إلى صفات الباري؛ فكان من الصواب في حقه أن يثبت من الصفات ما أثبتته الله لنفسه، ويقر مع ذلك بالوحدانية له على الإطلاق والعموم

(١) لعل الاصل «فيما يدعي من التركيب» أو «إذا ادعي التركيب»

## والعاشر

تحكيم العقل على الله تعالى ، بحيث يقول : يجب عليه بعثة الرسل ، ويجب عليه الصلاح والأصلح ، ويجب عليه اللطف ، ويجب عليه كذا - الى آخر ما ينطق به في تلك الاشياء . وهذا انما نشأ من ذلك الأصل المتقدم ، وهو الاعتقاد في الإيجاب على العباد . ومن أجلّ الباري وعظمة لم يجترئ على اطلاق هذه العبارة ، ولا ألم بمعناها في حقه ، لان ذلك المعتاد انما حسن في المخلوق من حيث هو عبد مقصور محصور ممنوع ، والله تعالى ما يمنعه شيء ، ولا يعارض أحكامه حكم ، فالواجب الوقوف مع قوله ( قل فإله الحجّة البائغة فلو شاء لهداكم أجمعين ) - وقوله - ( يفعل ما يشاء - وقوله - ان الله يحكم ما يريد \* والله يحكم لامعقب حكمه \* ذو العرش المجيد ، فعال لما يريد ) فالخاصل من هذه القضية أنه لا ينبغي للعقل أن يتقدم بين يدي الشرع ، فإنه من التقدم بين يدي الله ورسوله ، بل يكون مليا من وراء وراء

\*  
\* \*

ثم نقول ان هذا هو المذهب للاصحاب رضي الله عنهم وعليه

دأبوا ، وإياه اتخذوا طريقا الى الجنة فوصلوا . ودل على ذلك من سيرهم أشياء

( منها ) أنه لم ينكر أحد منهم ما جاء من ذلك ، بل أقرّوا وأذعنوا الكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولم يصادموا ولا عارضوه بإشكال . ولو كان شيء من ذلك لنقل الينا كما نقل الينا سائر سيرهم وما جرى بينهم من القضايا والمناظرات في الاحكام الشرعية ، فلما لم ينقل الينا شيء من ذلك ، دل على انهم آمنوا به وأقرّوه كما جاء من غير بحث ولا نظر كان مالك بن أنس يقول : الكلام في الدين أكرهه ، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه ، نحو الكلام في رأي جهنم والقدر ، وكل ما أشبه ذلك ، ولا أحب الكلام الا فيما تحته عمل . فأما الكلام في الدين وفي الله عز وجل فالسكوت أحب اليّ ، لأنني رايت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين الا فيما تحته عمل . قال ابن عبد البر : قد بين مالك رحمه الله ان الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده - يعني العلماء منهم ، وأخبر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله واسمائه ، وضرب مثلا نحو رأي جهنم والقدر - قال - : والذي قاله مالك عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديما وحديثا من أهل الحديث

والفتوى ، وإنما خالف في ذلك أهل البدع<sup>(١)</sup> — قال — ؛  
وأما الجماعة فعلى ما قال مالك رحمه الله ، إلا أن يضطر أحد إلى  
الكلام ، فلا يسميه السكوت إذا طمع في رد الباطل وصرف  
صاحبه عن مذهبه ، وخشي ضلالة عامة ، أو نحو هذا

وقال يونس بن عبد الأعلى : سمعت الشافعي يوم ناظره حفص  
الفرد<sup>(٢)</sup> قال لي : يا أبا موسى ! لأن يلقى الله العبد بكل ذنب  
ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام ؛ لقد سمعت  
من حفص كلاما لا أقدر أن أحكيه

وقال أحمد بن حنبل : لا يفلح صاحب الكلام ابتداء ، ولا تكاد  
ترى أحدا نظري في الكلام<sup>(٣)</sup> إلا وفي قلبه دغل

(وقال) عن الحسن بن زياد اللؤلؤي — وقال له رجل في زفر ابن  
الهديل — أ كان ينظر في الكلام ؛ فقال : سبحان الله ما أحقك !  
ما أدركت مشيختنا زفر وأبا يوسف وأبا حنيفة ومن جالسنا  
وأخذنا عنهم — همهم غير الفقه والافتاء بمن تقدمهم

وقال ابن عبد البر : أجمع أهل الفقه والآثار في جميع الأمصار  
أن أهل الكلام أهل بدع وزينج ، ولا يعدون عند الجميع في

---

(١) زاد ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم : المعتزلة وسائر الفرق

(٢) حفص الفرد من متكلمي المعتزلة ولكنه أخذ الفقه عن أبي

يوسف (٣) هذا هو المروي وفي نسختنا « المسائل » بدل الكلام

جميع الامصار في طبقات العلماء. وانما العلماء أهل الأثر والتفقه  
فيه ، ويتفاضلون فيه بالاعتقان والميز والفهم

وعن أبي الزناد أنه قال : وأيم الله إن كنا لنتلقت السنن  
من أهل الفقه والثقة، وتعلمها شبيها بتعلمنا آي القرآن، وما برح  
من أدركنا من أهل الفقه <sup>(١)</sup> والفضل من خيار أولية الناس ،  
يعيبون أهل الجدل والتنقيب والاخذ بالرأي، وينهون عن لقاءهم  
ومجالستهم ، ويحذروننا مقاربتهم أشد التحذير ، ويخبرون أنهم  
أهل ضلال وتحريف لتأويل كتاب الله وسنن رسوله، وما توفي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كره المسائل وناحية التنقيب  
والبحث وزجر عن ذلك ، وحذره المسلمين في غير موطن، حتى  
كان من قوله كراهية لذلك « ذروني ما تركتكم فإنما هلك  
الذين من قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ؛ فإذا نهيتكم  
عن شيء فآجتنبوه ، وإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم »  
وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: اتقوا الله في دينكم.

قال سحنون : يعني الانتهاء عن الجدل فيه . وخرج ابن وهب  
عن عمر أيضا ان أصحاب الرأي أعداء السنن ، أعييتهم أن

(١) قد سقط من نسختنا ما بعد كلمة « الفقه » الاولى وقبل الثانية . فنقلناه  
من كتاب جامع بيان العلم للحافظ ابن عبد البر ، وصححنا بقية هذه  
الإثار عليه ، فالمصنف نقلها ملخصة منه

يحفظوها ، وتقاتمت منهم أن يعوها ، واستجيوا حين سئلوا ان يقولوا لا نعلم ، فعارضوا السنن برأيهم ؛ فاياكم واياهم . قال ابوبكر ابن أبي داود<sup>(١)</sup> : أهل الرأي هم أهل البدع . وهو القائل في قصيدته في السنة :

ودع عنك آراء الرجال وقولهم

فقول رسول الله أذكي وأشرح

وعن الحسن قال : إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل ، وحادوا عن الطريق ؛ فتركوا الآثار وقالوا في الدين برأيهم ؛ فضلوا وأضلوا

وعن مسروق قال : من رغب برأيه عن أمر الله يضل . وعن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول : السنن السنن ، ان السنن قوام الدين . وعن هشام بن عروة قال<sup>(٢)</sup> : ان بني اسرائيل لم يزل أمرهم معتدلا حتى نشأ فيهم مولدون أبناء سبايا الأمم ، فأخذوا فيهم بالرأي فضلوا وأضلوا

(١) هو أبو بكر عبد الله بن سلمان بن داود محدث بغداد توفي سنة ٣١٦  
(٢) عبارة الحافظ ابن عبد البر في كتاب (جامع بيان العلم وفضله) : عن هشام بن عروة انه سمع أباه يقول : لم يزل أمر بني اسرائيل مستقيما حتى أدرك فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم فأخذوا فيهم بالرأي فاضلوا بني اسرائيل .

فهذه الآثار وأشباهاها تشير الى ذم ايثار نظر العقل على  
آثار النبي صلى الله عليه وسلم  
وذهب جماعة من العلماء الى ان المراد بالرأي المذموم في  
هذه الاخبار البدع المحدثه في الاعتقاد ، كرأي ابي جهم<sup>(١)</sup>  
وغيره من أهل الكلام ؛ لأنهم قوم استعملوا قياسهم وآراءهم في  
رد الاحاديث ؛ فقالوا : لا يجوز ان يرى الله في الآخرة لأنه تعالى  
يقول ( لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف )  
الآية . فردوا قوله عليه السلام « انكم ترون ربكم يوم  
القيامة » وتأولوا قول الله تعالى ( ووجه يومئذ ناظره الى  
ربها ناظره ) وقالوا : لا يجوز أن يسئل الميت في قبره . لقول  
الله تعالى ( أممّا اثنتين وأحيتنا اثنتين ) فردوا الاحاديث  
المتواترة في عذاب القبر وفتنته ، وردوا الاحاديث في الشفاعة  
على تواترها ؛ وقالوا : لن يخرج من النار من دخل فيها . وقالوا :  
لا نعرف حوضا ولا ميزانا ، ولا نعقل ما هذا . وردوا السنن  
في ذلك كله — برأيهم وقياسهم — الى أشياء يطول ذكرها  
من كلامهم في سنة الباري ، وقالوا : العلم محدث في حال

( ١ ) كذا في الاصل . وما أراد الا يعني جهم بن صفوان الذي  
تنسب اليه فرقة الجهمية المبتدعة . وكنيته ابو محرز . فالظاهر ان كلمة  
« ابي » زائدة

حدوث المذموم ، لأنه لا يقع علم الأ على معلوم ، فراراً من قدم العالم — في زعمهم —

وقال جماعة : الرأي المذموم المراد به الرأي المبتدع وشبهه من ضروب البدع . وهذا القول أعم من الاول ، لأن الاول خاص بالاعتقاد ، وهذا عام في العمليات وغيرها

وقال آخرون — قال ابن عبد البر : وهم الجمهور — إن المراد به القول في الشرع بالاستحسان والظنون ، والاشتغال بحفظ المعضلات ، وردّ الفروع بعضها الى بعض دون ردها الى أصولها ، فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل — قالوا — : وفي الاشتغال بهذا تعطيل السنن والتذرع الى جهلها<sup>(١)</sup>

وهذا القول خارج عما تقدم ، وإنما الفرق بينهما أن هذا منهي عنه للذريعة الى الرأي المذموم ، وهو معارضة المنصوص ، لأنه اذا لم يبحث عن السنن جهلها فاحتاج الى الرأي ، فلحق بالأولين الذين عارضوا السنن حقيقة ، فجميع ذلك راجع الى معنى واحد ، وهو إعمال النظر العقلي مع طرح السنن ، إما قصداً أو غلطا وجهلا ، والرأي اذا عارض السنة فهو بدعة وضلالة

---

(١) العبارة ملخصة من كتاب (جامع بيان العلم وفضله) وهي فيه أوضح



فالحاصل من مجموع ما تقدم أن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء في السنن بأرائهم ، علموا معناه أو جهلوه ، جرى لهم على معهودهم أولاً ، وهو المطلوب من نقله ؛ وليعتبر فيه من قدم الناقص — وهو العقل — على الكامل — وهو الشرع — ورحم الله الربيع بن خيثم حيث يقول : يا عبد الله ! ما علمك الله في كتابه من علم فاحمد الله ، وما استأثر عليك به من علم فكله الى عالمه ، لا تتكلف ، فإن الله يقول لنبيه (قل ما أسألكم عليه من أجرٍ وما أنا من المتكلفين) الى آخرها

وعن معمر بن سليمان عن جعفر عن رجل من علماء أهل المدينة ، قال : ان الله علم علماً عبادة ، وعلم علماً لم يعلمه العباد ، فمن تكلف العلم الذي لم يعلمه العباد لم يزد منه الأبعدا — قال — : والقدر منه

وقال الاوزاعي : كان مكحول والزهري يقولان : أمرؤا هذه الاحاديث كما جاءت ولا تتناظروا فيها . ومثله عن مالك والاوزاعي وسفيان بن سعيد ، وسفيان بن عيينة ، ومعمر بن راشد ، في الاحاديث في الصفات انهم كلهم قالوا : امرؤها كما جاءت .. نحو حديث التنزل ، وخلق آدم على صورته ، وشبههما .

وحديث مالك في السؤال عن الاستواء مشهور

وجميع ما قالوه مستمد من معنى قول الله تعالى (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة) الآية . ثم قال (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) فانها صريحة في هذا المعنى الذي قررناه ، فإن كل من لم يجر على المعتاد في الفهم متشابه ، فالوقف عنه هو الاخرى بما كان عليه الصحابة المتبعون لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لو كان من شأنهم اتباع الرأي لم يذموه ولم ينهوا عنه ، لان احدا لا يرضي طريقا ثم ينهى عن سلوكه ؛ كيف وهم قدوة الامة باتفاق المسلمين ؟

وروي ان الحسن كان في مجلس فذكر فيه اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقال : إنهم كانوا أبر هذه الامة قلوبا ، واعمقها علما ، وأقلها تكلفا ؛ قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم ، فإنهم ورب الكعبة على الهدى المستقيم وعن حذيفة أنه كان يقول : اتقوا الله يامعشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم ، فلعمري لئن اتبعتموه لقد سبقتم سبقا بعيدا ، ولئن تركتموه يمينا أو شمالا لقد ضللتكم ضلالا بعيدا وعن ابن مسعود : من كان منكم متأسيا فليتأس بأصحاب

محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً ،  
وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأقومها هدياً ، وأحسنها خللاً ،  
قوما اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ،  
واتبعوهم في آثارهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم  
والآثار في هذا المعنى كثيرة جميعها يدل على الاقتداء بهم  
والاتباع لطريقهم على كل حال ، وهو طريق النجاة حسبما نبه  
عليه حديث الفرق في قوله « ما أنا عليه واصحابي »

## فصل

النوع الرابع : ان الشريعة موضوعة لاخراج المكاف عن  
داعية هواه ، حتى يكون عبداً لله ، وهذا أصل قد تقرر في قسم  
المقاصد من كتاب الموافقات ، لكن على وجه كلي يليق  
بالاصول ، فمن أراد الاطلاع عليه فليطالعهُ من هنالك  
ولما كانت طرق الحق متشعبة لم يمكن أن يؤتى عليها  
بالاستيفاء ، فلنذكر منها شعبة واحدة تكون كالطريق لمعرفة  
ما سواها

فاعلموا أن الله تعالى وضع هذه الشريعة حجة على الخلق  
كبيرهم وصغيرهم ، مطيعهم وعاصيهم ، برهم وفاجرهم ، لم يختص

الحجة<sup>(١)</sup> بها احدا دون أحد. وكذلك سائر الشرائع انما وضعت لتكون حجة على جميع الامم التي تنزل فيهم تلك الشريعة ، حتى ان الشريعة<sup>(٢)</sup> المرسلين بها صلوات الله عليهم داخلون تحت أحكامها

فأنت ترى أن نبيا محمدا صلى الله عليه وسلم مخاطب بها في جميع أحواله وتقلباته ، مما اختص به دون امته ، أو كان عامًّا له ولأُمَّته ، كقوله تعالى ( يا أيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهنّ وما ملكت يمينك - الى قوله - خاصة لك من دون المؤمنين - ثم قال - : لا يحلُّ لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواجٍ ) وقوله تعالى ( يا أيها النبي لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) وقوله ( يا أيها النبي إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ أَعْدَتِهِنَّ ) الى سائر التكاليف التي وردت على كل مكلف والنبي فيهم ، فالشريعة هي الحاكمة على الاطلاق والعموم عليه وعلى جميع المكلفين ، وهي الطريق الموصل والهادي الاعظم ألا ترى الى قوله ( وكذلك أوحيانا اليك رُوحًا من

---

(١) كلمة الحججة وكلمة الشريعة هنا لا موقع لهما فاما ان تكونا زائدتين وإما ان يكون قد حذف من الكلام ما يصحح معناهما

امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ، ولكن  
جعلناه نوراً مهدياً به من نشاء من عبادنا ) فهو عليه السلام  
أول من هداه الله بالكتاب والايمان ، ثم من اتبعه فيه ،  
والكتاب هو الهادي ، والوحي المنزل عليه مرشد ومبين لذلك  
الهدى ، والخلق مهتدون بالجميع ؛ ولما استنار قلبه وجوارحه  
— عليه السلام — وباطنه وظاهره بنور الحق علماً وعملاً ، صار  
هو الهادي الاول لهذه الامة ، والمرشد الاعظم ، حيث خصه الله  
دون الخلق بانزال ذلك النور عليه ، واصطفاه من جملة من كان  
مثله في الخلق البشرية اصطفاءً اولياً ، لا من جهة كونه بشراً  
عاقلاً — مثلاً — لا شراكه مع غيره في هذه الاوصاف ؛ ولا  
لكونه من قریش — مثلاً — دون غيرهم ، والا لزم ذلك في كل  
قرشي ؛ ولا لكونه من بني عبد المطلب ، ولا لكونه عربياً ،  
ولا لغير ذلك ؛ بل من جهة اختصاصه بالوحي الذي استنار  
به قلبه وجوارحه فصار خلقه القرآن ، حتى قيل <sup>(١)</sup> فيه ( وَإِنَّكَ  
لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ ) وإنما ذلك <sup>(٢)</sup> لانه حكيم الوحي على نفسه ، حتى

(١) كان المناسب أن يقال : حتى نزل فيه

(٢) أي وإنما كان خلقه القرآن الخ

صار في علمه وعمله على وفقه ، فكان الوحي حاكما وافقاً<sup>(١)</sup> قائلاً ،  
مذعناً<sup>(٢)</sup> ملياً نداه ، وافقاً عند حكمه ، وهذه الخاصية كانت  
من أعظم الأدلة على صدقه فيما جاء به ، إذ قد جاء بالامر وهو  
مؤتمر ، وبالنهى وهو منته ، وبالوعظ وهو متعظ ، وبالتخويف  
وهو أول الخائفين ، وبالترجبة وهو سائق دابة الراجين  
وحقيقة ذلك كله جعله الشريعة المنزلة عليه حجة حاكمة  
عليه ، ودلالة له على الصراط المستقيم الذي صار عليه  
السلام ،<sup>(٣)</sup> ولذلك صار عبداً لله حقاً ، وهو أشرف اسم تسمى  
به العباد ، فقال الله تعالى ( سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا -  
تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ - وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ  
مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ) وما أشبه ذلك من الآيات التي وقع  
مدحه فيها بصحة العبودية

---

(١) اسم فاعل من وفق أمره يفقه (بوزن وعده يعده) أي صادفه  
موافقاً لأرادته ، ومنه التوفيق ضد الخذلان

(٢) كذا في الاصل . والظاهر أنه سقط من الكلام شيء في هذا  
الموضع . ولعل المحذوف : « وكان هو عليه الصلاة والسلام مذعناً » الخ  
(٣) كذا في الاصل ، فان لم يكن قد سقط من الكلام خبر « صار »  
فيوشك أن تكون محرفة عن « سار » ويكون الاصل : الذي سار عليه -  
عليه السلام .

وإذا كان كذلك فسائر الخلق حريون بأن تكون  
الشريعة حجة حاكمة عليهم ، ومناراً يهتدون بها الى الحق ،  
وشرفهم إنما يثبت بحسب ما اتصفوا به من الدخول تحت أحكامها  
والعمل بها قولاً واعتقاداً وعملاً ، لا بحسب عقولهم فقط ، ولا  
بحسب شرفهم في قومهم فقط ، لأن الله تعالى إنما أثبت الشرف  
بالتقوى لا غيرها لقوله ( إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ) فمن  
كان أشد محافظة على اتباع الشريعة فهو أولى بالشرف والكرم ،  
ومن كان دون ذلك لم يمكن أن يبلغ في الشرف مبلغ الأعلى في  
اتباعها ، فالشرف إذاً إنما هو بحسب المبالغة في تحكيم الشريعة  
ثم نقول بعد هذا : ان الله سبحانه شرف أهل العلم ورفع  
أقدارهم ، وعظم مقاديرهم ، ودل على ذلك الكتاب والسنة  
والاجماع ، بل قد اتفق العقلاء على فضيلة العلم وأهله ، وأنهم  
المستحقون شرف النازل ، وهو مما لا ينزع فيه عاقل  
واتفق أهل الشرائع على أن علوم الشريعة أفضل العلوم  
وأعظمها أجراً عند الله يوم القيامة ، ولا علينا أسامحنا بعض  
الفرق في تعيين العلوم — أعني العلوم التي نبت الشارع على مزيته  
وفضيلتها — أم لم نسامحهم ، بعد الاتفاق من الجميع على الأفضلية ،  
وإثبات الحرية ، وأيضاً فان علوم الشريعة منها ما يجري مجرى

الوسائل بالنسبة الى السعادة الاخوية ، ومنها ما يجري مجرى  
المقاصد ، والذي يجري مجرى المقاصد أعلى مما ليس كذلك —  
بلا نزاع<sup>(١)</sup> بين العقلاء أيضا — كعلم العربية بالنسبة الى علم  
الفقه ، فإنه كالوسيلة ، فعلم الفقه أعلى

وإذا ثبت هذا فأهل العلم أشرف الناس وأعظم منزلة بلا  
إشكال ولا نزاع<sup>(٢)</sup> ، وإنما وقع الثناء في الشريعة على أهل العلم  
من حيث اتصافهم بالعلم لا من جهة أخرى ، ودل على ذلك  
وقوع الثناء عليهم مقيدا بالاتصاف به ، فهو إذا العلة في الثناء ،  
ولولا ذلك الاتصاف لم يكن لهم مزية على غيرهم ، ومن ذلك  
صار العلماء حكما على الخلائق أجمعين — قضاء وفتيا أو  
ارشادا — لأنهم اتصفوا بالعلم الشرعي الذي هو حاكم بإطلاق ،  
فليسوا بحكام من جهة ما اتصفوا بوصف يشتركون فيه مع غيرهم  
كالقدرة والارادة والعقل وغير ذلك ، اذ لامزية في ذلك من  
حيث القدر المشترك ، لا مشترك الجميع فيها ، وإنما صاروا حكما

---

( ١ ) في الاصل « فلا نزاع » وقد جعلنا الفاء باء لثلاثة أسباب :  
احدها إن « لا » لو كانت هي النافية للجنس لذكر خبرها ، والثاني انه تكرر  
في هذا السياق مثل هذه العبارة فسيأتي بعد سطر قوله « بلا اشكال ولا  
نزاع » والثالث ان نسخة الاصل مكتوبة بالقلم المغربي الذي تشبه  
فيه الفاء والباء في أول الكلمة أو وسطها لان نقطة كل منهما توضع تحتهما

على الخلق مرجوعا اليهم بسبب حملهم للعلم الحاكم ، فلزم من ذلك أنهم لا يكونون حكاما على الخلق الا من ذلك الوجه ، كما أنهم ممدوحون من ذلك الوجه أيضا ، فلا يمكن أن يتصفوا بوصف الحكم مع فرض خروجهم عن صوب العلم الحاكم ، اذ ليسوا حجة الا من جهته ، فاذا خرجوا عن جهته فكيف يتصور أن يكونوا حكاما ؟ هذا محال

وكما أنه لا يقال في العالم بالعربية مهندس ، ولا في العالم بالهندسة عربي ، فكذلك لا يقال في الزائع عن الحكم الشرعي حاكم بالشرع ، بل يطلق عليه أنه حاكم بعقله أو برأيه او نحو ذلك ، فلا يصح أن يجعل حجة في العلم الحاكم ، لان العلم الحاكم يكذبه ويرد عليه ، وهذا المعنى أيضا في الجملة متفق عليه لا يخالف فيه أحد من العقلاء

ثم نصير من هذا الى معنى آخر مرتب عليه ، وهو أن العالم بالشرية اذا أتبع في قوله ، وانقاد اليه الناس في حكمه ، فانما اتبع من حيث هو عالم وحاكم بها وحاكم بمقتضاها ، لا من جهة أخرى ؛ فهو في الحقيقة مبلغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المبلغ عن الله عز وجل ، فيتلقى منه ما بلغ ، على العلم بأنه بلغ ، أو على غلبة الظن بأنه بلغ ، لا من جهة ( كونه ) منتصبا للحكم

مطلقا ، اذ لا يثبت ذلك لأحد على الحقيقة ، وإنما هو ثابت  
للشريعة المنزلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وثبت ذلك  
له عليه السلام وحده دون الخلق من جهة دليل العصمة ،  
والبرهان أن جميع ما يقوله أو يفعله حق ، فإن الرسالة المقترنة  
بالمعجزة على ذلك دلت ، فغيره لم يثبت له عصمة بالمعجزة بحيث  
يحكم بمقتضاها حتى يساوي النبي في الانتصاب للحكم باطلاق ،  
بل إنما يكون منتصبا على شرط الحكم بمقتضى الشريعة ، بحيث  
إذا وجد الحكم في الشرع بخلاف ما حكم لم يكن حاكما ، إذا  
كان — بالفرض — خارجا عن مقتضى الشريعة الحاكمة ، وهو  
أمر متفق عليه بين العلماء ، ولذلك إذا وقع النزاع في مسألة  
شرعية وجب ردُّها الى الشريعة حيث يثبت الحق فيها ، لقوله  
تعالى ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ) الآية

\*  
\*\*

فإذا المكلف بأحكامها لا يخلو من أحد أمور ثلاثة :  
( أحدها ) أن يكون مجتهدا فيها ، فحكمة ما أداه اليه  
اجتهاده فيها ، لان اجتهاده في الامور التي ليست دلالتها واضحة  
انما يقع موقعة على فرض أن يكون ما ظهر له هو الأقرب  
الى قصد الشارع والاولى بأدلة الشريعة ، دون ما ظهر لغيره

من المجتهدين . فيجب عليه اتباع ما هو الاقرب ، بدليل أنه لا يسمعه فيما أُنشخ فيه الدليل الا اتباع الدليل ، دون ما اداه اليه اجتهاده ، ويُؤدُّ ما ظهر له لغوا كالعدم ، لأنه على غير صوب الشريعة الحاكمة . فاذا ليس قوله بشي ، يعتد به في الحكم

(والثاني) ان يكون تقليداً صرفاً ، خلياً من العلم الحاكم جملة ، فلا بد له من قائد يقوده ، وحاكم يحكم عليه ، وعالم يقتدى به ، ومعلوم أنه لا يقتدى به الا من حيث هو عالم بالعلم الحاكم . والدليل على ذلك أنه لو علم أو غلب على ظنه أنه ليس من أهل ذلك العلم لم يحلَّ له اتباعه ولا الاتقياد لحكمه ، بل لا يصح أن يخطر بخاطر العامي ولا غيره تقليد الغير في أمر مع علمه بأنه ليس من أهل ذلك الأمر ، كما أنه لا يمكن أن يسلم المريض نفسه الى أحد يعلم أنه ليس بطبيب ، الا ان يكون فاقد العقل . واذا كان كذلك فإنما ينقاد الى المفتي من جهة ما هو عالم بالعلم الذي يجب الاتقياد اليه ، لا من جهة كونه فلاناً أو فلاناً أيضاً . وهذه الجملة أيضاً لا يسع الخلاف فيها عقلاً ولا شرعاً

(والثالث) أن يكون غير بالغ مبلغ المجتهدين ، لكنه يفهم الدليل وموقعه ، ويصلح فهمه للترجيح بالمرجحات المعتبرة في تحقيق المناط ونحوه ؛ فلا يخلو إما ان يعتبر ترجيحه أو نظره ،

أولاً ؛ فإن اعتبرناه صار مثل المجتهد في ذلك الوجه ، والمجتهد  
إنما هو تابع للعلم الحاكم ناظر نحوه ، متوجه شطره ؛ فالذي  
يشبهه كذلك . وإن لم نعتبره فلا بد من رجوعه الى درجة  
العامي ، والعامي إنما يتبع المجتهد من جهة توجهه الى صوب العلم  
الحاكم ، فكذلك من نزل منزلته

ثم نقول : ان هذا مذهب الصحابة . أما النبي صلى الله عليه  
وسلم فاتباعه الوحي أشهر من أن يذكر ؛ وأما أصحابه فاتباعهم  
له في ذلك من غير اعتبار بمؤلف أو مخالف ، شهير عنهم ، فلا  
نطيل الاستدلال عليه

فملى كل تقدير لا يتبع أحد من العلماء إلا من حيث هو  
متوجه نحو الشريعة ، قائم بحجتها ، حاكم بأحكامها جملة وتفصيلاً ؛  
وإنه من وجد متوجهاً غير تلك لوجهة في جزئية من الجزئيات  
أوفرع من الفروع لم يكن حاكماً ، ولا استقام أن يكون مقتدئاً  
به فيما حاد فيه عن صوب الشريعة البتة

فيجب إذاً على الناظر في هذا الموضوع امران إذا كان غير  
مجتهد : ( أحدهما ) ان لا يتبع العالم إلا من جهة ما هو عالم بالعالم  
المحتاج إليه ، ومن حيث هو طريق الى استفادة ذلك العلم ، إذ  
ليس لصاحبه منه إلا كونه مودعاً له ، ومأخوذاً بأداء تلك

الامانة ، حتى اذا علم أو غلب على الظن أنه مخطئ فيما يلقي ، أو تارك للإلقاء تلك الوديعه على ما هي عليه ، أو منحرف عن صوبها بوجه من وجوه الانحراف ؛ — توقف ولم يصرّ على الاتباع الا بعد التبيين ، اذ ليس كل ما يلقيه العالم يكون حقاً على الاطلاق ، لا يمكن الزلل والخطأ وغلبة الظن في بعض الامور ، وما أشبه ذلك

اما اذا كان هذا المتبع ناظراً في العلم ومتبصراً فيما يلقي اليه كأهل العلم في زماننا ، فان توصله الى الحق سهل ، لأن المنقولات في الكتب إما تحت حفظه ، وإما معدة لأن يحققها بالمطالعة او المذاكرة

وإما ان كان عامياً صرفاً فيظهر له الاشكال عند ما يرى الاختلاف بين الناقلين للشريعة ، فلا بد له هاهنا من الرجوع آخرًا الى تقليد بعضهم ، إذ لا يمكن في المسئلة الواحدة تقليد مختلفين في زمان واحد ، لانه محال وخرق للاجماع ، فلا يخلو ان يمكنه الجمع بينهما في العمل او لا يمكنه ، فإن لم يمكنه كان عمله بهما معاً محالاً ، وان امكنه صار عمله ليس على قول واحد منهما ، بل هو قول ثالث لا قائل به . ويعضد ذلك انه لا نجد صورة ذلك العمل معمولاً بها في المتقدمين من السلف الصالح ، فهو مخالف للاجماع

وإذا ثبت أنه لا يقلد الا واحدا، فكل واحد منهما يدعي أنه أقرب الى الحق من صاحبه ، ولذلك خالفه ، والالم يخالفه ، والعامي جاهل بمواقع الاجتهاد، فلا بد له ممن يرشده الى من هو أقرب الى الحق منهما . وذلك إنما يثبت للعامي بطريق جملي ، وهو ترجيح أحدهما على الآخر بالأعلمية والأفضلية . ويظهر ذلك من جمهور العلماء والطلالين الذين لا يخفى عليهم مثل ذلك ، لأن الأعلمية تغاب على ظن العامي أن صاحبها أقرب الى صوب العلم الحاكم لا من جهة أخرى — فإذا لا يقلد الا باعتبار كونه حاكما بالعلم الحاكم

(والامر الثاني) ان لا يصمم على تقليد من تبين له في تقليده الخطأ شرعا، وذلك أن العامي ومن جرى مجراه قد يكون متبعا لبعض العلماء — اما لكونه أرجح من غيره ، أو عند أهل قطره ،<sup>(١)</sup> واما لانه هو الذي اعتمده أهل قطره في التفقه في مذهبه دون مذهب غيره

(١) الظاهر أن هذا معطوف على مقابل له سقط من الناسخ . كأن يكون الاصل — اما لكونه أرجح من غيره عنده أو عند أهل قطره . والعامي يرجح من يطمئن قلبه بنقله واستدلالة واستقامته وعمله بعلمه . وليتأمل الفرق بين «الارجح عند أهل قطره» وما بعده وهو «اعتمده أهل قطره» فتفقهوا في مذهبه

وعلى كل تقدير فإذا تبين له في بعض مسائل متنوعة الخطأ والخروج عن صوب العلم الحاكم فلا يتعصب لمتبوعه بالتمادي على اتباعه فيما ظهر فيه خطأه ، لأن تعصبه يؤدي إلى مخالفة الشرع أولاً ، ثم إلى مخالفة متبوعه : أما خلافة للشرع فبالعرض ، وأما خلافة لمتبوعه فلخروجه عن شرط الاتباع ، لأن كل عالم يصرح أو يعرض بأن اتباعه إنما يكون على شرط أنه حاكم بالشريعة لا بغيرها ، فإذا ظهر أنه حاكم بخلاف الشريعة خرج عن شرط متبوعه بالتصميم على تقليده

ومن معنى كلام مالك رحمه الله : ما كان من كلامي موافقاً للكتاب والسنة فخذوا به ، وما لم يوافق فتركوه . هذا معنى كلامه دون لفظه . ومن كلام الشافعي رحمه الله : الحديث مذهبي فماخالفه فاضربوا به الحائط .<sup>(١)</sup> أو كما قال ، قال العلماء : وهذا لسان حال الجميع . ومعناه أن كل ما تتكلمون به على تحري أنه طابق الشريعة الحاكمة ، فإن كان كذلك فيها ونعمت ، وما لا فليس ينسب إلى الشريعة ، ولا هم أيضاً ممن يرضى أن تنسب إليهم مخالفتها

(١) قال الذهبي في ترجمته من كتاب طبقات الحفاظ : وضح عنه :

إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط . اهـ

لكن يتصور في هذا المقام وجهان : أن يكون المتبوع مجتهدا ، فالرجوع في التخطئة والتصويب الى ما اجتهد فيه ، وهو الشريعة — وأن يكون مقلدا لبعض العلماء ، كالمتأخرين الذين من شأنهم تقليد المتقدمين بالنقل من كتبهم والتفقه في مذاهبهم ، فالرجوع في التخطئة والتصويب الى صحة النقل عن نقلوا عنه وموافقتهم لمن قلدوا ، أو خلاف ذلك ، لان هذا القسم مقلدون بالعرض ، فلا يسعهم الاجتهاد في استنباط الاحكام ، اذ لم يبلغوا درجته ، فلا يصح تعرضهم للاجتهاد في الشريعة مع قصورهم عن درجته . فان فرض انتصابه للاجتهاد ، فهو مخطيء آثم أصاب أم لم يصب ، لانه أتى الامر من غيره ، وانتهك حرمة الدرجة وقفاً ما ليس له به علم<sup>(١)</sup> فأصابته — ان أصاب — من حيث لا يدري ، وخطأه هو المعتاد ، فلا يصح اتباعه ، كسائر العوام اذا راموا الاجتهاد في أحكام الله ، ولا خلاف في أن مثل هذا الاجتهاد غير معتبر ، وأن مخالفة العامي كالعدم ، وأنه في مخالفته لاهل العلم آثم مخطيء ، فكيف يصح مع هذا التقرير تقليد غير مجتهد في مسألة أتى فيها باجتهاده ؟

(١) أي وقد نهاه الله عن ذلك بقوله (ولا تقف ما ليس لك به علم) وهو من قفا الاثر يقفوه اذا اتبعه . و يكون ذلك بالتقليد أو القول بالرأي رجما بالغيب ، كما يؤخذ من تفسير البيضاوي وغيره الآلية

ولقد زل بسبب الاعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال  
أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين ،  
واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا عن سواء السبيل  
ولنذكر لذلك عشرة أمثلة :

### أحدها

— وهو أشدها — قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدين هو  
المرجع اليه دون غيره ، حتى ردوا بذلك براهين الرسالة ،  
وحجة القرآن ودليل العقل فقالوا (إنا وجدنا آباءنا على أمة)  
الآية . فحين نهبوا على وجه الحجة بقوله تعالى (قل : أولو جنثكم  
بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم) لم يكن لهم جواب الا  
الانكار ، اعتماداً على اتباع الآباء واطراحا لما سواه ؛ ولم يزل  
مثل هذا مذموماً في الشرائع ، كما حكى الله عن قوم نوح عليه  
السلام بقوله (ولو شاء الله لأنزل ملائكة ، ما سمعنا بهذا في  
آبائنا الاولين!) وعن قوم ابراهيم عليه السلام بقوله (قال : هل  
يسمعونكم اذ تدعون ؟ أو ينفعونكم أو يضرون ؟ قالوا : بل وجدنا  
آباءنا كذلك يفعلون) — الى آخر ذلك مما في معناه ، فكان  
الجميع مذمومين حين اعتبروا واعتقدوا أن الحق تابع لهم ، ولم  
يلتفتوا إلى أن الحق هو المقدم

## والثاني

رأي الامامية في اتباع الامام المعصوم — في زعمهم —  
وإن خالف ما جاء به النبي المعصوم حقاً، وهو محمد صلى الله عليه  
وسلم، فحكّموا الرجال على الشريعة ولم يحكّموا الشريعة على  
الرجال، وإنما أنزل الكتاب ليكون حكماً على الخلق على  
الاطلاق والعموم

## والثالث

لاحق بالثاني؛ وهو مذهب الفرقة المهدوية التي جعلت  
أفعال مهديهم حجة، وافقت حكم الشريعة أو خالفت؛ بل جعلوا  
أكثر ذلك أنفحة (؟) في عقد ايمانهم من خالفها كفروه  
وجعلوا حكم الكافر الاصل، وقد تقدم من ذلك امثلة

## والرابع

راي بعض المقلدة لمذهب امام يزعمون ان امامهم هو  
الشريعة، بحيث يأنفون ان تنسب الى احد من العلماء فضيلة  
دون امامهم، حتى اذا جاءهم من بلغ درجة الاجتهاد وتكلم  
في المسائل ولم يرتبط الى امامهم رموه بالنكير، وفوقوا اليه سهام

النقد ، وعدوه من الخارجين عن الجادة ، والمفارقين للجماعة ،  
من غير استدلال منهم بدليل ، بل بمجرد الاعتياد العامي  
ولقد لقي الامام بقيُّ بن مخلد حين دخل الاندلس آتيا من  
المشرق من هذا الصنف الامرئين ، حتى اصاروه مهجور الفناء ،  
مهتضم الجانب ، لأنه جاءهم من العلم بما لا يدي لهم به ، اذ  
لقي بالمشرق الامام احمد بن حنبل واخذ عنه مصنفه وتفقه عليه ،  
ولقي ايضا غيره ، حتى صنف المسند المصنف الذي لم يصنف في  
الاسلام مثله ، وكان هؤلاء المقلدة قد صمموا على مذهب مالك ،  
بحيث انكروا ما عداه . وهذا تحكيم الرجال على الحق ، والغلو  
في محبة المذهب ، وعين الانصاف ترى ان الجميع أئمة فضلاء ،  
فن كان متبعا للمذهب مجتهدا لكونه لم يبلغ درجة الاجتهاد فلا  
يضره مخالفة غير إمامه لإمامه ، لان الجميع سالك على الطريق  
المكاف به ، فقد يؤدي التقالي في التقليد الى إنكار ما اجمع الناس  
على ترك انكاره

## والخامس

رأي نابتة متأخرة الزمان ممن يدعي التخلق بخلق اهل  
التصوف المتقدمين ، او يروم الدخول فيهم ، يعتمدون الى ما  
نقل عنهم في الكتب من الأحوال الجارية عليهم ، او الأتوال

الصادرة عنهم ، فيتخذونها ديناً وشريعة لاهل الطريقة ، وان كانت مخالفة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، او مخالفة لما جاء عن السلف الصالح ، لا يلتفتون معها الى فتيا مفت ولا نظر عالم ، بل يقولون : ان صاحب هذا الكلام ثبتت ولايته ، فكل ما فعله أو يقوله حق ، وان كان مخالفاً فهو أيضاً ممن يقتدى به ، والفقهاء لعموم ، وهذه طريقة الخصوص :

فتراهم يحسنون الظن بتلك الاقوال والافعال ولا يحسنون الظن بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو عين اتباع الرجال وترك الحق ، مع أن أولئك المتصوفة الذين ينقل عنهم لم يثبت ان ما نقل عنهم كان في النهاية دون البداية ، ولا علم أنهم كانوا مقرين بصحة ما صدر عنهم أم لا ، وأيضاً فقد يكون من أئمة التصوف وغيرهم من زل زلة يجب سترها عليه ، فينقلها عنه من لا يعلم حاله ممن لم يتأدب بطريق القوم كل التأدب

وقد حذر السلف الصالح من زلة العالم ، وجعلوها من الأمور التي تهدم الدين ، فإنه ربما ظهرت فتطير في الناس كل مطار ، فيعدونها ديناً ، وهي ضد الدين ، فتكون الزلة حجة في الدين فكذلك أهل التصوف لا بد في الاقتداء بالصوفي من عرض أقواله وأفعاله على حاكم يحكم عليها : هل هي من جملة ما يتخذ ديناً

أم لا؟ والحاكم الحق هو الشرع ، وأقوال العالم ( تعرض ) على الشرع أيضا ، وأقل ذلك في الصوفي أن نسأله عن تلك الأعمال ان كان عالما بالفقه ، كالجنيد وغيره رحمهم الله

ولكن هؤلاء التابعة لا يفعلون ذلك ، فصاروا متبعين للرجال من حيث هم رجال لا من حيث هم راجعون بالحاكم الحق ، وهو خلاف ما عليه السلف الصالح وما عليه المتصوفة أيضا ، إذ قال امامهم سهل بن عبد الله التستري: مذهبنا مبني على ثلاثة أصول — الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في الاخلاق والافعال ، والاكل من الحلال ، واخلاص النية في جميع الأعمال . ولم يثبت في طريقهم اتباع الرجال على انحراف ، وحاشاهم من ذلك ؛ بل اتباع الرجال ، شأن أهل الضلال

## والسادس

رأي نابتة في هذه الأزمنة أعرضوا عن النظر في العمل الذي هم ارادوا الكلام فيه والعمل بحسبه ، ثم رجعوا الى تقليد بعض الشيوخ الذين أخذوا عنهم في زمان الصبا الذي هو مظنة لعدم التثبت من الآخذ ، أو التغافل من المأخوذ عنه ، ثم جعلوا أولئك الشيوخ في أعلى درجات الكمال ، ونسبوا اليهم ما نسبوا

به من الخطأ، أو فهموا عنهم على غير تثبت ولا سؤال عن تحقيق  
المسئلة المروية، ورددوا جميع ما نقل عن الأولين مما هو الحق  
والصواب، كمسئلة الباء الواقعة في هذه الازمنة؛ فإن طائفة ممن  
تظاهر بالانتصاب للإقراء زعم أنها الرخوة التي اتفق القراء  
— وهم أهل صناعة الأداء— والنحويون أيضا — وهم الناقلون  
عن العرب — على أنها لم تأت الا في لغة مرفولة لا يؤخذ بها  
ولا يُقرأ بها القرآن، ولا نقلت القراءة بها عن أحد من العلماء  
بذلك الشأن، وانما الباء التي يُقرأ بها— وهي الموجودة في كل لغة  
فصيحة— الباء الشديدة، فأبى هؤلاء من القراءة والإقراء بها،  
بناء على أن التي قرؤا بها على الشيوخ الذين لقوهم هي تلك لا هذه،  
محتجين بأنهم كانوا علماء وفضلاء؛ فلو كانت خطأ اردوها علينا.  
وأسقطوا النظر والبحث عن أقوال المتقدمين فيها رأسا تحسین  
ظنّ بالرجال، وتهمة للعلم، فصارت بدعة جارية— أعني القراءة  
بالباء الرخوة— مصرحا بأنها الحق الصريح، فنعوذ بالله من المخالفة  
ولقد لجّ بعضهم حين أوجهوا بالنصيحة فلم يرجعوا، فكان  
القرشي المقرئ<sup>(١)</sup> أقرب مراما منهم: حكى عن يوسف بن  
عبد الله بن مغيث أنه قال: أدركت بقرطبة مقرئا يعرف بالقرشي

(١) نص الاصل « المغربي »

(م ٣٤ - الاعتصام - ج ٣)

وكان لا يحسن النحو فقرأ عليه قارئ يوماً ( وجاءت سكرة الموت بالحق ، ذلك ما كنت منه تحيد ) فرد عليه القرشي تحيداً بالتنوين ، فراجع القارئ - وكان يحسن النحو - فاج عليه المقرئ ، وثبت على التنوين . فانتشر الخبر الى أن بلغ يحيى ابن مجاهد الألبيري الزاهد - وكان صديقاً لهذا المقرئ - فنهض اليه ، فلما سلم عليه وسأله عن حاله قال له ابن مجاهد : إنه بعد عهدي بقراءة القرآن على مقرئ فاردت تجد ذلك عليك ، فاجابه اليه ، فقال : اريد ( أن ) أبتدىء بالمفصل فهو الذي يتردد في الصلوات ، فقال المقرئ : ما شئت . فقرأ عليه من أول المفصل ، فلما بلغ الآية المذكورة ردها عليه المقرئ بالتنوين ، فقال له ابن مجاهد : لا تفعل ، ما هي الاخير منونة بلاشك . فاج المقرئ ، فلما رأى ابن مجاهد تصميمه قال له : يا أخي اني لم يحمانى على القراءة عليك الا تراجع الحق في لطف ، وهذه عظيمة أوقعك فيها قلة عامك بالنحو ، فإن الافعال لا يدخلها التنوين ، فتحير المقرئ ، الا أنه لم يقنع بهذا . فقال له ابن مجاهد : بيني وبينك المصاحف . فأحضر منها جملة فوجدوها مشكولة بغير تنوين ، فرجع المقرئ الى الحق . انتهت الحكاية . وياليت مسئلتنا مثل هذه . ولكنهم عفا الله عنهم أبوا الاتقياد الى الصواب

## والسابع

رأى نابتة أيضاً روي أن عمل الجمهور اليوم — من التزام الدعاء بهيئة الاجتماع بأثر الصلوات ، والتزام المؤذنين التثويب بعد الأذان — صحيحٌ باطلاق ، من غير اعتبار بمخالفة الشريعة أو موافقتها ، وان من خالفهم بدليل شرعي اجتهادي أو تقايدي خارج عن سنة المساميين ، بناءً منهم على أمور تخبطوا فيها من غير دليل معتبر ، فمنهم من يميل الى أن هذا العمل المعمول به في الجمهور ثابت عن فضلاء ، وصالحين عاماء ، فلو كان خطأ لم يعملوا به وهذا مما نحن فيه اليوم : تتم الأدلة وأقوال العلماء المتقدمين ، ويحسن الظن بمن تأخر ، وربما نوزع بأقوال من تقدم ، فيرميها <sup>(١)</sup> بالظنون واحتمال الخطأ ، ولا يربى بذلك المتأخرين ، الذين هم أولى به باجماع المساميين. واذ استئل عن أصل هذا العمل المتأخر هل عليه دليل من الشريعة؟ لم يأت بشيء ، أو يأتي بأدلة محتملة <sup>(٢)</sup> لا علم له بتفصيلها ، كقوله : هذا خيرٌ أو حسن —

(١) كان الظاهر المناسب للسياق أن يبنى هذا الفعل للمفعول فيقال « فترمى » لأنه مفرع على ما قبله مما يبنى للمفعول ، وإذا تغير السياق وجب أن يذكر الفاعل بان يقال « فيرميها الرامي » أو ما هو بمعناه  
(٢) كذا في الاصل والمعنى صحيح . وأرى مع ذلك انها محرفة عن « مجلة » بدليل مقابلتها بالتفصيل . وانما يمتنع الاستدلال بالمجمل لما فيه من الاحتمال

وقد قال تعالى (الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ) أو يقول : هذا برٌّ - وقال تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) فاذا سئل عن أصل كونه خيرا أو برا وقف، وميله الى أنه ظهر له بعقله أنه خير وبر، فجعل التحسين عقليا، وهو مذهب أهل الزيغ، وثابت عند أهل السنة أنه من البدع المحدثات (١)

ومنهم من طالع كلام القرافي وابن عبد السلام في ان البدع خمسة أقسام، فنقول : هذا من المحدث المستحسن . وربما رشح ذلك بما جاء في الحديث « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » وقدم ما فيه . وأمّا الحديث فانما معناه عند العلماء أن علماء الاسلام اذ نظروا في مسألة مجتهد فيها (٢)

(١) ان المعتزلة القائلين بالتحسين والتفسيح العقليين لا يجوزون لأحد أن يزيد في العبادات وشعائر الدين الثابتة بالنص، ما يستحسنه الناس بنظر العقل، فهؤلاء العوام الذين يكثرون فيهم من يعدون من الخواص، قد أربوا عليهم في الابتداع، فجعلوا العادة أصلا في التشريع، وركنا من أركان الدين، فنتى انتشرت البدعة، صارت عندهم من السنة

(٢) يشترط بعض علماء الاصول أن لا تكون المسألة المجتهد فيها من المسائل الدينية المحضة كالعبادات، فان الله تعالى قد أكمل الدين من حيث هو دين أصولا وفروعا، فلا يجوز أن يزداد فيه بالاجتهاد والقياس، كما لا يجوز أن ينقص منه، وأما إكمله من حيث هو شريعة مدنية سياسية فبالاصول الثابتة الهادية الى الفروع التي تختلف باختلاف الزمان كاصول الشورى وطاعة أهل الحل والعقد فيما لا يخالف الشرع وقواعد الضرورات وغير ذلك . وهذا هو المختار

فما رأوه (فيها) حسناً فهو عند الله حسن ، لأنه جارٍ على أصول  
الشريعة . والدليل على ذلك الاتفاق على أن العوام لو نظروا  
فأدأهم اجتهادهم الى استحسان حكم شرعي لم يكن عند الله  
حسناً حتى يوافق الشريعة ، والذين تتكلم معهم في هذه المسئلة  
ليسوا من المجتهدين باتفاق ما ومنهم ، فلا اعتبار بالاحتجاج  
بالحديث على استحسان شيء واستقباحه بغير دليل شرعي

ومنهم من ترقى في الدعوى حتى يدعي فيها الاجماع من  
أهل الاقطار ، وهو لم يبرح من قطره ، ولا بحث عن علماء أهل  
الاقطار ، ولا عن تبيانهم فيما عليه الجمهور ، ولا عرف من اخبار  
الاقطار خبراً ، فهو ممن يسئل عن ذلك يوم القيامة  
وهذا الاضطراب كله منشؤه تحمين الظن بأعمال  
المتأخرين — وان جاءت الشريعة بخلاف ذلك — والوقوف  
مع الرجال دون التحري للحق

## والثامن

رأي قوم ممن تقدم زماننا هذا — فضلاً عن زماننا —  
اتخذوا الرجال ذريمة لأهوائهم واهواء من داناهم ، ومن رغب  
اليهم في ذلك ، فاذا عرفوا غرض بعض هؤلاء في حكم حاكم او  
فتياً تعبدوا أو غير ذلك ، بحثوا عن اقوال العلماء في المسئلة المستول

عنها حتى يجدوا القول الموافق للسائل ، فأفتوا به ، زاعمين أن  
الحجة في ذلك لهم قول من قال : اختلاف العلماء رحمة . ثم ما  
زال هذا الشر يستطير في الأتباع وأتباعهم ، حتى لقد حكى  
الخطابي عن بعضهم أنه يقول : كل مسألة ثبت لأحد من العلماء  
فيها القول بالجواز — شذ عن الجماعة أولاً — فالمسئلة جائزة<sup>(١)</sup>  
وتدقررت هذه المسئلة على وجهها في كتاب الموافقات والحمد لله

## والتاسع

ما حكى الله عن الاحبار والرهبان في قوله (اتخذوا احبارهم  
ورهبانهم ارباباً من دون الله) نخرج الترمذي عن عدي بن  
حاتم قال : آتيت النبي صلى الله عليه وسلم — وفي عنقي صليب  
من ذهب — فقال « يا عدي اطرح عنك هذا الوثن » وسمعته

(١) ومن فروع هذه البدعة أن بعضهم يستحل أن يجعل المرجح  
لاحد القوانين في الفتوى ما يعطيه المستفتون من الدراهم . فاذا جاء  
مستفتيان في مسألة واحدة فيها خلاف يطاب أحدهما الفتوى بالجواز  
أو الحل والآخر الفتوى بالمنع أو الحرمة ، يفتى من كان منهما أكثر  
بنالا للفتى . فهو تارة يفتى بالحل وتارة يفتى بالحرمة ، والقاعدة في ذلك  
ما صرح به بعض الفقهاء في بعض الكتب التي تدرس في الازهر وهو  
« نحن مع الدراهم قلة وكثرة » !! قال هذا في مسألة اختلف علماء المذهب  
في تصحيحها . فرأى ذلك الفقيه أنه اذا كالتقولان المتناقضان صحيحين  
في المذهب جاز أن يكون السحت هو المرجح في الفتوى !! ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم

يقرأ في سورة براءة ( اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله ) قال «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكن إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه » حديث غريب <sup>(١)</sup> وفي تفسير سعيد بن منصور قيل لحذيفة : رأيت قول الله ( اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله ) ؟ قال حذيفة : أما إنهم لم يصلوا لهم ، ولكنهم كانوا ما أحلوا لهم من حرام استحلوه ، وما حرموا عليهم من حلال حرموه ، فتلك ربوبيتهم وحكى عنه الطبري عن عدي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو قول ابن عباس أيضا وابي العافية فتأملوا يا أولي الالباب ؛ كيف حال الاعتقاد في الفتوى على الرجال من غير تحرر للدليل الشرعي ؛ بل لمجرد العراض العاجل ، عافانا الله من ذلك بفضله

## والعاشرة

رأي أهل التحسين والتقييح العقابيين ، فان محصول مذهبهم

---

(١) ذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره ان الحديث رواه أحمد والترمذي من عدة طرق . وعزاه في الدر المنثور الى ابن سعد وعبد بن حميد والترمذي (قال وحسنه ) وابن المنذر وابن ابي حاتم والطبراني وابي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في سننه

تحكيم عقول الرجال دون الشرع ، وهو أصل من الاصول  
التي بنى عليها أهل الابتداع في الدين ، بحيث إن الشرع إن  
وافق آراءهم قبلوه ، والا ردوه

\*  
\* \*

فالخاص مما تقدم ان تحكيم الرجال من غير النفات الى  
كونهم وسائل للحكم الشرعي المطلوب شرعا ضلال ، وما  
توفيقي الا بالله ، وان الحجية القاطعة والحاكم الأعلى هو الشرع  
لا غيره

ثم تقول: ان هذا مذهب اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ؛ ومن رأى سيرهم والنقل عنهم وطالع أحوالهم علم ذلك  
عاما يقينا . ألا ترى أصحاب السقيفة لما تنازعوا في الامارة -  
حتى قال بعض الأنصار « منا أمير ومنكم أمير » فأتى الخبر  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الأئمة من قريش اذعنوا  
لإطاعة الله ورسوله ولم يعبوا برأي من رأى غير ذلك ، لعلمهم  
بأن الحق هو المقدم على آراء الرجال

ولما أراد أبو بكر رضي عنه قتال مانعي الزكاة احتجوا عليه  
بالحديث المشهور ، فرد عليهم ما استدلوا به بغير ما استدلوا  
به وذلك قوله « الالبجها » فقال: الزكاة حق المال - ثم قال -

والله لو منعوني عقالا أو عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انما تلثمهم عليه

فتأملوا هذا المعنى فان فيه نكتتين مما نحن فيه : احدهما أنه  
لم يجعل لاحد سبيلا الى جريان الأمر في زمانه على غير ما كان  
يجري في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان بتأويل،  
لان من لم يرد من المانعين انما منع تأويلا، وفي هذا القسم وقع  
النزاع بين الصحابة لا فيمن ارتد رأسا . ولكن أبا بكر لم  
يعذر بالتأويل والجهل ، ونظر الى حقيقة ما كان الأمر عليه  
فطلبه الى اقصاه ، حتى قال : والله لو منعوني عقالا — الى آخره .  
مع ان الذين أشاروا عليه بترك قتالهم انما أشاروا عليه بامر  
مصلحي ظاهر تعضده مسائل شرعية ، وقواعد اصولية ، لكن  
الدليل الشرعي الصريح كان عنده ظاهرا ، فلم تقو عنده آراء الرجال  
ان تعارض الدليل الظاهر ، فالتزمه ، ثم رجع المشيرون عليه  
بالترك الى صحة دليبه تقديما للحاكم الحق ، وهو الشرع

والثانية ان ابا بكر رضي الله عنه لم يلتفت الى ما يلقي هو  
والمسلمون في طريق طلب<sup>(١)</sup> اذ لما امتنعوا صار مظنة للقتال

---

(١) سقط من هذا الموضع شيء ولعل الاصل « في طريق طاب  
الزكاة من ما نعيها من المشقة » فهو الذي يدل عليه سابق الكلام ولا حته  
( م ٣٥ - الاعتصام - ج ٣ )

وهلاك من شاء الله من الفرقتين ، ودخول المشقة على المسلمين في النفس والاموال والاولاد ؛ ولكنه رضي الله عنه لم يعتبر الا إقامة الملة على حسب ما كانت قبل ، فكان ذلك أصلا في انه لا يعتبر العوارض الطارئة في إقامة الدين وشعائر الاسلام ، نظير ما قال الله تعالى ( إنما المشركون نجسٌ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا - وإن خفتم عيلةً فسوف يغنيكم الله من فضله ) الآية . فإن الله لم يعذرهم في ترك منع المشركين خوف العيلة <sup>(١)</sup> فكذلك لم يعذر أبو بكر ما يلقى المسلمون من المشقة عذرا يترك به المطالبة بإقامة شعائر الدين حسبما كانت في زمان النبي صلى الله عليه وسلم

وجاء في القصة أن الصحابة أشاروا عليه برد البعث الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أسامة بن زيد - ولم يكونوا بعد مضوا لوجهتهم - ليكونوا معه عوناً على قتال أهل الردة ، فأبى من ذلك ، وقال : ما كنت لأردّ بعثاً أتفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فوقف مع شرع الله ولم يحكم غيره وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إني أخاف على امتي

---

(١) العيلة الفقر . وقد كان أكثر الحجاج من المشركين وإنما رزق أهل مكة من الحجاج ، فقتلتهم تكون سبباً لقلّة الرزق فيها وفقراً أهلها

من بعدي من أعمال ثلاثة — قالوا : وما هي يا رسول الله ؟  
قال — أخاف عليكم من زلة العالم ، ومن حكم جائر ، ومن هوى  
متبع « وإنما زلة العالم بأن يخرج عن طريق الشرع ، فاذا كان  
ممن يخرج عنه فكيف يجعل حجة على الشرع ؟ هذا مضاد لذلك  
ولقد كان كافيا من ذلك خطاب الله لنبيه وأصحابه ( فَإِنْ  
تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ) الآية ، مع أنه قال  
( أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ) وقوله  
تعالى ( وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ  
وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ) الآية ؛  
ولذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ثلاث يهدمن الدين :  
زلة العالم ، وجدالٌ منافق بالقرآن ، وأئمة مضلون . وعن ابن  
مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول : أُغْدُ عالما أو متعلما ، ولا  
تغد إمامة فيما بين ذلك . قال ابن وهب فسألت سفيان عن  
الإمامة فقال : الإمامة في الجاهلية الذي يدعى إلى الطعام فيذهب  
معه بغيره ، وهو فيكم اليوم المحقّب<sup>(١)</sup> دينه الرجال

وعن كميل بن زياد ان عليا رضي الله عنه قال : يا كميل ! إن

(١) المحقّب المقاد التابع لغيره من الإحقاب وهو الارداق وشد المتاع

هذه القلوب أوعية فغيرها أوعاها للخير ، والناس ثلاثة فعالم رباني ، ومتعلم على سبيل نجاته ، وهمج على سبيل رعا ، أتباع كل ناعق ، لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم يلجؤا الى ركن وثيق — الحديث — الى أن قال فيه : أف لحامل حق لا بصيرة له ، ينقدح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة <sup>(١)</sup> لا يدري أين الحق ، ان قال اخطأ ، وان أخطأ لم يدرك ، مشغوف بما لا يدري حقيقته ، فهو فتنة لمن قنن به ، وان من الخير كله ، فاعرف الله دينه وكفى أن لا يعرف دينه <sup>(٢)</sup>

وعن علي رضي الله عنه أنه قال : اياكم والاستئنان بالرجال ، فان الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار ، وان الرجل يعمل

(١) أثر كميل هذا في نهج البلاغة . وأول هذه النبذة منه : « ها ! ان ههنا لعلمنا جما ( وأشار الى صدره ) لو أصبت له حملة . بلى ، أصيب لقنا غير مأمون عليه ، مستعملا آلة الدين للدنيا ، ومستظمرا بنعم الله على عباده ، وبحججه على أوليائه ، أو منقادا لحملة الحق لا بصيرة له في أحنائه ، ينقدح الشك في قلبه لأول عارض من شبهة » وبعده قوله « ألا لاذنا ولا ذاك ، أو منهوما باللذة ، سلس القياد للشهوة » الخ وما هنا من قوله « لا يدري أين الحق » الخ ليس في سياق نهج البلاغة للآثر منه شيء . فلعله من أثر آخر أو من رواية أخرى (٢) قوله : « وان من الخير كله — الى قوله — أن لا يعرف دينه » هكذا وجد في نسختنا ، وفيه ما ترى من البياض بعد قوله « وكفى » فالعبارة إذا ناقصة ومحرفة

بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَنْقَلِبُ لِعَلْمِ اللَّهِ فِيهِ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ  
فَيَمُوتُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَإِنْ كُنْتُمْ لَا بَدَّ فَاعْلَمِينَ قِبَالَ مَوَاتٍ  
لَا بِالْأَحْيَاءِ — وَأَشَارَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ  
الْكَرَامِ ، وَهُوَ جَارٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ يَعْدَمُ فِيهِ الْمُجْتَهِدُونَ  
وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَلَا ! لَا يَقْلُدُنَّ أَحَدَكُمْ دِينَهُ  
رَجُلًا ، إِنْ آمَنَ آمَنَ ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ ، فَانْهَ لَا أَسْوَأَ فِي الشَّرِّ .  
وَهَذَا الْكَلَامُ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بَيْنَ مَرَادٍ مَا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ مِنْ كَلَامِ  
السَّافِ ، وَهُوَ النَّهْيُ عَنْ اتِّبَاعِ السَّلَفِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى  
غَيْرِ ذَلِكَ

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : جَلَسْتُ إِلَى شَيْبَةَ فِي هَذَا  
الْمَسْجِدِ قَالَ : جَلَسَ إِلَى عُمَرَ فِي مَجْلِسِكَ هَذَا قَالَ : هَمَمْتُ أَنْ لَا  
أُدْعَى فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَتْ : مَا  
أَنْتَ بِفَاعِلٍ . قَالَ : لَمْ ؟ قُلْتُ : لَمْ يَفْعَلْهُ صَاحِبُكَ . قَالَ : هُمَا الْمَرَّانُ  
أَقْتَدِي بِهِمَا — يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي حَدِيثِ عَيْنَةَ بْنِ حَصْنٍ  
حِينَ اسْتَوْذَنَ لَهُ عَلَى عُمَرَ ، قَالَ فِيهِ : فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ : يَا ابْنَ الْخَطَّابِ !  
وَاللَّهِ مَا تَعْطِينَا الْجَزَلَ ، وَمَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ . فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى

همّ بأن يقع فيه ، فقال الحرث بن قيس : يا أمير المؤمنين ! ان الله قال لنبيه عليه السلام ( خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ) فوالله ما جاوز عمر حين تلاها عليه ، وكان وقافاً عند كتاب الله

وحديث فتنه القبور حيث قال عليه السلام « فأما المؤمن — أو المسلم — فيقول : محمد جاءنا بالبينات فأجبناه وآمنا . فيقال : ثم صالحا قد علمنا أنك موقن . وأما المنافق أو المرتاب فيقول : لا أدري ، سمعتُ الناس يقولون شيئاً فقلته »

وحديث مخاصمة علي والعباس عمر في ميراث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقوله للرهط الحاضرين : هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا نورث ، ما تركناه صدقة » ؟ فأقروا بذلك — الى أن قال لعلي والعباس أفتمتسان مني قضاءً غير ذلك ؟ فوالله الذي يأذنه تقوم السماء والأرض لأقضي فيها قضاءً غير ذلك حتى تقوم الساعة — الى آخر الحديث (١)

---

(١) الحديث في الصحيحين والسنن معروف . وما أورده المصنف منه ههنا ليس فيه بيان ما قضى به عمر ، ولأما اختصم فيه العباس وعلي ، لأن غرضه التزام الصحابة الحكم بالسنة اذا عرفت وعدم الالتفات الى آراء الرجال وان عظموا . وقد كان عمر أعطى عليا والعباس ما أفاء الله على رسوله (ص) من أرض بني النضير وأخذ عليهما العهد بأن يتصرفا =

و ترجم البخاري في هذا المعنى ترجمة تقتضي أن حكم الشارع اذا وقع وظهر فلا خيرة للرجال ولا اعتبار بهم ، وان المشاورة انما تكون قبل التبيين . فقال :

« باب قول الله تعالى ( وَآمُرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنِهِمْ \* وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ) وَأَنَّ الْمَشَاوِرَةَ قَبْلَ الْعَزْمِ وَالتَّبْيِينَ لقوله ( فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ) فاذا عزم الرسول لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله . وشاور النبي أصحابه يوم احد في المقام والخروج ، فرأوا له الخروج ، فلما لبس لامته <sup>(١)</sup> قالوا : أقم ، فلم يمل اليهم بعد العزم ، وقال « لا ينبغي لني يلبس لامته فيضعها حتى يحكم الله » وشاور عليا وأسامة فيما رمى به أهل الافك عائشة رضي الله عنها ، ( فسمع منها ) حتى نزل القرآن فجلد الرامين ولم يلتفت الى تنازعهم ، ولكن حكم بما أمره الله

« وكانت الائمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الامور المباحة ليأخذوا بأسهلها ، فاذا وقع في

---

= فيها كما كان يتصرف فيها الرسول (ص) وابو بكر وكان تصرف هو بالتبع لهما مدة سنتين من خلافته بان يأخذوا منها استحقاقهما . ويصرفا الباقي الى أهله . ثم اختصما اليه فطلبوا منه أن يقسما بينهما لمشقة التصرف بالشركة ، وقيل غير ذلك ، فخاف عمر أن يفضي ذلك الى امتلاكها ولو بعد وفاتها لأن القسمة انما تكون للمالك فقال مقال

(١) اللامة بالهمزة وبدونه الدرع

الكتاب والسنة لم يتعدوه الى غيره، اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم.  
ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة. فقال عمر: كيف نقاتل وقد قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا  
لا إله الا الله، فاذا قالوا (لا إله الا الله) <sup>(١)</sup> عصموا مني دماءهم  
وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله»؛ ثم تابعت بعد عمر. فلم  
يلتفت أبو بكر الى مشورة اذ كان عنده حكم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل  
الدين وأحكامه <sup>(٢)</sup>. وقال النبي صلى الله عليه وسلم «من بدل دينه  
فاقتلوه» وكان القراء أصحاب مشورة عمر ككهلان كانوا أو  
شباناً، وكان وقافاً عند كتاب الله «

هذا جملة ما قال في جملة تلك الترجمة مما يليق بهذا الموضوع ،  
مما يدل على أن الصحابة لم يأخذوا أقوال الرجال في طريق الحق  
الا من حيث هم وسائل للتوصل الى شرع الله ، لا من حيث

(١) قال العلماء : أي مع محمد رسول الله . وحكمة اقتضار  
الحديث على شهادة التوحيد دون شهادة الرسالة هي انها كانت كافية  
من مشركي العرب في الدلالة على الدخول في الاسلام . وقد سقطت كلمة  
الشهادة الثانية من نسختنا وهي ثابتة في البخاري في جميع النسخ

(٢) احتج أبو بكر بقوله (ص) « الا بحقها » وكون الزكاة الا من  
حفظها ، فقبل عمر وغيره هذه الحججة فصارت إجماعاً . وإنما يعمل  
بالشورى اذا لم يخالف النص

هم أصحاب رتب أو كذا أو كذا وهو ما تقدم . وذكر ابن  
مزين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك انه قال :  
ليس كل ما قال رجل قولاً وان كان له فضل يتبع عليه لقول  
الله عز وجل ( الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه )

## فصل

إذا ثبت أن الحق هو المعتبر دون الرجال فالحق أيضاً  
لا يعرف دون وسائلهم بل بهم يتوصل اليه وهم الأدلاء على  
طريقه .

---

( انتهى القدر الذي وجد من هذا التأليف ولم يكمله المؤلف  
رحمه الله تعالى )

---

هذا ما جاء في آخر النسخة المخطوطة التي وجدت في مكتبة  
الشنقيطي وقد تم نسخها في ٢٥ المحرم سنة ١٢٩٥ من هجرة  
النبي صلى الله عليه وسلم



يقول مصحح الكتاب محمد رشيد آل رضا

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمد الله على نعمة التوفيق ، ونسأله الهداية لأقوم طريق ،  
بالاعتصام بحبله المتين ، وما هو الا كتابه المبين ، وما زاده بياناً من سنة  
نبيه الامين ، ونصلي ونسلم على هذا النبي المرسل رحمة للعالمين ، محمد النبي  
العربي المبعوث الى الناس أجمعين ، الامي الذي علم الاميين والقارئين  
الكاتبين ، وعلى آله الأئمة الطاهرين ، وأصحابه الهداة المهديين ، ومن  
تبعهم الى يوم الدين

وبعد فيقول مصحح الكتاب وطابعه قد تم بحمد الله وتوفيقه طبع  
ما وجد من ( كتاب الاعتصام ) ، الذي عقيمت عن مثله الليالي والايام ،  
ومن سوء حظ هذه الأمة ، أن توفي مؤلفه قبل أن يتمه ، وأن وقف فيه  
عند تحقيق الحق في مسألة أدلاء الحق ، من أهل البصيرة والعلم ، المتم  
لذلك المبحث النفيس وهو ككون الحق إنما يعرف بنفسه ، فمن عرفه  
عرف أهله ، فمن كان حريصاً على الاستفادة من علم المصنف العزيز ،  
في هذا المبحث المفيد ، فليقرأ ما يناسبه أو يعد منه في كتابه ( الموافقات )  
كالطرف الثاني والثالث من كتاب الاجتهاد

هذا واننا كنا كتبنا عند الانتهاء من طبع الجزء الأول من هذا الكتاب مقالا في التعريف به، جعلناه مقدمة له ، وبيننا فيه مكانته في نفسه، وصفة الاصل الذي طبعنا عنه ، وكنا نظن أولا ان الاوراق التي نسخت عن ذلك الأصل ليطلع عنها قد قوبلت به وصححت عليه فلا غلط فيها غير ما هو غلط فيه ، الا النادر الذي لا يسلم من الدهول عن مثله كاتب ولا مصصح ، فلهذا الظن لم نكن نشعر بالحاجة الى مراجعة الاصل اذا أشكل علينا شيء فحسبنا عليه بالغلط حكما قطعيا أو ظنيا . ثم بدانا في أثناء الطبع بداء فراجعنا بعض المواضع المشككة، فظهر لنا شيء من غلط الناسخ بالتحريف والتصحيح والنقصان والزيادة ، فرأينا أنه يجب أن يراجع في الاصل كل ما كان مظنة الغلط ، فخرينا على ذلك ولكن لم يتيسر لنا أن نقوم بذلك بنفسنا ، فأحلنا الكثير منه على مصصح المطبعة فأفاد ، ولا ندعي انه جاء على وفق المراد

وتقول الآن ان هذا لم يكن كافيا . وانه كان يجب أن يراجع الاصل كلمة كلمة ، ولا يعبأ بما كتبه الناسخ من كلمة « بلغ مقابلة » ، اذ تبين لنا أن من المواضع مالا يكون مظنة الغلط — لانه كلام مفهوم — وهو مع ذلك محرف أو مصحف، أو نقص منه شيء وبقي مع ذلك مفهوما في نفسه

ولو صححت الأوراق التي اعتمدنا عليها في الطبع على الاصل الذي نسخت عنه بدقة واتقان لجاء المطبوع أصح ، ولاستغنيانا عن كثير من الهوامش. لذا شرعنا بعد إتمام طبع الكتاب بمقابلة المطبوع على الاصل لاستخراج جدول للخطأ والصواب ، يكون مزيد اتقان في

تصحيحه بقدر الامكان . على أن النسخة نفسها كثيرة الاغلاط ، كما بيناه  
في مقال التعريف بالكتاب . وانما ثبت ههنا أنواع الغلط والتحرير  
ومنه يظهر عذر الناسخ في بعضها :

ان أول كلمة -- جزمنا بانها غلط وأثبتناها في الطبع كما جاءت في تلك  
الاوراق التي طبعنا عنها - كلمة « بدى » من حديث « بدأ الاسلام  
غريبا » فقد تكرر هذا الحديث في أول الكتاب وذكر المصنف  
كثيرا من اختلاف الروايات فيه . وقد رسمت الكلمة الاولى منه في  
كل مرة بالياء هكذا « بدى » ولما لم يكن يخطر في بال أحد أن يكون  
هذا من غلط الناسخ أبقينا الكلمة بالياء واكتفينا بتصحيح الحديث  
وتخرجه الذي أثبتناه في الهامش . ولما شرعنا الآن في مقابلة المطبوع  
على الاصل وجدنا الكلمة فيه مرسومة بالالف الا أنها ضبطت بضم الباء  
بوضع حركة الضم عليها . فاستنبط الناسخ من هذا الضبط ان الغلط في  
الاملاء، اذ يقتضي ضم الباء كسر الدال، وأن تكون الهمزة التي هي لام  
الكلمة مرسومة على ياء، فصحيحها بزعمه، إذ لم يعلم أن وضع الضمة على  
الباء هو الغلط . وياليت كتبها كما رآها « بدأ » وترك التصحيح لغيره

ومن أمثلة غلط الحذف في أوراق الناسخ ما في آخر السطر الخامس  
من ص ٨ من الجزء الاول وهو « حتى بلغ ربه » العبارة لها معنى  
صحيح في نفسها ، ولكن القرينة ترجح أنه غير مراد وان المراد غيره ،  
ولذلك وضعنا لها هذا الهامش : « أي لقي ربه : ولعل الاصل : حتى  
بلغ دعوة ربه » . اهـ ولما أخذنا في مقابلة المطبوع بالاصل رأينا ان  
الاصل « بلغ رسالة ربه » وهو بمعنى بلغ دعوة ربه . وهذا من الاغلاط

التي لا عذر للناسخ فيها بالاجتهاد كالذي قبله وانما هو السهو . وكان مبلغ  
اجتهادنا فيه مارأيت

ومنها ( في س ١٥ ص ٢٥ ج أول ) « فيزدادوا تماديا » والصواب :  
فيطنغوا ويزدادوا تماديا . فالحذوف هنا يصح الكلام بدونه ولا يمكن  
الاهتداء اليه بالقرينة كالذي قبله . ومثله ( في س ١١ ص ٦٨ ج أول ) :  
فأهل حروراء وغيرهم قطعوا قوله تعالى الخ — والصواب : وغيرهم من  
الخوارج . ومثله ( في س ٣ ص ٧٢ ج أول ) : ونقل أهل التفسير .  
— والصواب — ونقل بعض أهل التفسير

ومن أمثلة الزيادة ( في س ١٤ ص ٩٢ ج أول ) : الا أني أخشى .  
— والصواب : اني أخشى . فكلمة « الا » زائدة، ولكنها لا تخل بالمعنى  
فتحمل على المراجعة

ومن أمثلة التحريف الذي سببه تقارب شكل الرسم استبدال كلمة  
« في » بكلمة « من » ( في س ٥ ص ٩٧ ج أول ) ومثل هذا يتكرر،  
ومنه ما يصح معه المعنى ، وهو مما قد يعذر به الناسخ

ومن أمثلة التصحيف استبدال كلمة « والتغلل » التي بالغين بكلمة  
« والتقلل » التي بالقاف . ( في س ١ ص ١٠٩ ج أول ) وسبب هذا  
ان الخط المغربي الذي كتبت به النسخة الاصلية يجعل للقاف نقطة  
واحدة كالغين . فكثيرا ما يشبهه هذان الحرفان فيه ، ومثلها الباء والفاء ،

\*

ثم اننا في هذا التصحيح الأخير قد راجعنا بعض مظان الغلط في  
الكتب التي بين أيدينا كضبط بعض أسماء الصوفية المحرفة باعتماد ما في

## طبقات الشعراي

هذا وانا لضيق وقتنا ، ونزاحم الاعمال علينا ، لم تمكن من هذه  
المقابلة والمراجعة الا في خلس من عدة أشهر . فلا ندعي انا أعطينا  
الروية حقها ، وانما جرينا على القول المشهور : مالا يدرك كله ، لا يترك  
قله ، فعلى من كان حريصا على العلم أن يصحح نسخته على الجدول  
الذي نضعه قبل قراءتها

ثم انا ننصح لمن يعنون بمطالعة هذا الكتاب النفيس أن يراجعوا  
ما يجدون من مباحثه في كتاب المواقفات للمصنف اذا تيسر لهم ذلك ،  
ليزدادوا فيها علما وفهما ، وقد يجدون فيه لبعض المسائل بسطا أو  
تصحيحا ، وعسى أن يحملهم ما ينبغي من شكر المحسنين على الدعاء  
الصالح للمصنف الذي ألفه ، ولصاحب السعادة أحمد حشمت باشا الذي أمر  
بطبعه في عهد نظارته للمعارف ، وللأستاذ السيد محمد اليبلاوي وكيل دار  
الكتب الذي سعى بطبعه ، ثم لمن أتم رغبتهما فطبعه في مطبعته وصححه

محمد رشيد رضا



## جدول خطأ النسخ والطبع في كتاب الاعتصام وصوابه الجزء الأول

( تذييه ينبغي لقتني الكتاب ان يصحح نسخته على الجدول قبل القراءة )

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣	١٢ و ١١ (٥)	بدئ	بدأ
٥	٥	العيان	العيان
»	١٣	وغيروا	وغيروا
٧	٢	المورد ، فورد	المورد مورد
٨	٥	بلغ ربه (١)	بلغ رسالة ربه
١٤	١٢	مختلفة	مختلفة
١٦	١٢	العبيء	العبيء
٢٤	١١	أنه	الله
٢٥	١٥	فيزدادوا	فيظغوا ويزدادوا
٢٧	١٠	من اسد	من كلام اسد
٣١	١	الشريمة	الشرعية
٤٦	١٨	ابو داود	رواه ابو داود
٥١	٧	الهدى	الهوى
٦٤	١٧	هذه	في هذه
٦٦	٧	فان	قال فان

(\* تصحح هذه الكلمة في الحديث ايما ذكر لانها من خطأ الناسخ  
الذي اتبع في الطبع في جميع الكتاب

(١) بتصحيح هذا يستغنى عن الحاشية التي وضعت له . وله نظائر

( م ٣٧ - الاعتصام - ج ٣ )

— ح —

صواب	خطأ	سطر	صفحة
وغيرهم من الخوارج	وغيرهم	١١	٦٨
بعض أهل	أهل	٣	٧٢
وخرج	وخرجه	٥	٧٣
فانه من يعيش	فان من يعيش	٢	٧٩
نحو آخر	نحو ذلك	٩	٨٠
تحريفا	تحريف	١٩	٩٠
اني	الا اني	١٤	٩٢
يرفأ	برفا	١٧	٤
من	في	٥	٩٧
السنة فيقبلها	السنة	٦	٩٩
والتقل	والتغل	١	١٠٩
القرميسيني	العرمسني	١٤	١١١
الداراني	الدراني	١٧	«
وبإزائها في الهامش	وبأزاء	١٤	١٢١
تنزع	ينزع	١٥	١٣١
إفراد	أفراد	١٠	١٣٨
أحسن	احسن	١٨	١٤١
بالله	به	٦	١٤٢
ما قبلها	قبلها	١٣	١٤٨
بشبهة	شبهة	٦	١٥٧
ليرفعن	يرفعن	١٠	١٦٠
ومضل	ومضلة	١٤	١٦٩

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٧١	١٣	المساة	المسلة
١٨٥	٧	معاش	اصلاح معاش
٢١١	١٢	والخاملين	والخامين
٢١٦	١٨	لعلها حقيقية <sup>(١)</sup>	
٢٢٩	١٣	بالاستتابة	بلا استتابة
٢٤٤	٩	الى شاه	لأبي شاه
»	١١	بن عمر	بن عمرو
٢٤٨	٦	علمها	عملها
٢٥٠	١٢	اليها	اليها
٢٦١	١٢	يحدث	يحدث لهم
٢٦٣	٣	مخبرة	مخيمرة
٢٧٠	٢	على المال	من المال
٢٨٤	٨	رخصه	رخصة
٢٨٧	١٠	بذية	على نية
٢٩٢	١٣	مقترح	مطرح
٢٩٢	٢	بالاستدلال	في الاستدلال
»	٦	يدعي هو	يدعي أنه هو
٢٩٣	١٠	أصل	أهل
٢٩٥	٧	مفيد الحكمة	مفيداً الحكمة
»	١٧	تنفيل	تنفيل الإمام

(١) هذه الحاشية لم يبق لها محل لأننا صححنا الأصل عند الطبع ونسيناها

— ي —

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٩٧	١٥	وهذا	وهكذا
»	١١	صفحة ٦٠	صفحة ٥٩
٢٩٨	١٢	منها عليه	منها
»	١٨	نبقت	نبقت
٣٠١	١	اد لم	إذا لم
٣٠٤	١٤	مرار	مرارا
٣١٠	١١	استحسنه	استحسنته
٣١٠	١٣	لا ألفين	لا ألفين
٣١٢	١٧	المدائني	المديني
٣١٧	١٥	ظنت	ضنت
»	»	يزروها	يرزؤها (١)
٣٢٥	٥	الرحمة	والرحمة
»	١٧	دعوت	دعوت الناس
٣٢٦	١٣	مقاتلك	مقاتلك هذه
٣٢٧	٧	قال له	قال له الواثق
٣٢٨	١	احجامهم	إخامهم
٣٢٩	٤	واخذ اوليا	وأخذ أوليا
٣٣١	١٠	تشابه	لما تشابه
٣٣٢	٧	فاتفق	فقد اتفق
»	١٥	الدليل	دليل

(١) الغلط في البيت من الأصل . وورد الشطر في لسان العزب

\* ضنت بزاد ما كان يرزؤها \*

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣٣٣	١	قوله	في قوله
٣٣٩	٨	التحليل	التحليل
٣٤١	١١	ما	إِما
»	»	بالضرورة	الضرورة
٣٤٣	١٣	« بكم »	« يلجم »
٣٥٥	١٥	عليه	عليه وسلم
٣٦١	١١	لاستنهاض	الى استنهاض
٣٦٣	٨	بأسه	بالله

﴿ خطأ الجزء الثاني وصوابه ﴾

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣	١٥	الحقيقة	الحقيقية
٥	١٢	— دين	ودين
٦	٣	والديارات	والديارة
١٥	٣	اعلموا	واعلمو
١٦	٦	اشهر	الشهر
٢٠	٣	بدعة	بدعة
٢٣	٤	ا كان	كان
»	١٣	بسبه	بسببه
٢٤	٦	ذلك احد	أحد ذلك
»	٧٥٦	يوم صوم	صوم يوم
٢٦	٣	آخر ما آخي	آخي

— ل —

صواب	خطأ	سطر	صفحة
	قال	١٦	٣٠
المالي إذا	المالي اذ	٩	٣٢
داوم	دام	١٣	»
	، حتى	١٥	»
فانخائف	بانخائف	١٠	٣٩
	في	١	٤٠
في ان	أن	٦	٤٢
داوم	دام	٣	٤٣
(١) كان مكرها	(١) كان مكرها	١٦	٤٧
مقرًا	مقرًا	١٢	٥١
ان الاقرار	اي الاقرار	٢	٥٣
وكالبتدئ	وكالبتدع (٢)	٦	٥٤
فيها	فيها	١٨	»
مخالفة ظاهرة وتركه	مخالفة فيه	٧	٥٥
لمرض أو نحوه لا مخالفة			
فيه			
ذكرناه	كتبناه	١٨	٥٨
	عليه	٢	٥٩
حارثة	حاربة	٥	٦١
مغيرة	المغيرة	١٠	٦٤
ساكتا	ساكتنا	٩	٦٥

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦٦	١١	غير	بغير
٦٩	٦	يعد	يعدّ
٧٠	٦	امتناع	بالمعنى امتناع
٧٦	١	تخبر	تخبري
٧٧	١١	شعب	شعب
٧٩	٥	لحظوظهم	بمخطوظهم
»	»	ذمره	ذكره
٨٣	٧	سامة	مسامة
»	٩	النبيين	النبيين
٨٩	٦	يفطن	يتفطن
»	١١	مع	من
»	١٣	شرع	لشرع
»	١٦	سؤونه	شؤونه
٩٠	٢	الذات	الذات
٩٣	٢	اقتداء	الاقتداء
»	١٤	يلتزم	تلتزم
»	١٩	كذافي الاصل	هو خادم عمر
٩٤	٣	اتباع	ابتداع
»	١٦	او بما	أوفيا
٩٥	٤	على	عن
»	٥	معروز	معرور

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٩٦	٢	تلك الآثار	تلك المساجد وتلك الآثار
٩٨	١٧	هذه البدعة غير شرعية	هذا البدعة غير مشروعة
١٠٠	٣	أمام	إمام
»	٥	« واحدة »	واحدة .
١٠٤	٤	« كان يفعل »	« كان يفعل »
١١١	١٣	العبادة	العبارة
١١٢	٦	لا يكون	لان يكون
١١٣	٥	قاعدا	قاعد
١١٧	٣	منه	بها منه
»	٩	عقيدة	عتيدة
»	»	ذلك	تلك
١١٩	٨	اصل	الاصل
»	١٧	التشديد	السكوت
١٢٨	٣	بما	مما
»	٦	من رغبات	مرغبات
١٣٠	١٢	بالسهولة	السهولة
١٣٥	١	وضعت	وقعت
١١٨	١٩	التبرك	الترك
١٤٠	٤	الحقيقة	الحقيقية
١٥٥	١١	ولا	وَألا

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٢٤	١١	الكيفية	تلك الكيفية
١٢٨	١٧	شاء	ان شاء
١٣٢	٩	البدعة	البدع
١٣٧	٧	التبرك به	المتبرك به
١٣٨	١٣	التبرك	الترك
»	١٦	جماعة	جامعه
١٤٢	٤	: التخصيص	التخصيص
١٤٦	١١	خرج	وخرج
١٤٧	٩	من السنة	هو السنة
١٤٨	١٠	بنقل	بوقت
١٥١	٤	فكان	فكان
١٥٣	١٤	لا استمدادها	لا استمدادها
١٥٥	٩	تتفرد	تنفرد
»	١١	ولا	اولا
١٥٨	١	سالم	سلم
١٥٩	٨	أترضى	أترضين
»	١٠	دل	دعا
»	١٢	نساء	نساؤه
١٦٢	٨	فلم	لم
١٦٣	٦	فخرج	مخرج له
١٦٣	١٦	الجهد	الجهر
١٦٤	٣	مساء الينا	يساء الثناء

— ع —

صواب	خطأ	سطر	صفحة
ويصومونها	ويصومونها	٥	١٦٦
	حتى	٥	١٧٠
أن	من	٦	١٧٥
منه	. ومنه	٦	١٧٩
من	في	٨	»
تستثيهم	تستثيهم	٩	١٨٩
— على	— على	١١	١٩٠
والفتور	الفتور	١٩	»
أربت	ارتب <sup>(١)</sup>	١٠	٢٠٠
مكروها	مكرها	١٨	٢٠٢
صغيرة	صغير	٣	٢٠٤
كبيرة	كبير	٤	»
فهذا	وهذا	١٨	٢٠٦
احداها	احداها	١٤	٢٠٧
إما	أما	٦	٢١١
يتحقق	يحقق	١١	٢١٦
الاتباع	اتباع	١٥	٢٢٠
سمعه	سمعت	٧	٢٢٣
شرط	بشرط	٨	٢٢٧
قالوا	قل	١٠	٢٣٠
المجل	لمحل	»	٢٣١
وخسفا ومسحا وقذفا	وخسفا	١٢	٢٣٣

— ف —

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٣٤	٤	معاصي	معاص
»	١٠	بظاهرة	بظاهر اللفظ
٢٣٥	٣	والمسائل	والكلام والمسائل
٢٣٨	٥	فما	فما
٢٤٢	١٥	ضال	ضال عنه
٢٤٦	٩	ثم جاء	حتى جاء
»	»	لحسنها	يحسنها
»	١٥	بالهيئة	بالهبة
٢٤٩	٨	لينزلن	ولينزلن
٢٥٢	١	بما	بما
»	١٠	والمحلل	والمحلل والمحلل له
»	١٧	الزيادة	الثلاثة
٢٥٥	٦	وللغداً، ولكل	ولغدواً لكل
»	١١	يلزم	ما يلزم
٢٥٦	٧	يأذن	يؤذن
٢٥٧	١٠	أتبعتك	اتبعتك
٢٥٨	١١	البطحاء	البطيحاء
٢٥٩	١٤	من	فمن
٢٦٠	٥	أر	أز
٢٦٦	٦	يقترن	يقترن بها
»	١٢	بعلمه	بعمله
٢٦٨	٩	بقوله	بعمله

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٦٩	١٤	ينظرها	ينكرها
٢٧٠	١٦ - ١٩ *		
٢٧٧	١٢	كأنه	لأنه
٢٧٨	٥	الفعل	الفعل
٢٧٩	١٨	إقرار	إقرارا
٢٨٢	١٥	رتب	رتبة
٢٨٤	١	بقوله	بقبوله
»	١٥	مذهب	مذهب مالك
»	٦	وامير	وامير المؤمنين
٢٨٨	٤	تنهمك	تنهمك
٢٨٩	٦	حتى نسخوا	حتى اذا نسخوا
»	١١	لا يحصل	لم يحصل
٢٩٠	١٨	تحتاج	يحتاج
»	١٤	قرر	قرره
٢٩٢	٥	غير	غير ذلك
»	١٣	عين	عن
٢٩٣	١٥	بتضمين	فتضمين
٢٩٤	١٩	الفاعل	نائب الفاعل
٣٠٧	١٤	خلاف	اختلاف
٣٠٨	٥	في	مع
٣١٠	٧	أما	ما

\* (الحاشية رقم (٢) لا حاجة اليها فالجديث لم يسقط منه شيء

— ق —

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣١٠	٨	به	أنه
٣٢١	٧	فعدل	فيعدل
٣٢٥	٦	استحسننا	استحسنوا
٣٢٨	١٦	للمرة	للتعن
»	١٨	خير	حيز
٣٣٤	٦	أن	
»	٧	أن لا	أنه لا
٣٣٧	١٥	قوله «في الاستنباط»	قوله «في الوقائع»
٣٣٩	٦	أو من	أو عن
٣٤٣	٨	فوك	قلبك
»	٩	خوار	حواز
٣٥١	١٣	المحظور	في المحظور
٣٥٥	١٠	واختلاف	واختلاط

﴿ خطأ الجزء الثالث وصوابه ﴾

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨	٥	وجعله	وجعله الله
٢١	١٦	فما	فما
٢٤	٩	وذكره	وذكرت
٢٦	١٧	أويضرون	أويضرون
٣٠	٨	والذين	ثم الذين
٣٨	٥	أجمعين	أجمعون
٣٩	١٣	يقيمون	يقيسون

صفحة	سطر خطأ	صواب	صفحة	سطر خطأ	صواب
٤٨	٧	وانكار	١٢٠	١٢	الحكام (١)
		القياس الاجماع وانكار	١٢٠	١	ينبوا
		القياس	١٢٢	١٥	الناجية الا الناجية
٤٩	١٠	المال المال	١٢٢	١٦	اجتهادا
٥٠	١٠	بمخالفه مخالفه	١٢٩	٢	وختم
٥١	١٦	والله - - والله	١٣١	٣	ألم ترى
٧٠	٤	اللسخ السالخ	١٣٣	٨	فليصبر
٧١	١	عشر عشرة	١٣٤	٦	تعفن
٨٥	٥	فقال فخطب فقال	١٣٧	١١	رسوله رسول الله
٩٠	١٧	أسهل عليهم - أسهل	١٣٨	٧	وأرسوا
٩٢	١٠	مستفزا مستفزا	١٣٨	٧	سواهم، ألم ترى سواهم
٩٨	٣	تشابه تشابه منه			ذلك ألا ترى
١٠٠	٣	فسرت به فسرت الآية به		١٠	يجتمعون
١٠٢		سقط السطر الاول من هذه	١٤٠	١٥	الحرورية
		الصفحة وهو: « رأيتم أحدا ابدأ شأنه	١٤١	٩	عمر
		الجدال في المسائل مع كل أحد			« الازدي
		« من أهل	١٤٥	٣	ممن
١٠٨	١	مقتصد مقتصدة	١٤٦	٩	لم
١١٠	١١	فرقة واحدة واحدة	١٥٤	١٣	نيسابور (١)
١١٥	١٠	البدع بعض البدع	١٥٧	٧	علماء
١١٦	١٧	ردّ ردّ	١٧٣	١٠	أنى فظاهر التي ظاهرها

-- ش --

صواب	خطأ	سطر	صفحة
اثنان	اثنان	١٣	١٨٠
الثلاث	الثلاثة	٥	»
اتساع	اتباع	٧	١٨٢
ثلاثة	ثلاث	٦	١٨٥
رسالته	رسالة	١٦	١٨٧
هذا	ذا	١١	١٩٤
هشام	همام	١٠	٢٠٢
حزام	خزام	١١	»
تقرئنيها	تقرأنيها	١	٢٠٣
يا هشام	يا همام	٢	»
فاقرؤا	قاقرؤا	٥	»
بلا بد	لا بد	١١	٢١٤
لم يجعل	بجعل	١١	٢١٧
ثبت	ثبب	١٤	٢١٩
الله النبيين	الرسل والنبيين	٨	٢٢١
البتة	ألبتة	٢٠١	٢٢٢
ليعلمهم	فيعلمهم	٣	٢٢٦
تطائر	نظائر	٢	٢٣٣
أمتنا	أمتا	١١	٢٤٠
غير خارج	خارج	١١	٢٤١
ليعتبر	ولي: تبر	٣	٢٤٢
مخيم	خيم	٥	»

— ت —

صفحة	سطور	خطا	صواب
٢٤٣	٥	كل من	كل ما
»	١٢	وعمقها	وأعمقها
٢٤٥	٥	نبيا	نبينا
٢٤٩	١	الاخوية	الاخروية
»	١٩	والباء	الباء
٢٥٣	٤	توجيهه	توجهه
٢٦٢	٤	التابعة	النايئة
»	١٣	العمل	العلم
٢٦٧	١٨	أو غير	وغير
٢٦٩	٨	وحكى عنه	وحكى عند
»	٩	العافية	العالية
٢٧٤	٢	على سبيل	
٢٧٨	٧	في الدين	ثابتا في الدين

﴿ تنبيه ﴾

قد يقف فهم القارئ في مواضع أخرى يجزم أو يظن ان فيها تحريفا أو غلطا كما وقف فهمنا فيها وابقيناها على ما وجدناها عليه في الاصل ولم نقدم على التصرف فيه بمحض الرأي وان كان قويا — كقوله في الجزء الاول ص ٩١س ١٢ والنقطع ، ولعله والتنقطع ، وفي ٢٦٣ : ٤ ثابا . ولعله : إن ثابا . وفي ٣٢٧ : ٥ وكفى . ولعله في كنى ، وفي ٣٧١ : ٤ اشجن والظاهر أنه أشجى ، وفي ٣٧٦ : ١٥ ابن أبي وأمل . وعندى انه أبو رائن الذي هو شعبة بن سلمة . وقوله في الجزء الثاني ١٦٠ : ٦ الاصنام ، ولعلها الضائم وقوله في الجزء الثالث ٦ : ١٨ ومعنى ( كان الناس — ولله : مناه ) كان الناس و ٢٧٤ : ٧ فاعرف الله وأصله من عرفه الله ، و ٢٧٤ : ٨ وكنى ~~لنصله~~ : وكفى بالمرء جهلا أن . والله أعلم

فهرس

الجزء الثالث

من كتاب الاعتصام للشاطبي





## الباب التاسع

﴿ في السبب الذي من أجله أفتقرت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين ﴾

للاختلاف سببان : كسبي، وغير كسبي . . . . . ٣  
 آية ( ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة )  
 ٩ و ٣ { وتفسيرها . . . . .

( وجوه الاختلاف الكسبي )

أحدها الاختلاف في أصل النحلة . . . . . ٥

عدم دخول المجتهدين في المسائل الاجتهادية  
 ٩ تحت آية ( ولا يزالون مختلفين ) . . . . .

الثاني من أسباب الخلاف اتباع الهوي . . . . . ١٩

الثالث « « « التصميم على اتباع العوائد ٢٦

فصل هذه الاسباب الثلاثة راجعة في التحصيل الى  
 ٢٨ { وجه واحد . . . . .

فصل [ حديث تفرق الامة ] . . . . . ٣٨

فاذا تقرر هذا تصدى النظر في الحديث في مسائل . . . . . ٤٠  
 ٤٠ { أحدها في حقيقة هذا الافتراق . . . . .

(المسئلة الثانية) ان هذه الفرق اقتقرت ان كانت بسبب موقع في العداوة  
 ٤٢ { والبغضاء فاما أن يكون راجعا الى أمر هو معصية غير بدعة الخ

- (المسئلة الثالثة) ان هذه الفرق يحتمل من جهة  
 ٤٥ { النظر أن يكونوا خارجين عن الملة الخ ... ..
- ويحتمل أن لا يكونوا خارجين عن الاسلام .. ٤٧
- ولقد فصل بعض المتأخرين في التكفير الخ ... ٤٨
- ما يقتضيه الحديث الذي نحن بصدده ... ٤٩
- (المسئلة الرابعة) ان هذه الاقوال المذكورة آفا مبنية  
 ٥٠ { على أن الفرق المذكورة في الحديث هي المبتدعة
- (المسئلة الخامسة) ان الفرق انما تصير فرقا لخلافها  
 ٥٣ { للفرقة الناجية الخ ... ..
- (المسئلة السادسة) انا اذا قلنا بأن هذه الفرق  
 ٥٦ { كفار الخ فيقال في الجواب عن هذا السؤال انه  
 يحتمل احد امرين (احدها) ان نأخذ الحديث  
 على ظاهره في كون هذه الفرق من الامة الخ
- الاحتمال الثاني أن نعدم من الامة على طريقة الخ ٥٧
- (المسئلة السابعة) في تعيين هذه الفرق ... ٦١
- قال جماعة من العلماء : أصول البدعة أربعة  
 ٧٧ { وسائر الثنتين والسبعين فرقة على هؤلاء تفرقوا
- أحد المواطنين اللذين يجوز فيهما ذكر الفرق بأسمائها ٨٥

- ٨٩ { ثاني المواطنين اللذين يجوز فيهما ذكر الفرق  
 بأسمائها .....
- (المسئلة الثامنة) أنه لما تبين أنهم لا يبينون  
 فلهم خواص وعلامات يعرفون بها وهي على قسمين  
 ٩٣ { علامات اجالية وعلامات تفصيلية . فأما التفصيلية فتلاثة  
 ( أحدها ) الفرقة التي نبه عليها قوله ( ولا تكونوا كالذين  
 تفرقوا ) الآية .....
- ٩٦ { الخاصة الثانية هي التي نبه عليها قوله تعالى ( فأما الذين  
 في قلوبهم زيغ ) الآية .....
- ٩٨ { الخاصة الثالثة اتباع الهوى .....
- ٩٩ { واما المسئلة الثانية فراجعة الى العلماء الراسخين  
 في العلم .....
- ١٠٢ { واما ما يرجع الى الاول فعامة لجميع العقلاء من  
 اهل الاسلام .....
- ١٠٤ { والعلامة التفصيلية الخ .....
- ١٠٥ { (المسئلة التاسعة) التوفيق بين روايات حديث  
 الفرق .....
- ١٠٧ { (المسئلة العاشرة) [الفرقة الناجية في هذه الامة  
 وفي غيرها .....] .....
- (المسئلة الحادية عشرة) اتباع الامة سنن من قبلها ١١٣

- ( المسئلة الثانية عشرة ) كفر الفرق وفسقها  
 ١١٥ { ونفوذ الوعيد أو جعله في المشيئة . . . . .
- يحتمل عدم التكفير أمران أحدهما نفوذ الوعيد ١١٦
- والامر الثاني من احتمال عدم التكفير ان يكون  
 ١١٨ { مقيدا بالمشيئة . . . . .
- ( المسئلة الثالثة عشرة ) ان قوله عليه السلام  
 ١١٩ { « الا واحدة » قد أعطى بنصه قوله أن الحق  
 واحد لا يختلف . . . . .
- ( المسئلة الرابعة عشرة ) ان النبي لم يعين من الفرق  
 ١٢٢ { الا فرقة واحدة . . . . .
- أسباب تعيين النبي ( ص ) الفرقة الناجية فقط  
 وهي ثلاثة ( احدها ) ان تعيين الفرقة الناجية  
 ١٢٢ { هو الا أكد في البيان و ( الثاني ) ان ذلك أوجز
- ( السبب الثالث ) أنه احرى بالستر كما تقدم بيانه ١٢٣
- بيان الفرقة الناجية باتباع ما كان عليه النبي وأصحابه  
 ١٢٣ { وفيه بيان حال الصحابة وكون الامام المتبع القرآن
- الكتاب والسنة هما الصراط المستقيم وغيرهما  
 ١٢٤ { تابع لهما . . . . .

- ادعاء كل من رضي بلقب الاسلام أنه من الفرقة  
 ١٢٤ } الناجية
- تنازع الفرق وتعبير كل منها عن نفسه . . . . . ١٢٥
- (المسئلة الخامسة عشرة) أنه (ص) قال «كلها في  
 ١٢٩ } النار الا واحدة» فهل يدخل في الهالكه المبتدع  
 في الجزئيات كالمبتدع في الكليات . . . . .
- (المسئلة السادسة عشرة) ان رواية من روى في  
 ١٣٣ } تفسير الفرقة الناجية [ وهي الجماعة ] محتاجة الى  
 التفسير . . . . .
- اختلاف الناس في معنى الجماعة المرادة في هذه الاحاديث  
 ١٣٥ } على خمسة أقوال (أحدها) أنها السواد الاعظم  
 (الثاني) أنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين . . . . . ١٣٦
- (الثالث) أن الجماعة هي الصحابة على الخصوص ١٣٨
- (الرابع) أن الجماعة هي جماعة أهل الاسلام ١٣٩
- (الخامس) ما اختاره الطبري الامام من أن  
 ١٤٠ } الجماعة جماعة المسلمين اذا اجتمعوا على أمير النخ  
 (المسئلة السابعة عشرة) أن الجميع اتفقوا على اعتبار  
 ١٤٣ } أهل العلم والاجتهاد سواء ضموا اليهم العوام أم لا  
 (المسئلة الثامنة عشرة) في بيان معنى قوله (ص)



١٦٤ { (المسئلة الثالثة والعشرون) التنبيه على السبب في  
بعد صاحب البدعة عن التوبة . . . . .

١٦٥ { (المسئلة الرابعة والعشرون) ان من تلك الفرق  
من لا يُشرب البدعة ذلك الاشراب . . . . .

١٦٨ { (المسئلة الخامسة والعشرون) انه جاء في بعض  
روايات الحديث « أعظمها فتنة الذين يقيسون  
الامور برأيهم - الخ . . . . .

حديث « ليس عام الا والذي بعده شرمته » وما في معناه ١٦٨

١٦٩ [ ذهاب العلماء وقيام الجهال مقامهم في الافتاء ]

١٧٠ { القياس الهادم للاسلام ما عارض الكتاب والسنة  
و[بيان] ما عليه سلف الأمة . . . . .

١٧٠ { مخالفة الاصول في الافتاء قسمان (أحدهما) مخالفة  
أصل من غير استمساك بأصل آخر . . . . .

١٧١ (الثاني) أن يخالف الاصل بنوع من التأويل

١٧٣ { (المسئلة السادسة والعشرون) ان ههنا نظرا  
لفظيا في الحديث هو من تمام الكلام فيه (وهو  
الاخبار بالمعنى عن الجثة وبالصفة عن الموصوف)

## الباب العاشر

- ١٧٦ { في معنى الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه سبيل  
الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان ... ..
- ١٧٦ { ادعاء كل فرقة أنها على الصراط المستقيم والاختلاف في  
تعيينه [ هذا وجه أول ] ... ..
- ١٧٧ { ( ووجه ثان ) أن الصراط المستقيم لو تعين لمن  
بعد الصحابة لم يقع خلاف ( ووجه ثالث ) أن  
البدع لا تقع من راسخ في العلم ... ..
- ١٧٨ { ( ووجه رابع ) فهمنا من مقاصد الشرع الستر على  
هذه الأمة وكون تعيين الصراط المستقيم  
بالاجتهاد لا يقتضي الاتفاق ... ..
- ١٧٩ { ( ووجه خامس ) في قوله تعالى ( ولو شاء ربك  
لجعل الناس أمة واحدة ) الخ ... ..

{ أنواع دخول البدعة في الشرع أربعة }

- النوع الأول [ الجهل بأدوات المقاصد ] ان الله  
عز وجل أنزل القرآن عربيا لا يفهم الا من  
١٨١ { الفاظ لغة العرب وأساليبها فبذلك وعموم البعثة  
وجب أن تكون كل اللغات تابعة للغة العرب

اساليب العربية في العام والخاص وما يراد ظاهرا  
 ١٨٢ { وما لا يراد ... ..

﴿ على الناظر في الشريعة أصولا وفروعا أمران : ﴾

(أحدهما) أن يكون عربيا أو كالعربي في لسانه ١٨٦

(الامر الثاني) أنه اذا أشكل عليه في الكتاب  
 ١٨٧ { أو السنة لفظ فلا يقدم على القول فيه دون أن  
 يستظهر بغيره من علماء العربية ... ..

كلام الشافعي في فقه العربية وخفاء بعض  
 ١٩٠ { العربية على بعض العرب ... ..

﴿ أمثلة لوقوع الخطأ في العربية في كلام الله وسنة نبيه ﴾

(أحدها) قول جابر الجعفي في قوله تعالى ( فلن )  
 ١٩٣ { أبرح الارض حتى يأذن لي أبي ) ... ..

(الثاني) قول من زعم أنه يجوز للرجل نكاح تسع ١٩٣

(الثالث) قول من زعم أن المحرم من الخنزير  
 ١٩٣ { انما هو اللحم ... ..

(الرابع) قول من قال : ان كل شيء فان حتى  
 ١٩٤ { ذات الباري ما عدا الوجه ... ..

(الخامس) قول من زعم أن لله جنبا .. ١٩٥

(السادس) قول من قال في قوله (ص) « لا تسبوا =

- = الدهر « الخ ان فيه مذهب الدهرية ... .. ١٩٥
- النوع الثاني [الجهل بالمقاصد] ان الله أنزل الشريعة ١٩٧
- فيها تبيان كل شيء ... ..
- فاذا تقرر هذا فعلى الناظر في الشريعة أمران ٢٠٤
- (أحدها) أن ينظر اليها بعين الكمال الخ
- (والثاني) أن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن الخ ٢٠٥
- ﴿عشرة أمثلة لمن اختلفت عليهم الآيات والاحاديث فظنوا أن في الشريعة تناقضا :﴾
- (أحدها) تناقض آية (فأقبل بعضهم على بعض) الخ مع آية ٢٠٧
- « فاذا تفخ في الصور) الخ ... ..
- (والثاني) تناقض آية (فيومئذ لا يستل عن ذنبه) الخ مع ٢٠٧
- آية (وليسئلن يومئذ عما كانوا) الخ ... ..
- (والثالث) تناقض الآيات في مدة خلق السموات والارض «
- (والرابع) مخالفة آية (واذ أخذ ربك من بني آدم) الخ ٢١٠
- لحديث « ان الله خلق آدم» الخ (والخامس) ٢١١
- مخالفة القضاء بالرجم لحكم القرآن بالجلد ... ..
- (والسادس) لزوم تجزئة حد الرجم بحق الاماء ٢١٢
- (والسابع) منع نكاح المرأة على عمتها وخالتها وكون ما =
- يحرم بالرضاع يحرم بالنسب مع عدم ذكره في

= القرآن في محرمات النكاح ... .. ٢١٣

(والثامن) تناقض وجوب غسل الجمعة مع اجزاء الوضوء ٢١٣

(والتاسع) تناقض حديث «صلة الرحم تزيد في العمر» مع ٢١٤  
آية فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

(والعاشر) تدافع حديث توضئه (ص) وهو جنب لاجل ٢١٤  
النوم وحديث نومه وهو جنب ... ..

### النوع الثالث أي من مناشيء الابتداع وهو

٢١٦ { [تحسين الظن بالعقل] ان الله جعل للعقول  
في ادراكها حدًا ... ..

٢١٧ { انقسام المعلومات الى ضروري ونظري وواسطة  
بينهما وكان الشرع منها ووجه توقفه على الاخبار

٢٢٠ { ووجه آخر : هو أن العقل لما ثبت أنه قاصر الخ

٢٢٢ { ووجه ثالث : انقسام العلم الى البديهي والضروري  
وغيره ... ..

٢٢٣ بحث خوارق العادات وإنكار المصيرين على العادات لها

٢٢٦ - ٢٢٥ مناظرة سعيد بن أبي سعيد لراهب في الشام

٢٢٧ حكمة ربط الاسباب بالمسببات وحكمة خرق العوائد

٢٢٨ { العقل غير حاكم باطلاق . والشرع حاكم عليه باطلاق  
خرق العوائد لا ينبغي للعقل إنكاره باطلاق

﴿ ايضاح مطلب تحكيم العقل في الشرع بعشرة أمثلة ﴾

- الاول والثاني مسئلتا الصراط والميزان ... .. ٢٣٠
- والثالث مسئلتا عذاب القبر والرابع سؤال الملكين للميت ٢٣٢
- والخامس مسألة تطاير الصحف والسادس انطاق الجوارح } ٢٣٣
- والسابع رؤية الله في الآخرة ... ..
- والثامن كلام الباري والتاسع اثبات الصفات ... ٢٣٤
- والعاشر تحكيم العقل على الله تعالى وبيان فساد ذلك وكون } ٢٣٥
- الله تعالى له الحجة البالغة والمشينة المطلقة
- السلف— آثارهم في عدم تحكيم عقولهم في صفات الله وعقائد دينه } ٢٣٦
- والتزامهم السنة وتجنبهم البدع والجدل ... ..
- ذم الرأي والجدل في الدين والحذر من أهله ٢٣٨
- خلاف العلماء في الرأي المذموم المعارض للسنن } ٢٤٠
- كون الصحابة والتابعين لهم لم يعارضوا السنن
- بآرائهم ... .. ٢٤٢
- فصل (النوع الرابع) أي من مناشئ الابتذاع وهو** } ٢٤٤
- [ اتباع الهوى ] ... ..
- تشعب طرق الحق وبيان كون الشريعة حجة على الخلق ٢٤٤
- تفضيل علوم الشريعة على سائر العلوم ... .. ٢٤٨
- المكلف بأمور الشريعة لا يخلو من أحد أمور ثلاثة =

(أحدها) أن يكون مجتهدا فيها فحكمه ما اداه اليه اجتهاده ٢٥١

(الثاني) أن يكون مقلدا صرفا... .. ٢٥٢

(الثالث) أن يكون غير بالغ مبالغ المجتهدين ... ٢٥٢

اجتهاد العامي في اختيار من يقلد ... .. ٢٥٥

أمر مالك والشافعي بالاتباع دون تقليدهما ... ٢٥٦

﴿عشرة أمثلة لا تباع الهوى والتقليد﴾

أحدها - قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدين } ٢٥٨  
هو المرجوع اليه ... ..

والثاني رأي الامامية، والثالث مذهب المهدوية والرابع

رأي بعض المقلدة لمذهب إمام ... .. ٢٥٩

والخامس رأي نابتة متأخرة الزمان من المتصوفة ... ٢٦٠

والسادس رأي نابتة في هذه الازمنة اعرضوا عن النظر الخ ٢٦٢

والسابع رأي نابتة أيضا يرون ان ما عليه الجمهور اليوم صحيح

باطلاق كاللتزام الدعاء بالاجتماع عقب الصلوات ... .. ٢٦٥

والثامن رأي قوم ممن تقدم زمان المصنف ومن أهله

اتخذوا الرجال ذريعة لاهوائهم ... .. ٢٦٧

والتاسع ما حكى الله عن الاحبار والرهبان في قوله (اتخذوا

أحبارهم ورهبانهم أربابا) أي بالعمل بأقوالهم في ٢٦٨

الحلال والحرام ... ..

- العاشر رأي أهل التحسين والتقبيح العقليين ... .. ٢٦٩
- ٢٧٠ { فالحاصل مما تقدم ان تحكيم الرجال من غير التفات الى  
كونهم وسائل للحكم الشرعي المطلوب ضلال
- ٢٧٠ { مذهب الصحابة في الاتباع وتحكيمه في النزاع  
وشواهد ذلك ... ..
- ٢٧٠ ... .. التنازع على الامارة وقتال مانعي الزكاة
- ٢٧٢ ... .. بعث أسامة
- ٢٧٣ ... .. قول عمر في الثلاث الهاديات الدين
- ٢٧٣ ... .. نصيحة علي لجميل بن زياد
- ٢٧٧ ... .. ترجمة البخاري لباب العمل بالشورى
- ٢٧٩ فصل اذا ثبت ان الحق هو المعتبر دون الرجال الخ